جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أثر التوجه النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية – الغربية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في العلوم السياسية **تخصص:** علاقات دولية

إعداد الطالب:
إدريس خوجة سيد أحمد

الأستاذ المشرف:
د/ بن زايد أمحمد

لجنة المناقشة		
د/بلحاج هواري		رئيسا
د/ بن زايد أمحمد		مشرفا
د/شاربي محمد		مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026

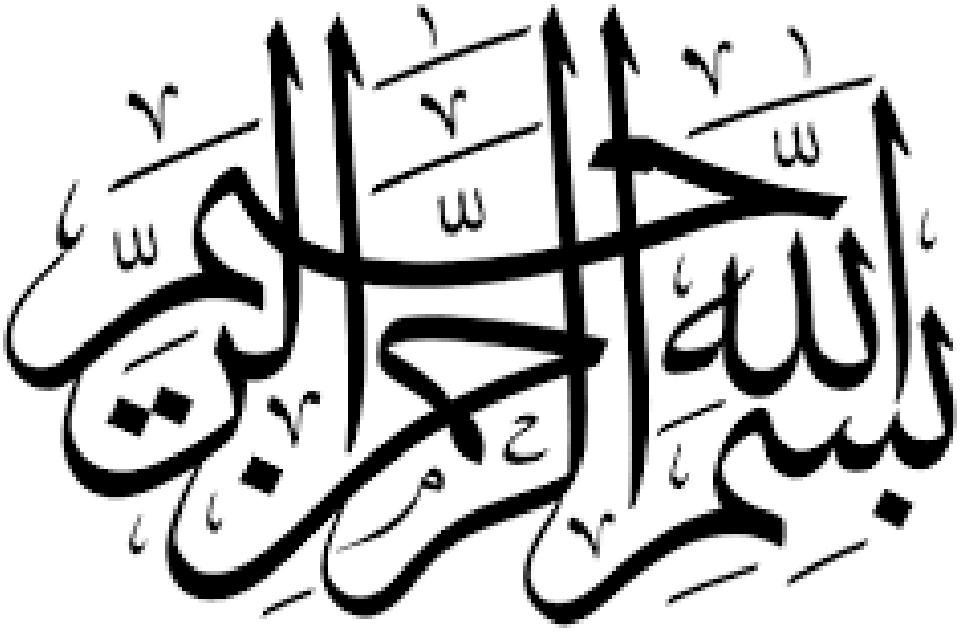
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وعائلتي الأعزاء ، إلى كل أصدقائي وأحبائي وكل من ساندني

من قريب أو من بعيد وكل من سقط من قلمي سهوا.

الشكر

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

سبحان الله الذي وهبنا نعمة العقل، سبحان الذي يستحق الشكر

على نعمته وحده لا شريك له، سبحان الذي جعل لنا العلم نور

وهدانا سبيل الرشاد

<u>أما بعد</u>:

أتقدم بخالص الشكر والتقدير عرفانا بالجميل للأستاذ

الدكتور * بن زايد أمحمد * على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ومجهوداته الجبارة ونصائحه القيمة وتعليماته السديدة رغم كل المسؤوليات الملقاة على عاتقه. حفظكم الله أستاذنا الفاضل لأسرتكم الصغيرة وأسرة العلوم السياسية جمعاء، وأدام الله عليكم موفور الصحة والعافية.

الأستاذ الدكتور* شاربي محمد* التّبجيل والتوقير والمحبة لكم يا من غرستم فينا معنى الجد الثقة والحماس والصبر في سبيل استقاء العلوم والمعارف.

وشكري موصول من أعماق القلب إلى كافة الدكاترة والأساتذة نخبة الوطن

جزاهم الله عني خير الجزاء.

وكل الطاقم الإداري لقسم العلوم السياسية وأخص بالذكر الأخ ياسين إدريس خوجة.

وإلى كل من جمعني بهم قسم واحد تخصص علاقات دولية.

مقدمة

لم يعد البرنامج النووي الإيراني مجرد مشروع تقني أو علمي تسعى من خلاله دولة إلى تطوير قدراتها في مجال الطاقة، بل تحول إلى قضية دولية معقدة تتداخل فيها الحسابات السياسية والأمنية والاستراتيجية، لتصبح أحد أبرز عوامل التأثير في العلاقات الدولية المعاصرة، خاصة بين إيران والدول الغربية. فقد أضفى هذا البرنامج على السياسة الخارجية الإيرانية بعدا جديدا، جعلها محور اهتمام دائم من قبل القوى الكبرى، ومصدرا للتوتر المستمر في منطقة تعاني أصلا من هشاشة التوازنات الإقليمية.

ومنذ بروز هذا الملف إلى الواجهة الدولية، اتسمت العلاقات الإيرانية–الغربية بطابع خاص، طغت عليه حالة من الشد والجذب، حيث تتقاطع المصالح وتتعارض الرؤى في آن واحد. فبينما تؤكد إيران على حقها السيادي في تطوير برنامج نووي لأغراض سلمية، وفق ما تقره المواثيق الدولية، ترى الدول الغربية في هذا التوجه تهديدا محتملا للأمن الدولي، خاصة في ظل الشكوك التي تحيط بطبيعة هذا البرنامج وأهدافه الحقيقية. وقد أدى هذا التباين في التصورات إلى سلسلة من الأزمات المتتالية، تراوحت بين فرض عقوبات اقتصادية مشددة، ومحاولات احتواء دبلوماسي، ومفاوضات طويلة الأمد.

كما أن هذا الملف لا يمكن فصله عن السياق الإقليمي والدولي الأوسع، إذ يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة توازن القوى في الشرق الأوسط، وبسعي كل طرف إلى تعزيز موقعه ضمن النظام الدولي. فإيران، من خلال برنامجها النووي، تسعى إلى تثبيت مكانتها كقوة إقليمية لا يمكن تجاوزها، في حين تعمل الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على الحد من أي تحول قد يخل بالتوازنات القائمة أو يفتح الباب أمام سباق تسلح نووي في المنطقة.

وقد شهدت هذه العلاقات محطات بارزة، كان من أهمها الاتفاق النووي لعام 2015، الذي مثل محاولة جادة لإعادة ضبط العلاقة بين الطرفين، من خلال التوصل إلى تسوية تضمن تقييد البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع تدريجي للعقوبات. غير أن هذا الاتفاق لم ينجح في إنهاء التوتر بشكل نهائي، حيث عادت الأزمة إلى الواجهة مع انسحاب الولايات

المتحدة من الاتفاق، مما أعاد العلاقات إلى دائرة التصعيد وأعاد طرح التساؤلات حول مستقبل هذا الملف، وبناء على ما سبق نطرح الاشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى أثر التوجه النووي الإيراني في إعادة تشكيل العلاقات الإيرانية–الغربية بين التصعيد والتفاوض؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي للدراسة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- إلى أي حد يعكس التوجه النووي الإيراني سعيا لتحقيق توازن استراتيجي في مواجهة الغرب؟
- كيف ساهمت العقوبات الدولية والمفاوضات في تشكيل طبيعة العلاقات بين إيران والدول الغربية؟
- ما هي الانعكاسات السياسية والأمنية للبرنامج النووي الإيراني على استقرار العلاقات الدولية؟ وماهي السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقة بين طهران والقوى الغربية؟

فرضيات الدراسة

بناء على الإشكالية المطروحة، وانطلاقا من محاولة فهم ديناميكيات البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الدولية، نتبنى الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الرئيسية** :يمثل البرنامج النووي الإيراني استراتيجية عقلانية مزدوجة؛ فهو أداة ردع استراتيجي لضمان بقاء النظام، وورقة تفاوضية لانتزاع مكاسب جيوسياسية ورفع العزلة الدولية.
2. **الفرضية الفرعية الأولى** :يتسم سلوك إيران النووي بالمرونة التكتيكية، حيث تخضع قرارات التصعيد أو التهدئة لحسابات دقيقة لموازين القوى الإقليمية والضغوط الداخلية.
3. **الفرضية الفرعية الثانية** :إن سياسة العقوبات الغربية قد فشلت في تقويض الطموح النووي الإيراني، بل ساهمت في تعزيز "استراتيجية الاقتصاد المقاوم" وتحويل التهديد الخارجي إلى دافع لتبني التكنولوجيا النووية.

الاقترابات النظرية للدراسة

لضمان معالجة إشكالية البرنامج النووي الإيراني ارتأينا تبني اقترابات نظرية، تتيح لنا فهم الظاهرة من زوايا متعددة (داخلية، دولية، واستراتيجية). وتتحدد هذه الاقترابات في الآتي:

1 اقتراب صنع القرار(Decision-Making Approach)

يعد هذا الاقتراب حجر الزاوية في دراستنا، حيث ننتقل به من تحليل الدولة إلى تحليل "الفاعل" داخل الدولة. يتيح لنا هذا الاقتراب فحص الآليات البيروقراطية والمؤسساتية داخل النظام الإيراني؛ إذ لا ينظر للقرار النووي كخيار تقني بحت، بل كمحصلة لتدافع النخب داخل أروقة صنع القرار. من خلال هذا الاقتراب، نحلل التفاعل بين:

- **صناع القرار الرسميين** :الحكومة والمؤسسات الدستورية.
- **القوى الفاعلة غير الرسمية** :المؤسسة الأمنية والحرس الثوري التي تمتلك ثقلا في توجيه السياسة النووية .هذا الاقتراب يساعدنا في الكشف عن كيفية معالجة صانع القرار الإيراني للمعلومات والضغوط الخارجية وتحويلها إلى سياسات (تصعيد أو تفاوض)، وكيف تؤثر الأيديولوجيا في عملية الإدراك لدى القيادة الإيرانية.

2 اقتراب الواقعية السياسية(Realism Approach)

استعنا بالواقعية السياسية لتفسير المنطق الاستراتيجي لإيران. يرى هذا الاقتراب أن سلوك إيران النووي هو استجابة عقلانية لنظام دولي يتسم بالفوضى وانعدام الأمن .في هذا الإطار، لا نقرأ البرنامج النووي كخيار عدواني، بل كأداة لتحقيق "توازن القوى" في بيئة إقليمية تزداد تعقيدا. يساعدنا هذا الاقتراب في تفسير لماذا تتمسك إيران بقدراتها النووية رغم العقوبات؛ فبالنسبة لصانع القرار الإيراني، النووي هو ضمانة بقاء(Survival) وورقة ضغط استراتيجية تمنع القوى الغربية من التفكير في الخيار العسكري ضد النظام.

.3اقتراب أمن الطاقة والتنمية (Energy Security & Development Approach)

نضيف هذا الاقتراب الثالث لتعزيز رصانة البحث، حيث ننظر إلى البرنامج النووي ليس فقط كأداة عسكرية، بل كركيزة لمشروع التحديث الوطني وأمن الطاقة.

- يربط هذا الاقتراب بين الحاجة المتزايدة للاستهلاك الداخلي للطاقة (بسبب النمو السكاني والتوسع الصناعي) وبين السعي نحو تنويع مصادر الطاقة عبر التكنولوجيا النووية السلمية.
- يسمح لنا هذا الاقتراب بتحليل الخطاب الرسمي الإيراني الذي يبرر البرنامج كحق سيادي للتنمية المستدامة، ويساعدنا في كشف التناقضات بين الأهداف التنموية المعلنة والأهداف الاستراتيجية الخفية. هذا الاقتراب يوفر تفسيرا اقتصاديا–استراتيجيا لا يغطي عليه الطابع الأمني.

–أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي تعالجه، حيث يُعد التوجه النووي الإيراني من أبرز القضايا التي تؤثر في توازن العلاقات الدولية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد حساسية استراتيجية عالية. وتنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على العلاقة المركبة بين البرنامج النووي الإيراني ومواقف الدول الغربية، بما يكشف عن آليات التفاعل بين منطق القوة والتفاوض في السياسة الدولية. كما تساهم في فهم أعمق لكيفية تأثير القضايا النووية على استقرار العلاقات بين الدول، وتبرز دور الاتفاقيات الدولية والعقوبات في توجيه هذه العلاقات. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من كونها تواكب التطورات الراهنة، وتوفر إطارا تحليليا يمكن الاعتماد عليه لفهم مستقبل العلاقات الإيرانية–الغربية في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة.

–أهداف الدراسة:

–تحليل طبيعة التوجه النووي الإيراني والكشف عن دوافعه وأبعاده السياسية والاستراتيجية .

–دراسة أثر البرنامج النووي الإيراني على مسار العلاقات الإيرانية–الغربية، خاصة من حيث التصعيد والتفاوض .

-إبراز دور العوامل الدولية، كالعقوبات والاتفاقيات النووية، في توجيه طبيعة العلاقة بين إيران والدول الغربية .

- استشراف مستقبل العلاقات الإيرانية-الغربية في ظل استمرار التوجه النووي الإيراني والتغيرات الدولية الراهنة.

-حدود الدراسة:

أ-الحدود المكانية: يشمل النطاق الجغرافي للدراسة إيران كمركز للحدث والدول الغربية كطرف فاعل.

ب-الحدود الزمنية: تتحدد الفترة الزمنية لهذه الدراسة ابتداء من 2002 حيث يمثل بداية خروج الملف النووي للعلن وتحوله إلى أزمة دولية مرورا ب 2015 حيث يمثل محطة التحول المفصلية بتوقيع الاتفاق النووي الشامل JCPOA من المواجهة إلى التفاوض وصولا إلى مطلع 2026 لرصد المستجدات الميدانية والحرب الراهنة.

-أسباب اختيار الدراسة:

أولا: الأسباب الذاتية

- الرغبة الشخصية في دراسة القضايا الدولية المعاصرة، خاصة تلك المرتبطة بالأمن والسياسة الدولية .
- الاهتمام بموضوع البرنامج النووي الإيراني لما يحمله من أبعاد استراتيجية معقدة .
- السعي إلى تعميق الفهم حول طبيعة العلاقات الإيرانية-الغربية وتحولاتها .
- الميل إلى تحليل القضايا التي تجمع بين الجانب السياسي والدبلوماسي والتفاوضي .

ثانيا: الأسباب الموضوعية

- الأهمية البالغة للبرنامج النووي الإيراني في التأثير على توازن العلاقات الدولية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط .
- ارتباط الموضوع بقضايا الأمن الدولي ومنع انتشار الأسلحة النووية .
- تزايد حدة التوترات الدولية حول الملف النووي الإيراني، مما يجعل دراسته ضرورية لفهم التطورات الراهنة.

-منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف ظاهرة التوجه النووي الإيراني ومختلف تطوراتها في إطار العلاقات الدولية، ثم تحليل أثر هذا التوجه على طبيعة العلاقات الإيرانية–الغربية، خاصة من حيث مظاهر التصعيد والتفاوض. كما تم توظيف هذا المنهج في تفسير مواقف الأطراف الدولية، ودراسة انعكاسات الاتفاقيات النووية والعقوبات الاقتصادية على مسار هذه العلاقات، بهدف الوصول إلى فهم علمي دقيق لمختلف أبعاد الموضوع واستنتاج نتائجه.

وللإحاطة بجوانب الموضوع بشكل أعمق تم الاعتماد على المنهج التاريخي لضرورة فهم مسار البرنامج النووي الإيراني وتطور العلاقات الإيرانية – الغربية لتتبع المحطات الرئيسية لهذا الملف منذ بداياته وتحليل سياقات الأزمات المتتالية بما يساعد في فهم تراكمات انعدام الثقة التي تشكل جوهر العلاقة الراهنة.

كما استندت الدراسة إلى المقاربة الواقعية في العلاقات الدولية لتفسير سلوك الفاعلين حيث يتم تحليل التوجه النووي الإيراني كأداة لتعزيز القوة الوطنية والردع في بيئة دولية تنافسية وكيف تعمل الدول الغربية في المقابل وفق منطق توازن القوى للحفاظ على مصالحها ومنع اختلال التوازنات الإقليمية.

-صعوبات الدراسة:

-صعوبة الحصول على مصادر حديثة ودقيقة، نظرا لحساسية الموضوع وتغير المعطيات المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني بشكل مستمر .

- تعدد الآراء والتوجهات السياسية حول الموضوع، مما يجعل تحليل المواقف الدولية يحتاج إلى قدر من الحياد والدقة .

- تشابك العوامل المؤثرة في العلاقات الإيرانية–الغربية، بين ما هو سياسي وأمني واقتصادي، مما يزيد من تعقيد الدراسة .

– صعوبة التمييز بين الطابع السلمي والعسكري للبرنامج النووي الإيراني، في ظل تضارب التصريحات والمعلومات المتداولة.

–تمثلت إحدى الصعوبات الجوهرية في العودة إلى مقاعد الدراسة والتحصيل الجامعي الأكاديمي بعد فترة انقطاع طويلة، حيث يعود تاريخ التخرج الأول سنة1999، مما استلزم جهدا مضاعفا لمواكبة التطورات المنهجية والأكاديمية الحديثة في مجال العلوم السياسية.

–الدراسات السابقة:

1 –دراسة: أحمد يوسف الزعبي[1]

تمثلت إشكالية الدراسة في مدى تأثير البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي والدولي، خاصة في ظل التوترات مع الدول الغربية. وهدفت الدراسة إلى تحليل دوافع إيران النووية، وتحديد انعكاساتها على استقرار المنطقة والعلاقات الدولية. واعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي من خلال دراسة المواقف الدولية والسياسات الإيرانية. وخلصت الدراسة إلى أن البرنامج النووي الإيراني يمثل عامل توتر رئيسي في العلاقات الدولية، كما أنه أداة استراتيجية تسعى من خلالها إيران إلى تعزيز مكانتها الإقليمية، وهو ما يفسر استمرار الخلاف بينها وبين الدول الغربية.

2 –دراسة: محمد عبد الكريم السعدي[2]

تدور إشكالية الدراسة حول تأثير الأزمة النووية الإيرانية على طبيعة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. وهدفت إلى تحليل مسار هذه العلاقات في ظل التصعيد والتفاوض، مع التركيز على دور العقوبات الاقتصادية. وقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع تطور العلاقات بين الطرفين. وتوصلت الدراسة إلى أن البرنامج النووي الإيراني كان العامل الرئيسي في توتر العلاقات، وأن المفاوضات والاتفاقيات لم تنجح في تحقيق استقرار دائم بسبب استمرار انعدام الثقة بين الطرفين.

[1] أحمد يوسف الزعبي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على الامن الإقليمي والدولي** ، جامعة اليرموك (الأردن)،2019

ا [2] محمد عبد الكريم السعدي، **العلاقات الإيرانية–الأمريكية في ظل الأزمة النووية الإيرانية**، جامعة بغداد (العراق)، تخصص العلاقات الدولية، سنة 2018

3 –دراسة: فاطمة الزهراء بن علي [1]

طرحت الدراسة إشكالية مدى نجاح الاتفاق النووي في تحسين العلاقات بين إيران والدول الغربية. وهدفت إلى تقييم نتائج هذا الاتفاق على المستويين السياسي والاقتصادي، وتحليل مدى التزام الأطراف به. واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة بنود الاتفاق وتطوراته. وخلصت الدراسة إلى أن الاتفاق النووي ساهم مؤقتًا في تخفيف التوتر، لكنه لم يحقق استقرارا دائما بسبب الخلافات السياسية وعودة العقوبات.

4 –دراسة: عبد القادر بوعزة[2]

بعنوان *التوجه النووي الإيراني وانعكاساته على توازن القوى في الشرق الأوسط*، جامعة قسنطينة 1 (الجزائر)، تخصص دراسات استراتيجية، سنة 2020.

تتمثل إشكالية الدراسة في مدى تأثير البرنامج النووي الإيراني على توازن القوى في المنطقة، وعلاقته بالصراع مع الدول الغربية. وهدفت إلى تحليل البعد الاستراتيجي للبرنامج النووي الإيراني، وتحديد تأثيره على العلاقات الدولية. وقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الاستراتيجي، من خلال دراسة التفاعلات الإقليمية والدولية. وتوصلت الدراسة إلى أن إيران تستخدم برنامجها النووي كوسيلة لتعزيز نفوذها الإقليمي، وهو ما أدى إلى تصاعد التوتر مع الدول الغربية.

[1] فاطمة الزهراء بن علي، **الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر 3، تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة 2021

[2] عبد القادر بوعزة، **التوجه النووي الإيراني وانعكاساته على توازن القوى في الشرق الأوسط**، جامعة قسنطينة 1 (الجزائر)، تخصص دراسات استراتيجية، سنة2020

الفصل الأول

محددات السياسة الخارجية الإيرانية

تمهيد:

لا يمكن فهم السلوك الخارجي لأي دولة دون الوقوف على المحددات الداخلية التي تشكل رؤيتها للعالم وتحدد اتجاهاتها الاستراتيجية. وفي حالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تكتسب دراسة هذه المحددات أهمية خاصة، بالنظر إلى الطبيعة المركبة لنظامها السياسي، وتداخل البعدين الأيديولوجي والقومي في صياغة توجهاتها الخارجية، فضلا عن خصوصية موقعها الجيوسياسي في منطقة تعد من أكثر مناطق العالم حساسية واستقطابا.

فالسياسة الخارجية الإيرانية ليست نتاج اعتبارات ظرفية فحسب، بل هي انعكاس لتطور تاريخي طويل مر بمرحلتين أساسيتين: مرحلة ما قبل الثورة الإسلامية، التي اتسمت بالتحالف الوثيق مع الغرب والانخراط في المنظومة الأمنية الأمريكية في الخليج، ومرحلة ما بعد الثورة، التي أعادت صياغة هوية الدولة وأولوياتها الخارجية على أساس أيديولوجي يستند إلى نظرية "ولاية الفقيه" ومبدأ الاستقلال ورفض الهيمنة.

كما أن عملية صنع القرار في إيران لا تخضع لنمط مؤسسي تقليدي فحسب، بل تتسم بتعدد مراكز التأثير بين المؤسسات الرسمية – كالمرشد الأعلى ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية – وبين مؤسسات موازية، على رأسها الحرس الثوري، مما يجعل السياسة الخارجية نتاج تفاعل معقد بين اعتبارات أيديولوجية وأمنية واستراتيجية.

المبحث الأول: التطور السياسي والمؤسسي في عملية صنع القرار في إيران.

تعتبر عملية صنع القرار في الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أكثر العمليات السياسية تعقيدا في النظم المعاصرة، نظرا لطبيعة النظام الهجين الذي يجمع بين البنية الجمهورية والمؤسسة الدينية، ويُزاوج بين الشرعية الانتخابية والشرعية العقائدية. ففهم سلوك إيران الخارجي، وخاصة في الملفات الاستراتيجية الكبرى، يقتضي أولا تحليل الإطار المؤسسي والسياسي الذي ينتج هذا السلوك ويمنحه اتجاهه النهائي. [1]

لقد مرّ النظام السياسي الإيراني بتحولين رئيسيين شكلا نقطة ارتكاز في تحديد مسار سياسته الخارجية. ففي المرحلة الملكية، ولا سيما خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي، كانت إيران جزءا من المنظومة الأمنية الغربية، وارتبطت بعلاقات استراتيجية وثيقة مع الولايات المتحدة، مستندة إلى رؤية قومية تحديثية تعتبر الاندماج في الغرب مدخلا لتعزيز المكانة الإقليمية. أما بعد ثورة 1979، فقد أعيد تشكيل بنية الدولة على أسس أيديولوجية تستند إلى نظرية "ولاية الفقيه"، ما أفضى إلى إعادة تعريف مفهوم السيادة، والشرعية، وأولويات السياسة الخارجية[2].

ولا يقتصر التحول على الجانب الأيديولوجي فحسب، بل يمتد إلى هيكلة مؤسسات الدولة وآليات توزيع السلطة بينها. فالدستور الإيراني أوجد مؤسسات عليا ذات صلاحيات استراتيجية، مثل منصب المرشد الأعلى ومجلس الأمن القومي، ومنحها دورا حاسما في تحديد الخطوط العريضة للسياسة الخارجية، في حين تتولى الحكومة ووزارة الخارجية

[1] – محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 214.

[2] – عبد الوهاب الأفندي، **الدولة الإسلامية: قراءة في الفكر السياسي المعاصر**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 173.

الجوانب التنفيذية[1]. هذا التوزيع للسلطة يعكس طبيعة "التعدد المؤسسي" الذي يميز النظام الإيراني، حيث تتداخل الصلاحيات بين المؤسسات المنتخبة وغير المنتخبة.

كما أن فهم عملية صنع القرار في إيران يقتضي إدراك تأثير الفاعلين غير التقليديين، وعلى رأسهم الحرس الثوري، الذي تجاوز دوره العسكري ليصبح فاعلا مؤثرا في رسم السياسات الإقليمية، خاصة في الملفات ذات الطابع الأمني والاستراتيجي. ويؤدي هذا التداخل بين البعدين الدبلوماسي والأمني إلى تعقيد المشهد المؤسسي، ويجعل القرار الخارجي نتاج تفاعل بين اعتبارات أيديولوجية وأمنية وبراغماتية في آن واحد[2].

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الإيراني عبر التاريخ

يمثل تطور النظام السياسي الإيراني أحد المفاتيح الأساسية لفهم تحولات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، إذ إن طبيعة السلطة ومصدر شرعيتها وطريقة توزيعها بين المؤسسات تشكل الإطار الذي تتحدد داخله أولويات الدولة في علاقاتها الدولية. وقد عرفت إيران تحولين تاريخيين كبيرين: الأول خلال المرحلة الملكية الحديثة، والثاني عقب الثورة الإسلامية عام 1979، وهو تحول لم يقتصر على تغيير شكل الحكم، بل أعاد صياغة فلسفة الدولة وهوية النظام وموقعه في النظام الدولي[3].

الفرع الأول: النظام السياسي الإيراني قبل الثورة الإسلامية (حتى 1979)

شهدت إيران في القرن العشرين انتقالا من النظام القاجاري التقليدي إلى دولة مركزية حديثة في ظل حكم رضا شاه بهلوي (1925–1941)، الذي سعى إلى بناء دولة قومية

---

[1] – دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لسنة 1979 المعدل، ط1، مطبعة مجلس الشورى الإسلامي، طهران، 1989، ص 58.

[2] – محمد حسين هيكل، "تطور النظام السياسي الإيراني بعد الثورة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 203، القاهرة، 2016، ص 45.

[3] – علي رضا نوبخت، **تاريخ إيران الحديث**، ط1، دار الحكمة للنشر، طهران، 2009، ص 88.

حديثة على النموذج الغربي، مع تعزيز مركزية السلطة وإضعاف النفوذ الديني التقليدي. وقد استمر هذا التوجه في عهد محمد رضا بهلوي، الذي ركز على تحديث الدولة اقتصاديا وعسكريا، وربطها بالمنظومة الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

اتسم النظام السياسي في هذه المرحلة بطابع ملكي سلطوي، حيث تركزت السلطات الأساسية بيد الشاه، رغم وجود مؤسسات شكلية كالمجلس النيابي والحكومة. وكانت النخبة الحاكمة تستند إلى تحالف وثيق مع الغرب، واعتُبرت إيران أحد الأعمدة الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية في الخليج خلال الحرب الباردة.

كما تجلت طبيعة النظام في تبني مشروع "الثورة البيضاء" في الستينيات، الذي هدف إلى تحديث المجتمع الإيراني من خلال إصلاحات زراعية وتعليمية واقتصادية، غير أن هذه السياسات أدت إلى تصاعد التوتر بين النظام والمؤسسة الدينية، وأضعفت القاعدة الاجتماعية التقليدية للسلطة[1].

وقد أدى تزايد الطابع السلطوي للنظام، إلى جانب اتساع الفجوة بين النخبة الحاكمة وشرائح واسعة من المجتمع، إلى تصاعد المعارضة السياسية والدينية، ما مهّد الطريق لاندلاع الثورة الإسلامية عام 1979.

الفرع الثاني: النظام السياسي بعد الثورة الإسلامية

أحدثت الثورة الإسلامية تحولا جذريا في طبيعة النظام السياسي الإيراني، إذ تم إسقاط النظام الملكي وإقامة نظام جمهوري إسلامي يقوم على مبدأ "ولاية الفقيه"، الذي يمنح المرجعية الدينية العليا سلطة إشرافية واسعة على مؤسسات الدولة.

[1] –عبد الجبار الرفاعي، "الثورة البيضاء وأثرها في التحولات الاجتماعية في إيران"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 12، بيروت، 2005، ص 61.

ينص الدستور الإيراني الصادر عام 1979 (والمعدل عام 1989) على أن المرشد الأعلى يُعد أعلى سلطة في الدولة، ويتمتع بصلاحيات استراتيجية تشمل تحديد السياسات العامة، والإشراف على القوات المسلحة، وتعيين كبار المسؤولين[1]. وفي المقابل، توجد مؤسسات جمهورية منتخبة مثل رئيس الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي، ما يمنح النظام طابعا مزدوجا يجمع بين الشرعية الانتخابية والشرعية الدينية.

وقد أدى هذا البناء المؤسسي إلى نشوء نظام معقد يقوم على التوازن بين المؤسسات الرسمية (الرئاسة، البرلمان، الحكومة) والمؤسسات الدينية/الرقابية (مجلس صيانة الدستور، مجلس تشخيص مصلحة النظام). كما برز دور الحرس الثوري كفاعل مركزي في حماية النظام وتوجيه سياساته الإقليمية[2].

ومن الناحية الفكرية، تبنى النظام الجديد رؤية تعتبر السياسة الخارجية امتدادا للمبادئ الثورية، خاصة دعم "المستضعفين" ومقاومة الهيمنة الأجنبية، وهو ما انعكس بوضوح في علاقاته المتوترة مع الولايات المتحدة منذ أزمة الرهائن عام 1979.

ومع مرور الوقت، شهد النظام تطورات داخلية بين تيارات إصلاحية ومحافظة، غير أن البنية الأساسية القائمة على مركزية دور المرشد الأعلى بقيت ثابتة، مما يجعل عملية صنع القرار الخارجي محكومة في النهاية باعتبارات أمن النظام وبقائه[3].

---

[1] – دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لسنة 1979 المعدل سنة 1989، ط1، مطبعة مجلس الشورى الإسلامي، طهران، 1989، ص 56.

[2] – محمد السعيد إدريس، "التحولات في السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، القاهرة، 2009، ص 39.

[3] – سارة بن عبد الله، **النظام السياسي الإيراني وتأثيره على السياسة الخارجية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص 92.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية (المرجعية الفكرية والدستورية)

تنبني السياسة الخارجية الإيرانية على منظومة مرجعية مزدوجة تجمع بين الأساس الدستوري ذي الطابع القانوني، والإطار الأيديولوجي المستمد من الفكر السياسي الشيعي الثوري. فالدستور الإيراني لا يكتفي بتنظيم السلطات الداخلية، بل يتضمن مبادئ صريحة تؤطر سلوك الدولة في محيطها الدولي، ما يجعل السياسة الخارجية امتدادًا مباشرًا لهوية النظام ومشروعه الحضاري. كما أن الخلفية المذهبية والقومية تُضفي على هذا السلوك بعدًا هوياتيا يتجاوز الحسابات البراغماتية التقليدية.

الفرع الأول: المرجعية الدستورية والأيديولوجية للسياسة الخارجية

1 -الأساس الدستوري المنظِّم للعلاقات الخارجية

يتضمن دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية (1979، المعدل 1989) مواد واضحة تحدد مبادئ السياسة الخارجية، أبرزها: رفض الهيمنة، صون الاستقلال، عدم التدخل في شؤون الدول، ودعم "نضال المستضعفين" في العالم[1]. وتؤكد المادة (152) على أن السياسة الخارجية تقوم على نفي كل أشكال السيطرة، وحفظ الاستقلال السياسي والاقتصادي، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين[2].

هذا التأطير الدستوري يمنح القرار الخارجي بعدا مبدئيا، ويجعل من الالتزام بالقيم الثورية معيارا في تقييم التحالفات والعلاقات الدولية. كما ينص الدستور على دور مجلس الأمن القومي الأعلى في تنسيق السياسات الدفاعية والأمنية والخارجية، على أن تصبح

[1] – حامد الربيعي، **السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية**، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 63

[2] – دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لسنة 1979 المعدل سنة 1989، ط1، مطبعة مجلس الشورى الإسلامي، طهران، 1989، ص 42.

قراراته نافذة بعد مصادقة المرشد الأعلى[1]، وهو ما يرسّخ مركزية القيادة في الملفات الاستراتيجية.

2 -أهمية الأيديولوجيا الثورية

انبثقت الأيديولوجيا السياسية للنظام من نظرية "ولاية الفقيه" التي صاغها الإمام الخميني، والتي تُقرن بين السلطة الدينية والقيادة السياسية، وتمنح الشرعية الدستورية بُعدا عقديا. ووفقا لهذا التصور، فإن السياسة الخارجية ليست مجرد إدارة للمصالح، بل وسيلة لتحقيق رسالة ثورية ذات طابع عالمي، قوامها مقاومة "الاستكبار" ونصرة المظلومين.

وقد انعكس هذا التوجه في تبني خطاب "الممانعة" في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل، وفي بناء شبكة تحالفات إقليمية ذات طابع أيديولوجي–سياسي. غير أن التطبيق العملي كشف عن تفاعل دائم بين المبدأ والمصلحة، حيث تمارس القيادة الإيرانية قدرا من البراغماتية عندما تقتضي الظروف الدولية ذلك.

الفرع الثاني: البعد المذهبي والقومي في صياغة التوجه الخارجي

1 -المذهب الشيعي كإطار تعبوي واستراتيجي

يشكل المذهب الشيعي الاثني عشري عنصرا مركزيا في تشكيل الهوية السياسية للجمهورية الإسلامية. وقد أضفى هذا البعد المذهبي طابعا تعبويا على السياسة الخارجية، خاصة في سياق دعم الحركات الشيعية أو القوى المتحالفة معها في المنطقة[2].

---

[1] – أحمد يوسف أحمد، **التحولات في النظام السياسي الإيراني**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 119.

[2] – عبد الإله بلقزيز، "الأيديولوجيا والمصلحة في السياسة الخارجية الإيرانية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 403، بيروت، 2012، ص 27.

غير أن البعد المذهبي لا يعمل بمعزل عن الحسابات الجيوسياسية؛ إذ غالبا ما يتداخل مع اعتبارات الأمن القومي، مما يجعل إيران توظف الانتماء المذهبي كأداة لتعزيز نفوذها الإقليمي دون أن تحصر علاقاتها في إطار مذهبي صرف.

2 –القومية الفارسية ومفهوم الدولة الحضارية

إلى جانب البعد المذهبي، تلعب الهوية القومية الفارسية دورا مهما في تصور إيران لذاتها كقوة إقليمية ذات تاريخ حضاري ممتد. فالإرث الإمبراطوري الفارسي يظل حاضرا في الخطاب السياسي، سواء في الحديث عن "العمق الاستراتيجي" أو عن الدور الطبيعي لإيران في محيطها الجغرافي[1].

وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن السياسة الخارجية الإيرانية تمثل مزيجا من القومية الواقعية والمثالية الثورية، حيث يتداخل الاعتزاز بالهوية الحضارية مع السعي إلى إعادة صياغة التوازنات الإقليمية بما يخدم المصالح الوطنية.

المطلب الثالث: هيكلية الجهاز الدبلوماسي وصنع القرار الخارجي

تتميز عملية صنع القرار الخارجي في إيران بتركيبة مؤسسية مركّبة، لا تقتصر على القنوات الدبلوماسية التقليدية، بل تتداخل فيها مستويات متعددة من السلطة، تتراوح بين المؤسسات الرسمية ذات الصفة التنفيذية، والمؤسسات ذات الطابع الدستوري–الرقابي، فضلا عن المؤسسات الأمنية والعسكرية ذات النفوذ الواسع. ويعود هذا التعقيد إلى الطبيعة المزدوجة للنظام السياسي الإيراني، الذي يجمع بين البنية الجمهورية والمؤسسة الدينية، ويمنح القيادة العليا موقعا محوريا في رسم التوجهات الاستراتيجية الكبرى[2].

[1] – حسين علي زاده، **إيران والهوية القومية في القرن الحادي والعشرين**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2019، ص 101.

[2] – محمد جواد لاريجاني، **الدستور الإيراني وبنية السلطة**، ط2، دار الفكر المعاصر، قم، 2011، ص 89.

إن فهم هيكلية الجهاز الدبلوماسي الإيراني لا يقتصر على دراسة وزارة الخارجية بوصفها الأداة التنفيذية للعلاقات الدولية، بل يستدعي تحليل شبكة القرار بكاملها، بما في ذلك موقع المرشد الأعلى، ومجلس الأمن القومي، ورئيس الجمهورية، والحرس الثوري، وغيرها من الفاعلين المؤثرين في توجيه السياسة الخارجية[1].

الفرع الأول: المؤسسات الرسمية في صناعة القرار الخارجي

1 –موقع المرشد الأعلى

يعتبر المرشد الأعلى أعلى سلطة سياسية ودستورية في الجمهورية الإسلامية، ويتمتع بصلاحيات واسعة تشمل تحديد السياسات العامة للدولة، والإشراف على القوات المسلحة، واعتماد التوجهات الكبرى في السياسة الخارجية[1]. ورغم أن الدستور ينص على وجود حكومة منتخبة تتولى إدارة الشؤون التنفيذية، فإن الملفات الاستراتيجية – كالعلاقات مع الولايات المتحدة، أو البرنامج النووي – تظل ضمن دائرة الإشراف المباشر للقيادة العليا.

ويعكس هذا الترتيب مبدأ "القيادة الموجهة" الذي يمنح المرشد سلطة الفصل النهائي في القضايا ذات الطابع السيادي، بينما تظل المؤسسات التنفيذية مسؤولة عن إدارة التفاصيل والتفاوض العملي[2].

2 –دور رئيس الجمهورية ووزارة الخارجية

يمثل رئيس الجمهورية رأس السلطة التنفيذية، ويضطلع بدور أساسي في تنفيذ السياسة الخارجية، لا سيما عبر وزارة الخارجية التي تُعد الجهاز الدبلوماسي الرسمي للدولة.

[1] – كاظم الساعدي، **النظام السياسي الإيراني بعد 1979**، ط1، دار الفرات للنشر، بغداد، 2016، ص 173 .

[2] – ياسر عبد الحليم، **دور الحرس الثوري في السياسة الخارجية الإيرانية**، رسالة ماجستير: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2017، ص 97

وتتولى الوزارة إدارة السفارات، وتنظيم المفاوضات، وإبرام الاتفاقيات الدولية، كما لعبت دورا محوريا في التفاوض حول الاتفاق النووي (JCPOA) عام 2015.

غير أن هذا الدور التنفيذي لا يعني استقلالا كاملا في صنع القرار، إذ تبقى الوزارة ملتزمة بالإطار العام الذي تحدده القيادة العليا ومجلس الأمن القومي. وتؤكد الدراسات أن السياسة الخارجية الإيرانية تُدار وفق "نظام تشاركي هرمي"، حيث تتقاطع الصلاحيات بين الرئاسة والمؤسسات العليا[1].

الفرع الثاني: المؤسسات الموازية وتأثيرها على القرار الخارجي

1 -الحرس الثوري ودوره الإقليمي

يعتبر الحرس الثوري الإسلامي من أبرز الفاعلين غير التقليديين في السياسة الخارجية الإيرانية، إذ تجاوز دوره الدفاعي ليصبح لاعبًا استراتيجيا في ملفات إقليمية عديدة[6]. ومن خلال "فيلق القدس"، يشارك الحرس في إدارة شبكات النفوذ الإقليمي، ما يمنحه تأثيرا مباشرا في رسم السياسات المرتبطة بالأمن الإقليمي[2].

وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن الحرس الثوري يمثل "ذراعا موازية" للدبلوماسية الرسمية، خاصة في الملفات ذات الطابع الأمني، مما يؤدي أحيانا إلى ازدواجية في إدارة بعض الأزمات الدولية.

[1] – رضا تقي زاده، "مجلس الأمن القومي الإيراني ودوره في رسم السياسة الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، القاهرة، 2019، ص 53.

[2] - المرجع نفسه، ص54

2 -المجالس العليا والمؤسسات الرقابية

إلى جانب الحرس الثوري، توجد مؤسسات أخرى تؤثر في صنع القرار، مثل مجلس صيانة الدستور، الذي يراقب التشريعات ويضمن توافقها مع الشريعة والدستور، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، الذي يتدخل لحل الخلافات بين السلطات.

كما يلعب مجلس الأمن القومي الأعلى دورا محوريا في تنسيق السياسات الدفاعية والخارجية، ويضم في عضويته كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين، مما يعكس الطابع الأمني–الاستراتيجي للقرار الخارجي الإيراني[1].

ويؤدي هذا التعدد المؤسسي إلى نشوء "شبكة قرار" تتداخل فيها الاعتبارات الدبلوماسية مع الحسابات الأمنية والعقائدية، ما يجعل السياسة الخارجية الإيرانية نتاجًا لتفاعل مركب بين مؤسسات رسمية وموازية، في إطار توازن داخلي دقيق[2].

[1] – أحمد أبو زيد، "تعدد مراكز القرار في إيران وانعكاسه على العلاقات الدولية"، أعمال المؤتمر العربي حول التحولات الجيوسياسية، جامعة عمّان، الأردن، 2020، ص 131.

[2] – المرجع نفسه، ص132

المبحث الثاني: مقومات القوة الوطنية الإيرانية

لا يمكن تحليل السياسة الخارجية الإيرانية، ولا فهم سلوكها تجاه القوى الغربية، دون الوقوف على عناصر القوة التي تستند إليها الدولة في بناء استراتيجيتها الإقليمية والدولية. فالقوة الوطنية لا تُقاس فقط بقدراتها العسكرية، بل هي نتاج تفاعل معقد بين عناصر جغرافية واقتصادية وبشرية واجتماعية، تشكل مجتمعة الإطار البنيوي الذي تتحرك داخله السياسة الخارجية[1].

تتمتع إيران بمجموعة من المقومات التي تجعلها فاعلا إقليميا محوريا، بدءا من موقعها الجيوستراتيجي الذي يربط بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط، ويمكّنها من الإشراف على مضيق هرمز، أحد أهم الممرات البحرية العالمية، وصولا إلى امتلاكها احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي تُعد من الأكبر عالميا[1]. وقد شكلت هذه الموارد رافعة أساسية في توجيه سياستها الخارجية، سواء عبر توظيفها كورقة ضغط، أو عبر استثمارها في تعزيز علاقاتها مع القوى الدولية[2].

غير أن القوة الاقتصادية الإيرانية لم تتطور في فراغ، بل تأثرت بشدة بسلسلة من العقوبات الدولية، خاصة منذ تصاعد الخلاف حول البرنامج النووي. وقد دفعت هذه التحديات إيران إلى تبني نموذج "الاقتصاد المقاوم"، الذي يسعى إلى تقليل الاعتماد على الخارج وتعزيز الإنتاج الوطني. وبذلك أصبح الاقتصاد ساحة صراع موازية للصراع السياسي، وأحد المحددات الجوهرية في رسم التوجهات الخارجية.

---

[1] – علي أكبر ناطق نوري، إيران في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، ط1، دار الفكر المعاصر، طهران، 2014، ص 97.

[2] – فرهاد خسروخاور، "التنوع العرقي في إيران وأثره على الأمن القومي"، مجلة الدراسات الآسيوية، العدد 18، باريس، 2018، ص 73.

إلى جانب المقومات المادية، تمثل البنية السكانية والاجتماعية عنصرا حاسما في تشكيل قوة الدولة. فإيران دولة ذات كثافة سكانية كبيرة، وقطاع شبابي واسع، ومستوى تعليمي مرتفع نسبيا مقارنة بدول الجوار. غير أن التعددية العرقية والمذهبية داخل المجتمع الإيراني تطرح تحديات مرتبطة بالأمن القومي، وتفرض على صانع القرار موازنة دقيقة بين الحفاظ على التماسك الداخلي وتوظيف التنوع كعنصر قوة.

المطلب الأول: القدرات الاقتصادية والطاقوية

تمثل القدرات الاقتصادية والطاقوية أحد الأعمدة الجوهرية في بناء القوة الوطنية الإيرانية، إذ ترتبط مكانة الدولة في النظام الدولي بقدرتها على توظيف مواردها الطبيعية، وموقعها الجغرافي، وإمكاناتها الإنتاجية في خدمة أهدافها الاستراتيجية. وتعد إيران من الدول التي تجمع بين ميزة الجغرافيا الحيوية ووفرة الموارد الطاقوية، ما يمنحها أوراق ضغط مهمة في علاقاتها الدولية، خاصة مع القوى الصناعية الكبرى. غير أن هذه المقدرات لم تعمل بمعزل عن التحديات، إذ شكلت العقوبات الاقتصادية عاملا مؤثرا في إعادة صياغة أولوياتها الاقتصادية والسياسية[1].

الفرع الأول: الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية

1 –الموقع الجيوستراتيجي وأهميته

تحتل إيران موقعا جغرافيا بالغ الأهمية، إذ تقع عند تقاطع طرق بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط وجنوب آسيا، وتشرف على مضيق هرمز الذي يمر عبره ما يقارب ثلث

[1] – علي رضا شيرازي، "أهمية مضيق هرمز في الاستراتيجية الإيرانية"، مجلة الدراسات الجيوسياسية، العدد 9، أنقرة، 2017، ص 41.

صادرات النفط العالمية .هذا الموقع يمنحها قدرة كامنة على التأثير في أمن الطاقة العالمي، ويجعلها عنصرا حاسما في معادلات الاستقرار الإقليمي[1].

كما أن إطلالتها على بحر قزوين والخليج العربي تعزز من أهميتها في شبكات نقل الطاقة، خاصة في ظل التنافس الدولي على خطوط الأنابيب وممرات التصدير. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن الجغرافيا الإيرانية تمثل "قوة صامتة" تُستدعى في أوقات الأزمات السياسية.

2 -أهمية الثروة النفطية والغازية

تمتلك إيران أحد أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم، ما يجعل قطاع الطاقة ركيزة أساسية في اقتصادها الوطني. وقد شكّل النفط منذ منتصف القرن العشرين المصدر الرئيس للإيرادات العامة، وأداة فاعلة في علاقاتها الاقتصادية مع أوروبا وآسيا.

غير أن أهمية الطاقة الإيرانية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تتعداه إلى البعد السياسي، حيث تُستخدم الموارد الطاقوية كأداة تفاوض في مواجهة الضغوط الغربية، خاصة في ظل الأزمات المرتبطة بالبرنامج النووي. كما سعت إيران إلى تنويع شركائها عبر تعزيز التعاون مع الصين وروسيا، في إطار إعادة توجيه صادراتها نحو الأسواق الآسيوية[2].

الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية والعقوبات الدولية

1 -أثر العقوبات على البنية الاقتصادية

تعرضت إيران لسلسلة من العقوبات الاقتصادية، خاصة منذ عام 2006، على خلفية برنامجها النووي، ما أدى إلى تقييد صادرات النفط، وعزل النظام المصرفي الإيراني عن

[1] – حسين كاظم بور، **الطاقة والسياسة الخارجية الإيرانية**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2018، ص 129.

[2] – محمد علي خطيبي، "التحول نحو آسيا في السياسة النفطية الإيرانية"، مجلة الاقتصاد الدولي، العدد 34، القاهرة، 2020، ص 57.

النظام المالي العالمي. وقد انعكس ذلك في تراجع معدلات النمو، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية[1].

وترى بعض الدراسات أن العقوبات لم تستهدف فقط إضعاف الاقتصاد، بل سعت إلى إعادة تشكيل سلوك إيران السياسي من خلال الضغط الاقتصادي المباشر. إلا أن النتائج جاءت متباينة، إذ أدت الضغوط إلى تعزيز خطاب "المقاومة الاقتصادية" بدلا من تغيير السياسات الأساسية.

2 -استراتيجية الاقتصاد المقاوم وإعادة التكيّف

في مواجهة العقوبات، تبنت إيران مفهوم "الاقتصاد المقاوم"، الذي يقوم على تعزيز الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية، وتوسيع الشراكات غير الغربية. وقد شمل ذلك دعم الصناعات الوطنية، وتشجيع الاستثمار الداخلي، والبحث عن بدائل مالية خارج النظام المالي الغربي[2].

كما حاولت إيران توظيف موقعها في مبادرات إقليمية، مثل "مبادرة الحزام والطريق" الصينية، لتعزيز تكاملها الاقتصادي مع آسيا. ويعكس هذا التوجه إدراكا بأن القوة الاقتصادية لم تعد مرتبطة فقط بحجم الموارد، بل بقدرة الدولة على التكيف مع الضغوط الخارجية.

[1] – كريمة بن عيسى، **السياسة النفطية الإيرانية في ظل العقوبات الدولية**، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2019، ص 83.

[2] – بن دعماش، عبد القادر، **السياسة الطاقوية الإيرانية في ظل العقوبات الدولية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 17 2017، ص 233.

المطلب الثاني: المقدرات الاجتماعية والبشرية

الدولة التي تمتلك كتلة سكانية نشطة، ومستوى تعليميا مرتفعا، وبنية اجتماعية متماسكة، تكون أكثر قدرة على توظيف مواردها في خدمة أهدافها الاستراتيجية.

وتعد إيران من الدول ذات الوزن الديموغرافي المهم في الإقليم، حيث يتجاوز عدد سكانها ثمانين مليون نسمة، مع نسبة مرتفعة من الشباب وطبقة متعلمة واسعة. غير أن هذا المعطى الديموغرافي يترافق مع تنوع عرقي ومذهبي ملحوظ، ما يجعل البعد الاجتماعي عاملًا مزدوج التأثير: فهو من جهة مصدر قوة، ومن جهة أخرى عنصر تحد للأمن القومي إذا لم يُدار ضمن إطار توافقي شامل[1].

الفرع الأول: التركيبة السكانية والقدرات البشرية

1 -البنية الديموغرافية للمجتمع الإيراني

تمثل الكتلة السكانية الإيرانية عنصرا حاسما في معادلة القوة الوطنية، إذ توفر سوقا داخلية واسعة، وقاعدة بشرية قادرة على دعم النمو الاقتصادي والتطور الصناعي. كما أن نسبة الشباب المرتفعة تمنح الدولة طاقة إنتاجية متجددة، خاصة في مجالات التكنولوجيا والهندسة والعلوم التطبيقية[2] .

وقد أظهرت الإحصاءات الرسمية أن إيران حققت تقدما ملحوظا في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي، حيث ارتفعت أعداد الجامعات ومراكز البحث خلال العقود الأخيرة.

[1] – عبد الله الشايجي، "الطبقة الوسطى الإيرانية وتحولات السياسة الداخلية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 462، بيروت، 2019، ص 52.

[2]

وينظر إلى هذا التطور باعتباره ركيزة لتعزيز الاستقلال التكنولوجي، لا سيما في ظل القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا بسبب العقوبات[1].

2 –رأس المال البشري ودوره في تعزيز الاستقلال الاستراتيجي

يشكل الاستثمار في رأس المال البشري أحد أبرز أدوات إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، إذ سعت إلى تطوير الكفاءات الوطنية في مجالات الصناعة العسكرية، والطب، والهندسة النووية. وقد ساهم ذلك في بناء قاعدة علمية محلية مكّنتها من تقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية.

كما يشير بعض الباحثين إلى أن تطور الطبقة الوسطى المتعلمة أوجد ديناميكية اجتماعية جديدة تؤثر في توجهات السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، حيث باتت النخبة الأكاديمية والعلمية عنصرا فاعلا في صياغة الخطاب الوطني حول الاستقلال والتنمية[2].

الفرع الثاني: التعددية العرقية والمذهبية وتأثيرها على الأمن القومي:

1 –التنوع العرقي وإدارة التماسك الداخلي

يضم المجتمع الإيراني مكونات عرقية متعددة، من بينها الفرس، والأذريون، والأكراد، والعرب، والبلوش، والتركمان. ويشكل هذا التنوع بعدا ثقافيا وحضاريا غنيا، إلا أنه قد يتحول إلى مصدر توتر في حال وجود مطالب سياسية أو اقتصادية غير مستجابة.

[1] – علي بن طاهر، "التنوع العرقي في إيران بين الوحدة الوطنية والتحديات الأمنية"، أعمال الملتقى الدولي حول الهويات والتحولات السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص 167.

[2] - المرجع نفسه ، ص168

وقد سعت الدولة إلى تعزيز الهوية الوطنية الجامعة من خلال خطاب قومي–إسلامي يدمج بين البعد الفارسي والمذهب الشيعي، بهدف الحفاظ على وحدة الدولة وتفادي النزعات الانفصالية[1].

2 –البعد المذهبي وأثره في الاستقرار والأمن

رغم أن الغالبية الساحقة من السكان ينتمون إلى المذهب الشيعي، فإن وجود أقليات سنية ودينية أخرى يطرح تحديات تتعلق بالمساواة والاندماج الاجتماعي. وقد شكّل هذا التنوع أحد الاعتبارات المهمة في رسم السياسات الأمنية، خاصة في المناطق الحدودية[2].

وترى بعض الدراسات أن التعددية الداخلية تُدار ضمن مقاربة أمنية–تنموية، حيث تسعى الدولة إلى تحقيق توازن بين الضبط الأمني وتوفير التنمية المحلية، منعًا لاستغلال التوترات من قبل أطراف خارجية.

المبحث الثالث: الاستراتيجية العسكرية: من التسليح التقليدي إلى الطموح النووي

تمثل الاستراتيجية العسكرية الأداة الصلبة التي تستند إليها الدولة في حماية أمنها القومي وصون نظامها السياسي في بيئة إقليمية تتسم بالتوتر والصراعات المتعددة. وإذا كانت السياسة الخارجية تعبّر عن توجهات الدولة وأهدافها، فإن الاستراتيجية العسكرية تجسد الوسائل الردعية والعملياتية التي تضمن تحقيق تلك الأهداف أو حمايتها من التهديدات.

لقد مرت العقيدة العسكرية الإيرانية بتحولات جوهرية منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، إذ انتقلت من نموذج تقليدي يعتمد على تسليح غربي متطور في عهد الشاه، إلى نموذج يقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتي وتطوير القدرات المحلية، نتيجة القيود والعقوبات

[1]– ليلى زروقي، "التعددية الاجتماعية في إيران وأثرها في الاستقرار السياسي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 18، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2022، ص 63.

[2] – المرجع نفسه، ص65

المفروضة عليها[1]. وقد أدت الحرب العراقية–الإيرانية (1980–1988) دورا محوريا في إعادة صياغة الرؤية الدفاعية، حيث كشفت عن نقاط الضعف البنيوية في التسليح التقليدي، ودفعت القيادة الإيرانية إلى تبني استراتيجية دفاعية طويلة المدى تقوم على الردع غير المتماثل[2].

وفي هذا السياق، تطورت بنية القوات المسلحة الإيرانية لتشمل جيشا نظاميا وحرسا ثوريا يتمتع بصلاحيات واسعة تتجاوز الوظيفة العسكرية إلى أدوار أمنية وإقليمية. كما أصبح تطوير القدرات الصاروخية والبحرية غير النظامية خيارا استراتيجيا لتعويض النقص في القوة الجوية التقليدية، في ظل حظر توريد الأسلحة الحديثة.

أما على المستوى الاستراتيجي الأعمق، فقد ارتبط تطور البرنامج النووي الإيراني بمفهوم "الأمن الوقائي"، حيث يُنظر إليه باعتباره ضمانة لردع التهديدات الخارجية، خاصة في ظل التفوق العسكري الغربي والإقليمي. وقد أدى هذا التوجه إلى إدخال البعد النووي في معادلة الردع الإيرانية، سواء بوصفه مشروعا تكنولوجيا سياديا، أو كأداة تفاوضية في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: الواقع الحالي للتسليح التقليدي

يشكل التسليح التقليدي القاعدة الصلبة التي تبنى عليها الاستراتيجية العسكرية لأي دولة، إذ يعكس مستوى جاهزيتها الدفاعية، وقدرتها على خوض النزاعات المباشرة، وحماية حدودها ومجالها الحيوي. وفي الحالة الإيرانية، فإن واقع التسليح التقليدي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجربة التاريخية التي مرت بها البلاد، لا سيما مرحلة ما قبل الثورة الإسلامية التي اعتمدت

[1] – علي رضا نادري، **الحرب العراقية–الإيرانية وأثرها في بناء العقيدة الدفاعية الإيرانية**، ط1، دار نشر جامعة طهران، طهران، 2012، ص 102.

[2] – سليم قارة، "الاستراتيجية البحرية الإيرانية وأمن مضيق هرمز"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 11، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، 2021، ص 93.

فيها إيران على تسليح غربي متطور، ثم مرحلة ما بعد الثورة التي تميزت بالعزلة العسكرية والعقوبات الدولية[1].

وقد أدت الحرب العراقية–الإيرانية إلى كشف نقاط ضعف هيكلية في منظومة التسليح الإيراني، خاصة في سلاح الجو وأنظمة الدفاع الجوي، مما دفع القيادة إلى إعادة بناء القوات المسلحة على أسس مزدوجة تجمع بين الجيش النظامي والحرس الثوري. ومن ثم، فإن تحليل الواقع الحالي للتسليح التقليدي الإيراني يقتضي دراسة بنيته المؤسسية من جهة، وتقييم عناصر القوة والضعف فيه من جهة أخرى[2].

الفرع الأول: بنية القوات المسلحة الإيرانية

1 –الازدواجية المؤسسية بين الجيش النظامي والحرس الثوري

تتكوّن القوات المسلحة الإيرانية من مؤسستين رئيسيتين:

– الجيش النظامي (الارتش).

– الحرس الثوري الإسلامي.

الجيش النظامي يتولى المهام الدفاعية التقليدية، ويشمل القوات البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي. ويُعد الامتداد التاريخي للقوات المسلحة التي تأسست في عهد الشاه، غير أنه خضع لإعادة هيكلة بعد الثورة لضمان ولائه للنظام الجديد[3].

[1] – سليم قارة، "التجربة القتالية الإيرانية وأثرها على العقيدة الدفاعية"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 13، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، 2022، ص 87.

[2] – عبد القادر شنتوف، **الأمن القومي الإيراني في بيئة إقليمية مضطربة**، ط1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2021، ص 118.

[3] – محمد العربي الزبيري، **العقيدة العسكرية الإيرانية بعد الحرب العراقية–الإيرانية**، ط1، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2019، ص 92.

أما الحرس الثوري، فقد أُنشئ عام 1979 بوصفه قوة عقائدية لحماية الثورة والنظام السياسي، ثم تطور ليصبح مؤسسة عسكرية–أمنية متكاملة، تضم قوات برية وبحرية وجوية، إضافة إلى قوات "فيلق القدس" المكلفة بالمهام الخارجية[2]. وتمثل هذه الازدواجية المؤسسية خصوصية فريدة في بنية الدفاع الإيراني، إذ تتوزع المهام بين الدفاع التقليدي (الجيش) والدفاع الثوري–الأمني (الحرس).

2 –توزيع القدرات التقليدية

– **القوات البرية** :تعد الأكبر عددا، وتضم تشكيلات مدرعة ومشاة ميكانيكية، غير أن جزءا كبيرا من معداتها يعود إلى حقبة ما قبل 1979 أو إلى صفقات محدودة مع روسيا والصين.

– **القوات الجوية** :تعد الحلقة الأضعف نسبيا، نظرا لاعتمادها على طائرات أمريكية قديمة مع صعوبات في التحديث بسبب العقوبات[1]. مثل4–F مقاتلة من الجيل الثالث تميزت بمحركيها النفاثين وقدرتها على حمل القنابل والصواريخ واستعملت خلال حرب فيتنام و 14–F مقاتلة اعتراضية من الجيل الرابع صممت خصيصا لحماية حاملة الطائرات واشتهرت بأجنحتها متحركة الزوايا وصواريخ (فينيكس)،

– **القوات البحرية** :تنقسم بين البحرية النظامية التي تعمل في المياه العميقة، وبحرية الحرس الثوري التي تركز على العمليات الساحلية والخليجية[2].

وتسعى إيران إلى تعويض محدودية التحديث عبر تطوير صناعات عسكرية محلية، تشمل إنتاج الدبابات المعدلة، والطائرات بدون طيار، وبعض أنظمة الدفاع الجوي.

[1] – خالد عزب، "القوة الصاروخية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، القاهرة، 2022، ص 39 .

[2] - خالد عزب، المرجع نفسه ، ص40

الفرع الثاني: نقاط القوة والضعف في التسليح التقليدي

1 -عناصر القوة

رغم القيود المفروضة، تمتلك إيران عدة نقاط قوة تقليدية:

- **الانتشار العددي الكبير** :إذ يقدر عدد أفراد القوات المسلحة بأكثر من نصف مليون عنصر.

- **التصنيع العسكري المحلي** :طورت إيران قاعدة صناعية دفاعية تسمح بإنتاج بعض المعدات محليًا، ما يقلل الاعتماد على الخارج[1].

- **الخبرة القتالية** :اكتسبت القوات الإيرانية خبرة عملياتية خلال الحرب مع العراق، وفي إدارة النزاعات غير المباشرة في الإقليم.

كما أن الدمج بين البعد العقائدي والوطني يمنح القوات المسلحة حافزا معنويا مرتفعا، يُنظر إليه كعنصر دعم للاستعداد القتالي.

2 -عناصر الضعف

في المقابل، تواجه منظومة التسليح التقليدي الإيراني عدة نقاط ضعف[2]:

- **تقادم المعدات الجوية** :يُعد سلاح الجو الحلقة الأكثر هشاشة، نتيجة صعوبة الحصول على مقاتلات حديثة.

[1] - سمير بوزيدي، **الاستراتيجية الدفاعية الإيرانية في ظل العقوبات الدولية**، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2021، ص 101.

[2] - آمنة بن قانة، **البرنامج النووي الإيراني وأثره في العلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2022، ص 139.

- **محدودية أنظمة الدفاع الجوي المتطورة** :رغم حصول إيران على بعض الأنظمة الروسية مثل S-300 وهو نظام دفاع جوي صاروخي بعيد المدى لحماية المنشآت الحيوية ، إلا أن بنيتها الدفاعية لا تزال بحاجة إلى تحديث شامل.

- **العقوبات وحظر السلاح** :شكلت القيود الدولية عائقا أمام تحديث الأسلحة الثقيلة وأنظمة الاتصالات الحديثة.

وقد دفع هذا الواقع القيادة الإيرانية إلى تبني استراتيجية تعويضية تقوم على تطوير القدرات الصاروخية والطائرات المسيرة، باعتبارها أقل كلفة وأكثر ملاءمة لظروف الحصار العسكري[1].

المطلب الثاني: العقيدة العسكرية الإيرانية (الردع غير المتماثل)

جاءت العقيدة العسكرية الايرانية نتيجة تفاعل طويل مع تحديات أمنية حادة وتجارب صراعية قاسية، كان أبرزها الحرب العراقية–الإيرانية، وما أعقبها من عزلة عسكرية وعقوبات دولية مشددة. فقد وجدت إيران نفسها أمام معادلة صعبة: مواجهة خصوم يمتلكون تفوقا تقليديا نوعيا في مجالات الطيران، والتكنولوجيا العسكرية، والدعم اللوجستي الدولي، مقابل قدرات تقليدية محدودة ومقيدة بحظر تسليحي ممتد[2].

في ظل هذا الاختلال في ميزان القوى، لم يكن الخيار المتاح هو سباق تسلح تقليدي مكلف وغير مضمون النتائج، بل الاتجاه نحو صياغة عقيدة عسكرية بديلة تقوم على مبدأ "الردع غير المتماثل". ويعني هذا المفهوم البحث عن أدوات ردعية تُحدث تأثيرا استراتيجيا يتجاوز كلفتها المادية، من خلال توظيف عناصر المفاجأة، والمرونة، وتعدد ساحات المواجهة.

[1] – آمنة بن قانة ، المرجع السابق ، ص140

[2] – خالد عزب، **9**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، القاهرة، 2022، ص 42.

لقد أعادت القيادة الإيرانية تعريف مفهوم القوة العسكرية، بحيث لم يعد التفوق يقاس بعدد الطائرات المتطورة أو حاملات الطائرات، بل بمدى القدرة على إلحاق ضرر فعّال بالخصم في نقاط ضعفه، سواء عبر الصواريخ الباليستية، أو القدرات البحرية غير النظامية، أو نقل المواجهة إلى نطاقات جغرافية غير تقليدية. وهكذا أصبحت الاستراتيجية الإيرانية قائمة على فكرة "تعقيد الحسابات المعادية"، عبر خلق بيئة ردع تجعل أي عمل عسكري ضدها محفوفًا بكلفة عالية وغير متوقعة.

وعليه، فإن فهم العقيدة العسكرية الإيرانية يقتضي تحليل ركيزتين أساسيتين: القوة الصاروخية بوصفها عمود الردع المركزي، والاستراتيجية البحرية والحرب غير النظامية كآلية لإدارة الصراع في بيئة خليجية معقدة، بما يعكس انتقال إيران من نموذج الدفاع التقليدي إلى نموذج ردعي مرن ومتعدد الأدوات[1] .

الفرع الأول: القوة الصاروخية الباليستية كركيزة للردع

1 –تطور البرنامج الصاروخي الإيراني

بدأ الاهتمام الإيراني بتطوير الصواريخ الباليستية خلال الحرب مع العراق، حين عانت إيران من تفوق بغداد الصاروخي فيما عُرف بـ " حرب المدن ". ومنذ ذلك الحين، استثمرت طهران بشكل مكثف في بناء قدرات صاروخية محلية، مستفيدة من التعاون التقني مع بعض الدول، ومن تطوير صناعاتها العسكرية الوطنية[2].

وقد تنوعت الترسانة الصاروخية الإيرانية بين صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، قادرة على بلوغ أهداف في العمق الإقليمي، مما جعلها عنصرا محوريا في استراتيجية الردع.

[1] – سليم قارة، أمن مضيق هرمز في الاستراتيجية الإيرانية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص 78.

[2] – فاطمة الزهراء دريوش، "الاستراتيجية البحرية الإيرانية في الخليج العربي"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والأمنية، العدد 7، جامعة وهران 2، الجزائر، 2022، ص 109.

ويُنظر إلى هذه القدرات باعتبارها وسيلة لتعويض ضعف سلاح الجو التقليدي، وتوفير مظلة ردعية ضد أي هجوم محتمل على المنشآت الحيوية.

2 -الدور الاستراتيجي للقوة الصاروخية

تشكل الصواريخ الباليستية الإيرانية أداة ردع فعالة، إذ تمنح صانع القرار قدرة على توجيه ضربات دقيقة نسبيا دون الحاجة إلى تفوق جوي. كما أن تطوير دقة الإصابة وأنظمة التوجيه الحديثة عزز من فاعلية هذه الصواريخ في تحقيق توازن ردعي مع الخصوم.

ويرى عدد من الباحثين أن الردع الصاروخي الإيراني يندرج ضمن مفهوم "الردع بالعقاب"، حيث تقوم الفكرة على إقناع الخصم بأن تكلفة الهجوم ستكون باهظة، حتى وإن لم تمتلك إيران تفوقا تقليديا شاملا[1].

الفرع الثاني :الاستراتيجية البحرية والحرب غير النظامية

1 -العقيدة البحرية غير التقليدية

تعتمد إيران في المجال البحري على استراتيجية دفاعية–هجومية غير تقليدية، تركز على العمليات الساحلية واستخدام الزوارق السريعة والألغام البحرية، خاصة في مياه الخليج العربي ومضيق هرمز. ويستند هذا التوجه إلى إدراك محدودية قدراتها في مواجهة الأساطيل الكبرى، ما دفعها إلى تطوير تكتيكات تعتمد على السرعة والمفاجأة وتكتيك "الضرب والانسحاب[2]."

وقد ساهمت هذه الاستراتيجية في تعزيز قدرتها على تهديد الملاحة في حال اندلاع أزمة، مما يمنحها ورقة ضغط استراتيجية في مواجهة القوى الغربية.

[1] – فاطمة الزهراء دريوش، المرجع نفسه ،ص 113

[2] – فاطمة الزهراء دريوش، المرجع نفسه ،ص 115

2 -الحرب غير النظامية ودعم الحلفاء

إلى جانب القدرات الصاروخية والبحرية، ترتكز العقيدة العسكرية الإيرانية على مفهوم الحرب غير النظامية، الذي يشمل دعم حلفاء إقليميين وتوظيف شبكات نفوذ خارج الحدود. ويُنظر إلى هذا التوجه باعتباره امتدادًا لسياسة "الدفاع إلى الأمام"، التي تهدف إلى نقل ساحة المواجهة بعيدا عن الأراضي الإيرانية.

كما أن الجمع بين الردع الصاروخي والحرب غير النظامية يمنح إيران مرونة استراتيجية، تسمح لها بالتكيف مع تطورات البيئة الأمنية، وتوسيع نطاق تأثيرها الإقليمي دون الانخراط في صدام تقليدي مباشر.

المطلب الثالث: الدافع نحو تطوير البرنامج النووي

فالبرنامج النووي لم يكن مجرد مشروع تقني أو خيارا اقتصاديا يتعلق بالطاقة، بل ارتبط منذ بداياته باعتبارات استراتيجية تتصل بمفهوم الردع، ومكانة إيران الإقليمية، وقدرتها على التفاوض في مواجهة الضغوط الغربية[1].

لقد أدركت القيادة الإيرانية، في ظل التفوق العسكري التقليدي الأمريكي والإسرائيلي، أن امتلاك قدرات نووية – ولو في إطار "العتبة النووية" – من شأنه أن يغير معادلات القوة ويمنحها هامشا أوسع للمناورة السياسية. ومن ثم، أصبح البرنامج النووي جزءا من بنية الأمن القومي الإيراني، وعنصرا مركزيا في معادلة التوازن مع القوى الكبرى[2].

[1] – عبد القادر شنتوف، **الأمن القومي الإيراني في ظل التحديات الدولية**، ط1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2021، ص 147.

[2] – ليلى عبد الكريم، "البرنامج النووي الإيراني بين الردع والبراغماتية السياسية"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 15، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022، ص 75.

الفرع الأول: التوجه النووي كآلية لضمان بقاء النظام:

1 -منطق البقاء في بيئة تهديد مستمر

ينطلق التحليل الاستراتيجي للتوجه النووي الإيراني من فرضية أن النظام السياسي يسعى إلى تعظيم فرص بقائه في بيئة إقليمية ودولية مضطربة[1]. فبعد الثورة الإسلامية، واجهت إيران عزلة سياسية، وحربا مدمرة مع العراق، ثم ضغوطا أمريكية متواصلة، ما عزز إدراكها بوجود تهديدات دائمة لأمنها القومي.

وفي هذا السياق، يُنظر إلى امتلاك قدرات نووية – أو على الأقل القدرة التقنية على تطويرها – كوسيلة ردعية تمنع أي محاولة لإسقاط النظام بالقوة[2]. ويُعرف هذا المفهوم في أدبيات العلاقات الدولية بـ"ردع البقاء(Deterrence for Regime Survival) "، حيث تسعى الدولة إلى خلق كلفة استراتيجية لأي تدخل خارجي محتمل.

2 -الردع النووي والاختلال في ميزان القوى

تعاني إيران من فجوة واضحة في موازين القوى التقليدية مقارنة ببعض خصومها، خاصة في مجال سلاح الجو وأنظمة الدفاع المتقدمة. ومن هنا، يعد البرنامج النووي وسيلة لتعويض هذا الاختلال عبر خلق توازن ردعي غير تقليدي[1].

كما أن البيئة الإقليمية التي تضم دولا تمتلك قدرات نووية فعلية عززت من القناعة الإيرانية بضرورة امتلاك "خيار استراتيجي" يضمن عدم تعرضها لابتزاز عسكري. وبذلك، أصبح التوجه النووي جزءا من عقيدة أمنية طويلة المدى[2].

[1]– محمد العربي الزبيري، **الردع النووي في الشرق الأوسط: دراسة مقارنة**، ط1، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2020، ص 212.

[2] – المرجع نفسه، ص214

الفرع الثاني: البرنامج النووي كأداة تفاوضية في العلاقات الدولية

1 -البرنامج النووي كورقة ضغط سياسية

لم يكن البرنامج النووي الإيراني أداة عسكرية فقط، بل تحول إلى ورقة تفاوض رئيسية في علاقاتها مع القوى الغربية. فقد استخدمت طهران تقدمها التقني في تخصيب اليورانيوم كورقة ضغط في المفاوضات، بهدف الحصول على اعتراف دولي بدورها الإقليمي ورفع العقوبات الاقتصادية.

وقد تجلى ذلك بوضوح في المفاوضات التي أفضت إلى الاتفاق النووي لعام 2015 (JCPOA)، حيث تم ربط القيود المفروضة على البرنامج برفع تدريجي للعقوبات. ويعكس هذا المسار إدراك إيران لقيمة "القوة التكنولوجية" كأداة سياسية في التفاعل الدولي.

2-البرنامج النووي بين الردع والتفاوض

تجمع الاستراتيجية الإيرانية بين منطق الردع ومنطق التفاوض، إذ تحافظ على مستوى من التقدم النووي يسمح لها بالاقتراب من "العتبة النووية" دون تجاوزها رسميا، ما يمنحها مرونة في إدارة الأزمة[7]. وهذا الأسلوب يحقق هدفين متوازيين[1]:

- تعزيز الردع الاستراتيجي
- إبقاء باب التفاوض مفتوحا

ويرى بعض الباحثين أن هذه السياسة تمثل نموذجًا لما يُعرف بـ"الردع المرن"، حيث يتم توظيف الغموض الاستراتيجي لتحقيق مكاسب سياسية دون الانخراط في مواجهة شاملة.

[1] - محمد العربي الزبيري، مرجع سابق ، ص216

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل أن السياسة الخارجية الإيرانية لا يمكن اختزالها في بعد واحد، بل هي حصيلة تفاعل معقد بين التاريخ السياسي، والبنية المؤسسية للنظام، والمرجعية الأيديولوجية، ومقومات القوة الوطنية، والعقيدة العسكرية.

فقد أظهر التحليل أن التحول الجذري الذي أحدثته الثورة الإسلامية عام 1979 لم يكن مجرد تغيير في شكل الحكم، بل كان إعادة تعريف شاملة لهوية الدولة ودورها الإقليمي والدولي. فبينما اتسمت مرحلة ما قبل الثورة بالتحالف مع الغرب والانخراط في ترتيبات أمنية تقودها الولايات المتحدة، جاءت مرحلة ما بعد الثورة لتؤسس لسياسة خارجية تقوم على الاستقلال، ورفض الهيمنة، ودعم الحركات المناهضة للنفوذ الغربي.

كما تبيّن أن عملية صنع القرار الخارجي في إيران تتميز بتركيبة مؤسساتية معقدة، حيث يتقاطع الدور الرسمي للحكومة ووزارة الخارجية مع التأثير الحاسم للمرشد الأعلى والحرس الثوري، ما يجعل السياسة الخارجية نتاج توازنات داخلية بين اعتبارات أيديولوجية وأمنية وبراغماتية.

وعلى مستوى مقومات القوة، يتضح أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لإيران ومواردها الطاقوية الضخمة يمنحانها أدوات ضغط مهمة في علاقاتها الدولية، غير أن التحديات الاقتصادية والعقوبات الغربية حدّت من قدرتها على توظيف هذه الموارد بحرية، مما دفعها إلى تبني استراتيجيات بديلة للتكيف مع الضغوط.

الفصل الثاني

تطور البرنامج النووي الإيراني وأبعاده الاستراتيجية

تمهيد:

يشكل البرنامج النووي الإيراني أحد أبرز الملفات تعقيدا في العلاقات الدولية المعاصرة، لما يحمله من أبعاد تاريخية وتقنية واستراتيجية متداخلة. فمنذ نشأته الأولى في عهد الشاه، مرّ هذا البرنامج بتحولات عميقة تأثرت بالسياقات السياسية الداخلية والتحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، خاصة بعد الثورة الإسلامية سنة 1979 وما تبعها من تغير في توجهات الدولة الإيرانية.

وقد شهد البرنامج النووي مراحل متباينة بين التوقف وإعادة التفعيل، ثم الانتقال إلى مرحلة أكثر تطورا في القرن الحادي والعشرين، حيث أصبح محورًا للأزمة بين إيران والدول الغربية. وفي هذا السياق، برزت أبعاد تقنية وقانونية معقدة، تتعلق بالبنية التحتية النووية من جهة، وبمدى التزام إيران بالمعايير الدولية من جهة أخرى، خاصة في إطار معاهدة عدم الانتشار والرقابة التي تمارسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما لا يمكن فهم هذا البرنامج بمعزل عن أبعاده الاستراتيجية، إذ يمثل أداة مهمة في تعزيز مكانة إيران الإقليمية والدولية، ووسيلة لتحقيق التوازن في مواجهة الضغوط الخارجية، رغم ما يواجهه من تحديات تتعلق بالعقوبات والقيود الدولية.

المبحث الأول: نشأة البرنامج النووي الإيراني وتطوره التاريخي.

يمثل البرنامج النووي الإيراني أحد النماذج المعقدة لتداخل العوامل التاريخية والسياسية والتقنية في تشكيل السياسات الاستراتيجية للدول، إذ لم يتشكل هذا البرنامج في سياق واحد أو مرحلة زمنية محددة، بل جاء نتيجة مسار تراكمي تأثر بتغير طبيعة النظام السياسي في إيران وبالتحولات التي شهدها النظام الدولي[1].

ففي سياق الحرب الباردة، اتجهت إيران في ظل حكم الشاه إلى تبني خيار التكنولوجيا النووية كمدخل للتحديث وتعزيز القدرات الوطنية، مستفيدة من الانفتاح على الغرب، خاصة الولايات المتحدة، التي دعمت هذا التوجه في إطار مبادرة "الذرة من أجل السلام"، وهو ما أتاح لإيران اكتساب قاعدة معرفية وتقنية أولية في المجال النووي. ولم يقتصر الأمر على الجانب التقني، بل ارتبط هذا التوجه برؤية سياسية هدفت إلى ترسيخ مكانة إيران كقوة إقليمية صاعدة[2].

غير أن هذا المسار تعرض لاهتزاز عميق مع قيام الثورة الإسلامية سنة 1979، حيث أعيد ترتيب أولويات الدولة، وتراجع الاهتمام بالمشروع النووي في مراحله الأولى، قبل أن تعيد الظروف الأمنية، خاصة الحرب العراقية الإيرانية، إحياءه ضمن مقاربة جديدة تقوم على ربطه بالاعتبارات الدفاعية والاستراتيجية[2]. وفي هذا الإطار، سعت إيران إلى إعادة بناء برنامجها النووي عبر تنويع شركائها الدوليين، في ظل تراجع التعاون مع الدول الغربية[3].

---

[1] – أحمد إبراهيم محمود، *البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد*، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، 2005، ص 22 .

[2] – ستار جبار علاي، *البرنامج النووي الإيراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي*، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2020، ص 58 .

[3] – محمد عبد السلام، *إيران والقوة النووية: دراسة في الأبعاد الاستراتيجية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008، ص 51 .

ومع مطلع الألفية الثالثة، دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة أكثر تعقيدا، حيث لم يعد مجرد مشروع تنموي أو تقني، بل تحول إلى قضية دولية بامتياز، خاصة بعد الكشف عن بعض المنشآت النووية غير المعلن عنها، وهو ما أدى إلى تصاعد الشكوك الغربية بشأن طبيعة البرنامج وأهدافه. ومنذ ذلك الحين، أصبح الملف النووي الإيراني أحد أبرز محاور التفاعل بين إيران والقوى الكبرى، حيث تتداخل فيه الأبعاد القانونية مع الحسابات السياسية والأمنية.

المطلب الأول: البرنامج النووي في عهد الشاه

ارتبطت نشأة البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه بسياق دولي اتسم بتصاعد التنافس التكنولوجي خلال فترة الحرب الباردة، حيث سعت الدول النامية، ومن بينها إيران، إلى امتلاك التكنولوجيا النووية كرمز للتقدم العلمي وأداة لتعزيز الاستقلال الوطني. وفي هذا الإطار، تبنى النظام الإيراني آنذاك سياسة تحديث شاملة، جعل من ضمن أولوياتها تطوير قطاع الطاقة والبحث العلمي، بما في ذلك المجال النووي[1].

وقد شكل انخراط إيران في التعاون الدولي، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، نقطة انطلاق أساسية لبناء برنامجها النووي، حيث استفادت من نقل التكنولوجيا والخبرات في إطار اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف. ولم يكن هذا التعاون مجرد دعم تقني، بل كان جزءا من استراتيجية غربية تهدف إلى تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال دعم حلفائها[2].

[1] – محمد السعيد إدريس، *إيران بين المشروع النووي والتحديات الدولية*، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2006، ص 33 .

[2] – حسن حمزة، **السياسة النووية الإيرانية وتأثيرها على الأمن الإقليمي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2015، ص 41 .

وفي سياق هذا التوجه، شرعت إيران في إنشاء عدد من المنشآت النووية البحثية، أبرزها مفاعل طهران للأبحاث، إلى جانب التخطيط لإقامة محطات نووية لإنتاج الطاقة، وهو ما يعكس الطموح الإيراني آنذاك للانتقال من مرحلة الاستخدامات البحثية إلى الاستخدامات التطبيقية للطاقة النووية. كما اتسمت هذه المرحلة بتوسع المشاريع النووية وتعددها، بما يعكس رؤية استراتيجية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية قائمة على مصادر طاقة بديلة. [1]

الفرع الأول: نشأة البرنامج النووي الإيراني

لم تنشأ البدايات الأولى للبرنامج النووي الإيراني خارج السياق الدولي الذي فرضته الحرب الباردة، بل كانت جزءا من شبكة أوسع من التحالفات والرهانات الاستراتيجية التي حكمت علاقة إيران بالغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. فقد نظر نظام الشاه إلى التكنولوجيا النووية باعتبارها أحد رموز الحداثة السياسية والعلمية، ووسيلة لإبراز إيران بوصفها دولة صاعدة إقليميا، لا تكتفي بتوظيف عائدات النفط في التنمية الاقتصادية، بل تسعى أيضا إلى امتلاك أدوات التقدم التقني التي كانت، في ذلك الوقت، حكرًا على الدول الكبرى أو الدول التابعة مباشرة لمعسكرات القوة العالمية[2]. وفي هذا الإطار، جاء انخراط إيران في برنامج "الذرة من أجل السلام "بوصفه خطوة تأسيسية، ليس فقط من حيث المساعدات التقنية، بل من حيث دمج إيران ضمن تصور أمريكي أوسع يرمي إلى توسيع النفوذ الغربي في مناطق التماس مع الاتحاد السوفيتي. وقد انعكس ذلك في الاتفاقية الموقعة بين إيران والولايات المتحدة سنة 1957 بشأن التعاون في الاستخدامات المدنية للطاقة

[1]– غازي بني ملحم، "البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي: دراسة تحليلية"، *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*، مج 15، ع 3، الأردن، 2009، ص 93–101 .

[2] - ربيعة بوحفص، **الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط بعد 2010**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 139.

الذرية، وهي اتفاقية فتحت الباب أمام نقل المعرفة والخبرة والمواد اللازمة للبحث النووي السلمي[1] .

ولم يكن هذا التعاون مجرد إجراء تقني محدود، بل ارتبط بطبيعة النظام السياسي الإيراني نفسه في تلك المرحلة. فالشاه محمد رضا بهلوي كان يسعى إلى بناء صورة لإيران الحديثة المرتبطة بالغرب، وكان يرى أن التحديث السياسي والعسكري والاقتصادي لا يمكن أن يكتمل من دون تحديث علمي وتكنولوجي. ومن ثمّ فإن الانفتاح على البرنامج النووي لم يكن منفصلا عن مشروع بناء الدولة المركزية الحديثة، ولا عن الرغبة في استثمار الموقع الجيوسياسي لإيران بوصفها حليفا غربيا مهما في الخليج والشرق الأوسط. ولهذا، فإن الاهتمام المبكر بالطاقة الذرية ينبغي فهمه ضمن ثنائية واضحة: من جهة، كان هناك خطاب رسمي يركز على الاستعمالات السلمية والتنموية؛ ومن جهة ثانية، كانت هناك نزعة استراتيجية ترمي إلى تمكين إيران من أدوات القوة والتميز الإقليمي. وقد أشارت بعض الدراسات الجزائرية والعربية إلى أن هذا الطموح ارتبط بفكرة "إيران القوية" التي أرادها الشاه قاعدة ارتكاز غربية في المنطقة، وفي الوقت نفسه قوة إقليمية لا تقل شأنًا عن القوى الكبرى المحيطة بها[2] .

ومع تطور التعاون الأمريكي الإيراني، انتقل البرنامج من مستوى الخطاب السياسي إلى مستوى الترتيبات القانونية والفنية الفعلية. فالاتفاقية الثنائية لسنة 1957 لم تبق حبرًا على ورق، بل أعقبتها ترتيبات أكثر تفصيلًا بشأن نقل المواد الانشطارية والمساعدة التقنية. وتبرز هنا أهمية العقود والوثائق الدولية التي نظمت هذه العلاقة، ومنها العقد الثلاثي لسنة 1967 بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران والولايات المتحدة بشأن نقل اليورانيوم

[1] – زيان عمار، "البرنامج النووي الإيراني بين الرفض الخليجي العربي والتصدي الغربي"، *مجلة المفكر*، مج 6، ع 2، ديسمبر 2022، ص 300–301 .

[2] – عبد القادر قادري، *تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2010، ص 177 .

المخصب والبلوتونيوم لأغراض مفاعل بحثي في إيران.[1] وتكشف هذه الوثيقة بوضوح أن المشروع الإيراني في تلك المرحلة كان يندرج ضمن بنية دولية مؤسسية، تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنه كان يقوم — على الأقل من الناحية الرسمية — على مبدأ الاستخدام السلمي للطاقة النووية. غير أن الأهمية الحقيقية لهذه المرحلة لا تكمن فقط في طابعها السلمي المعلن، بل في أنها أرست الأساس الفني والمؤسساتي الذي سيسمح لإيران لاحقا بتوسيع برنامجها والاستناد إلى تراكم معرفي وخبرة تقنية محلية[2] .

ولم يقتصر التعاون الدولي على الولايات المتحدة وحدها، إذ سرعان ما اتسع ليشمل فضاءات أوروبية مختلفة، خاصة مع تعاظم الطموح الإيراني في سبعينيات القرن العشرين. ففي تلك المرحلة، بدا واضحًا أن إيران لم تعد تنظر إلى النشاط النووي بوصفه مجرد ميدان بحثي أو تدريبي، بل باعتباره قطاعًا استراتيجيًا طويل المدى، يدخل في صلب سياسة تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاستقلال التقني. وقد دفع هذا التحول طهران إلى توسيع اتصالاتها مع دول أوروبية غربية، ولا سيما ألمانيا وفرنسا، بحثًا عن عقود إنشاء محطات ومفاعلات ومرافق مرتبطة بدورة الوقود النووي. وبهذا المعنى، فإن التعاون الدولي لم يكن مجرد تبادل خبرات، بل كان انتقالا من مرحلة التأسيس التعليمي والبحثي إلى مرحلة البناء المؤسسي والمشروعات الكبرى .كما أن هذا التوسع كشف في الوقت نفسه أن الغرب، الذي صار لاحقا أكثر تشددا تجاه البرنامج الإيراني، كان هو نفسه الشريك المؤسس له في مرحلته الأولى[3] .

---

[1] – محمد الأمين بشير، **السياسة النووية الإيرانية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 63 .

[2] – بوعلام بوخريص، "البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط"، *مجلة الباحث*، العدد 12، جامعة ورقلة، 2013، ص 98 .

[3] – أحمد يوسف أحمد، "إيران والقوة النووية: قراءة في الأهداف والاستراتيجيات"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 331، 2006، ص 72 .

الفرع الثاني: البنية النووية والمشاريع قبل الثورة

تمثلت مرحلة الخمسينيات طور الانطلاق النظري والقانوني للبرنامج النووي الإيراني، غير أن عقدي الستينيات والسبعينيات مثّلا طور الانتقال إلى البنية النووية الفعلية .ففي هذه المرحلة، لم تعد إيران تكتفي بالمشاركة في برامج تدريبية أو باتفاقيات تعاون عامة، بل اتجهت إلى إقامة مؤسسات ومراكز أبحاث ومفاعلات، بما يكشف عن نية واضحة لتأصيل النشاط النووي داخل البنية الإدارية والعلمية للدولة.[1] وكان إنشاء مركز طهران للأبحاث النووية ثم تشغيل مفاعل طهران للأبحاث سنة 1967 من أهم محطات هذا التطور، لأنهما منحا البرنامج الإيراني قاعدة علمية عملية، وأتاحا تدريب الكوادر الوطنية على تشغيل المفاعل والتعامل مع المواد النووية واستخدامها في البحث العلمي والتطبيقات السلمية[2]. كما أن حصول إيران على اليورانيوم عالي التخصيب للمفاعل البحثي بيّن أن المشروع لم يعد مجرد عنوان سياسي، بل صار يمتلك أدوات تشغيل حقيقية يمكن البناء عليها لاحقًا .

وقد ترتب على قيام هذه البنية البحثية الأولى تحوّل مهم في نظرة النخبة الإيرانية إلى البرنامج النووي. فبعد أن كان يُقدَّم في البداية بوصفه بابا من أبواب التحديث العلمي، صار يُنظر إليه تدريجيا على أنه مكون من مكونات استراتيجية التنمية الوطنية، وخاصة مع تزايد الخطاب الرسمي حول الحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة وعدم الارتهان الكامل للنفط. ورغم ما يبدو في هذا الخطاب من منطق اقتصادي، فإن القراءة السياسية له تكشف أن الشاه كان يسعى إلى أكثر من مجرد إنتاج الكهرباء أو تنمية البحث العلمي؛ فقد كان يريد إقامة بنية تحتية تجعل من إيران دولة تمتلك القدرة على التحكم في التكنولوجيا الحساسة، وهو ما يمنحها وزنا إضافيا في الإقليم وفي علاقتها بالحلفاء والخصوم على السواء. وقد انعكس ذلك

[1] – عبد المنعم المشاط، *الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط*، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009، ص 167.

[2] – المرجع نفسه، ص169

في توسيع المؤسسات العلمية المعنية بالطاقة الذرية، وفي رصد موازنات معتبرة لتدريب الخبراء والمهندسين، إلى جانب التفاوض على مشروعات مفاعلات ومحطات إنتاج كهرباء نووية[1] .

وفي السبعينيات، اكتسب هذا المسار زخما أكبر بفعل الارتفاع الكبير في عائدات النفط، الأمر الذي أتاح للنظام الإيراني تمويل مشاريع واسعة النطاق. ففي هذه المرحلة، طُرحت خطط طموحة لإنشاء عدد من المحطات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وتحوّل الملف النووي من برنامج بحثي محدود إلى مشروع دولة طويل الأمد. وكانت بوشهر أبرز عنوان لهذه المرحلة، حيث أبرمت إيران عقودا مع شركات ألمانية لبناء مفاعلين للطاقة. وتمثل أهمية مشروع بوشهر في كونه عبّر عن انتقال واضح من الاستعمالات البحثية إلى الاستعمالات الإنتاجية للطاقة النووية،[2] وهو انتقال لا يتحقق إلا عندما تكون الدولة قد وصلت إلى مستوى من الثقة في قدراتها التمويلية والتنظيمية والسياسية. كما تكشف هذه المشاريع أن إيران كانت ترى نفسها في ذلك الوقت مؤهلة للانضمام إلى نادي الدول المالكة لقطاع نووي متكامل، ولو في صيغته المدنية[3] .

وإلى جانب المفاعلات، أخذ التفكير الإيراني يتجه إلى عناصر أكثر تعقيدًا تتعلق بدورة الوقود النووي، والموارد البشرية، والهياكل التنظيمية اللازمة لإدارة القطاع. وهذا يعني أن البرنامج قبل الثورة لم يكن بسيطا أو عرضيا، بل كان يتطور في اتجاه بناء منظومة نووية مترابطة، تشمل البحث، والتدريب، وإنتاج الطاقة، وتوسيع البنية المؤسسية المرتبطة بالقرار النووي. ومن هنا فإن كثيرا من التحليلات التي تختزل البرنامج الإيراني في مرحلة ما

[1]– عبد الرزاق مقري، "الأزمة النووية الإيرانية في ميزان العلاقات الدولية"، *مجلة الدراسات الاستراتيجية*، العدد 9، 2011، ص 56 .

[2] – فاطمة الزهراء بوشارب، **السياسة النووية الإيرانية وأثرها على التوازن الإقليمي**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2018، ص 71 .

[3] - المرجع نفسه ، ص72

بعد الثورة تغفل حقيقة أساسية، وهي أن القسم الأكبر من الأساس المؤسسي والتقني للبرنامج وُضع في عهد الشاه نفسه، بدعم غربي مباشر أو غير مباشر. ولذلك فإن استئناف البرنامج بعد 1979 لم يكن انطلاقًا من فراغ، بل كان في جوانب عديدة استثمارا لما سبق بناؤه خلال العقود السابقة[1] .

ومن الناحية الاستراتيجية، تبدو مشاريع ما قبل الثورة شديدة الدلالة؛ فهي تكشف عن أن إيران لم تكن تبحث فقط عن تلبية حاجات داخلية، بل عن مكانة نووية حتى ضمن المجال السلمي. ذلك أن امتلاك مفاعل بحثي، والتخطيط لمحطات كهرباء نووية، وبناء جهاز إداري وتقني متخصص، كلها عناصر كانت تمنح الدولة صورة القوة الحديثة القادرة على مجاراة الدول المتقدمة. [2] ولئن لم تكن الأدلة الحاسمة على وجود قرار عسكري نووي في تلك المرحلة متوافرة في الوثائق الرسمية المعلنة، فإن المؤكد أن الشاه كان يفكر بمنطق استراتيجي طويل النفس، يربط بين التقدم النووي وتعزيز النفوذ الإقليمي. ولهذا السبب، فإن البنية النووية قبل الثورة يجب أن تُقرأ باعتبارها أكثر من مجرد مشاريع تقنية؛ إنها كانت جزءًا من هندسة شاملة لمكانة إيران المستقبلية في الشرق الأوسط[3] .

[1] – محمد بن يحي، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على الأمن الإقليمي"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 18، 2012، ص 66 .

[2] – أحمد زكي بدوي، "البرنامج النووي الإيراني في ظل التوازنات الدولية"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 402، 2012، ص 37 .

[3] المرجع نفسه ، ص38

المطلب الثاني: البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية

شهد البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية سنة 1979 تحولات جذرية عكست طبيعة التغير الذي عرفته بنية النظام السياسي الإيراني وتوجهاته الإيديولوجية والاستراتيجية. فبعد أن كان البرنامج في عهد الشاه مرتبطا بمشروع التحديث والانفتاح على الغرب، دخل مرحلة جديدة اتسمت بالتردد ثم إعادة البناء وفق اعتبارات أمنية وسياسية مختلفة. ويمكن فهم هذه المرحلة من خلال تحليل مسارين أساسيين: التوقف النسبي ثم إعادة التفعيل، والانفتاح على شراكات دولية بديلة[1].

الفرع الأول: التوقف وإعادة التفعيل

1- مرحلة التوقف والانكفاء (1979-1984)

أدت الثورة الإسلامية إلى إحداث قطيعة مع كثير من السياسات التي انتهجها نظام الشاه، وكان البرنامج النووي من بين المجالات التي تأثرت بشكل مباشر بهذا التحول. فقد نظر قادة الثورة في بداياتها إلى البرنامج النووي باعتباره مشروعًا مرتبطًا بالنظام السابق وبالنفوذ الغربي، وهو ما أدى إلى تجميد العديد من المشاريع النووية وإيقاف التعاون مع الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة وألمانيا[2].

كما ساهمت الظروف الاقتصادية والسياسية التي أعقبت الثورة في تقليص الاهتمام بالبرنامج النووي، حيث انصبت أولويات الدولة على تثبيت النظام الجديد وإعادة بناء مؤسسات الدولة. وقد انعكس ذلك في توقف مشاريع كبرى مثل مفاعل بوشهر، الذي كان قيد الإنجاز قبل الثورة.

---

[1] -عبد الوهاب الكيالي، *الموسوعة السياسية*، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1994، ص 512 .

[2] - أحمد يوسف أحمد، *إيران والتحولات الإقليمية والدولية*، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، 2013، ص 64 .

2- إعادة تقييم البرنامج النووي في ضوء التحديات الأمنية

في فترة الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، بدأت القيادة الإيرانية تدرك أهمية امتلاك قدرات استراتيجية متقدمة، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في البرنامج النووي. فقد كشفت الحرب عن هشاشة البنية الدفاعية الإيرانية وحاجتها إلى أدوات ردع فعالة، الأمر الذي أعاد الاهتمام بالمجال النووي كأحد الخيارات الاستراتيجية[1].

وفي هذا السياق، بدأ البرنامج النووي يستعيد مكانته تدريجيا، ولكن في إطار مختلف عن المرحلة السابقة، حيث أصبح مرتبطًا بشكل أكبر بالاعتبارات الأمنية والدفاعية، بدلًا من كونه مشروعا تنمويا فقط[2].

3-مرحلة إعادة التفعيل التدريجي (منتصف الثمانينيات)

ابتداءً من منتصف الثمانينيات، شرعت إيران في إعادة تفعيل برنامجها النووي بشكل تدريجي، من خلال إعادة تشغيل بعض المنشآت واستئناف البحث في المجال النووي. وقد ركزت هذه المرحلة على إعادة بناء القدرات التقنية وتكوين الكوادر العلمية، رغم القيود التي فرضتها العزلة الدولية[3].

كما سعت إيران إلى تجاوز آثار القطيعة مع الغرب من خلال البحث عن بدائل، وهو ما مهد لمرحلة جديدة من التعاون الدولي مع قوى أخرى غير غربية.

---

[1]– عبد الكريم زروقي، "الأزمة النووية الإيرانية في ظل التحولات الدولية"، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 47، جامعة بسكرة، 2015، ص 119 .

[2]– محمد فايز فرحات، "الأزمة النووية الإيرانية ومستقبل النظام الدولي"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 362، 2009، ص 47 .

[3] – المرجع نفسه ، ص48

الفرع الثاني: الانفتاح على الشراكات الدولية

1- التحول نحو شركاء جدد بعد القطيعة مع الغرب

في ظل التوتر مع الدول الغربية، اتجهت إيران إلى إعادة تشكيل شبكة علاقاتها الدولية في المجال النووي، من خلال البحث عن شركاء جدد قادرين على تزويدها بالتكنولوجيا والخبرة اللازمة. وقد كان هذا التوجه نتيجة مباشرة للعزلة الدولية التي واجهتها إيران بعد الثورة، والتي فرضت عليها ضرورة تنويع مصادر الدعم والتعاون[1].

2-التعاون مع الصين في المجال النووي

برزت الصين كأحد أبرز الشركاء في دعم البرنامج النووي الإيراني خلال هذه المرحلة، حيث قدمت مساعدات تقنية وتعاونًا في مجالات البحث والتطوير النووي. وقد ساهم هذا التعاون في تمكين إيران من استعادة جزء من قدراتها التقنية، خاصة في ظل القيود الغربية[2].

كما اتسم التعاون الإيراني–الصيني بطابع براغماتي، حيث سعت كل من الدولتين إلى تحقيق مصالح استراتيجية متبادلة، بعيدًا عن الضغوط السياسية التي كانت تمارسها القوى الغربية.

[1] – محمود حمدي زقزوق، "البرنامج النووي الإيراني بين الشرعية الدولية والواقع السياسي"، *مجلة الفكر المعاصر*، العدد 45، 2011، ص 101 .

[2] – لخضر بن خلاف، "الطموح النووي الإيراني وتداعياته الدولية"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة سطيف، العدد 11، 2015، ص 88 .

3-التعاون مع روسيا وإعادة بناء البرنامج النووي

إلى جانب الصين، شكلت روسيا شريكا أساسيا لإيران في إعادة تفعيل برنامجها النووي، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد تجسد هذا التعاون في استئناف العمل في مفاعل بوشهر، الذي أصبح أحد أبرز رموز البرنامج النووي الإيراني[1].

كما ساهمت روسيا في نقل التكنولوجيا النووية وتدريب الكوادر الإيرانية، وهو ما ساعد إيران على تطوير بنيتها النووية بشكل تدريجي، رغم استمرار الضغوط الدولية.

4- تنوع الشراكات كاستراتيجية لتجاوز العزلة

لم يقتصر التعاون الإيراني على روسيا والصين فقط، بل شمل أيضا بعض الدول الأخرى التي ساهمت بدرجات متفاوتة في دعم البرنامج النووي. وقد اتبعت إيران في ذلك استراتيجية تقوم على تنويع الشركاء لتقليل الاعتماد على طرف واحد، وتفادي الضغوط الدولية[2].

5- انعكاسات الشراكات الدولية على تطور البرنامج

أسهمت هذه الشراكات في تمكين إيران من إعادة بناء برنامجها النووي وتطويره، حيث وفرت لها الخبرة التقنية والموارد اللازمة للاستمرار. غير أن هذا التعاون لم يكن خاليا من التحديات، إذ واجه ضغوطا دولية متزايدة، خاصة من الولايات المتحدة، التي سعت إلى الحد من نقل التكنولوجيا النووية إلى إيران[3].

---

[1] – لخضر بن خلاف، المرجع السابق ، ص89

[2] – علي بن سالم، **الأزمة النووية الإيرانية وتأثيرها على العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر 3، 2019، ص 84 .

[3] – سمية بوقرة، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن الإقليمي**، ، جامعة بسكرة، 2018، ص 61 .

المطلب الثالث: تطور البرنامج النووي الإيراني في القرن الحادي والعشرين

شهد البرنامج النووي الإيراني مع مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات نوعية نقلته من إطار النشاط التقني المحدود إلى صدارة الأجندة الدولية، حيث أصبح أحد أكثر الملفات تعقيدًا في العلاقات الدولية المعاصرة. وقد ارتبط هذا التحول بعاملين أساسيين: انكشاف البرنامج النووي وتصاعد الأزمة مع الغرب، ثم الدخول في مسار تفاوضي طويل مع القوى الأوروبية والدولية.

الفرع الأول: انكشاف البرنامج وتصاعد الأزمة

1- الكشف عن المنشآت النووية (2002) وبداية الأزمة

شكل عام 2002 نقطة تحول حاسمة في مسار البرنامج النووي الإيراني، حيث تم الكشف عن منشآت نووية غير معلنة، خاصة منشأتي نطنز لتخصيب اليورانيوم وأراك للمياه الثقيلة، وهو ما أثار مخاوف دولية واسعة حول طبيعة البرنامج الإيراني. وقد أدى هذا الكشف إلى انتقال الملف النووي من نطاق السيادة الوطنية إلى نطاق الرقابة الدولية، خاصة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

2-تدويل الملف النووي الإيراني

أدى انكشاف البرنامج إلى إدراج الملف الإيراني ضمن جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم لاحقا مجلس الأمن الدولي، وهو ما جعل الأزمة تأخذ بعدا دوليا واضحا. وقد اتهمت الدول الغربية إيران بعدم الشفافية في أنشطتها النووية، بينما أكدت طهران أن برنامجها ذو طابع سلمي[1].

[1]- طارق فهمي، "الأزمة النووية الإيرانية: قراءة في مواقف القوى الكبرى"، *مجلة شؤون عربية*، العدد 162، 2015، ص 63.

3-تصاعد الضغوط والعقوبات الدولية

مع تعثر التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سلسلة من العقوبات الاقتصادية والسياسية، استهدفت قطاعات حيوية مثل النفط والمصارف. وقد شكلت هذه العقوبات أحد أهم أدوات الضغط لإجبار إيران على تعديل سلوكها النووي[1].

4-تزايد الشكوك حول البعد العسكري للبرنامج

رغم تأكيد إيران على سلمية برنامجها، إلا أن بعض التقارير الدولية أشارت إلى وجود مؤشرات على أنشطة ذات طابع عسكري محتمل، وهو ما زاد من حدة التوتر بين إيران والغرب.

5-تحول البرنامج إلى قضية استراتيجية دولية

لم يعد البرنامج النووي الإيراني مجرد مشروع وطني، بل تحول إلى قضية استراتيجية تمس الأمن الدولي، خاصة في ظل المخاوف من انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

[1] -سامي الزعبي، **الأزمة النووية الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي**، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2018، ص 95 .

الفرع الثاني: تطور المسار التفاوضي مع أوروبا

1- بداية المفاوضات مع الترويكا الأوروبية

في محاولة لاحتواء الأزمة، بدأت إيران مفاوضات مع الترويكا الأوروبية (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) سنة 2003، حيث تم التوصل إلى اتفاق يقضي بتعليق بعض الأنشطة النووية مقابل تخفيف الضغوط الدولية[1].

2- اتفاق طهران واتفاق باريس (2003-2004)

أسفرت المفاوضات عن توقيع اتفاق طهران سنة 2003، ثم اتفاق باريس سنة 2004، اللذين نصّا على التزام إيران بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعليق تخصيب اليورانيوم مؤقتًا.

3-تعثر المفاوضات وعودة التوتر

رغم هذه الاتفاقيات، سرعان ما تعثرت المفاوضات نتيجة الخلافات بين الطرفين، حيث اعتبرت إيران أن الغرب لا يفي بالتزاماته، بينما رأت الدول الأوروبية أن إيران تماطل في تنفيذ تعهداتها[2].

4-انتقال الملف إلى مجلس الأمن الدولي

أدى فشل المسار التفاوضي إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن سنة 2006، وهو ما ترتب عليه فرض عقوبات دولية إضافية.

---

[1] - زينب بوعبد الله، **السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قسنطينة 1، 2018، ص 70 .

[2]- أحمد يوسف أحمد، "البرنامج النووي الإيراني: قراءة في الأبعاد الإقليمية"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 365، 2010، ص 62 .

5- أهمية المسار الأوروبي في إدارة الأزمة

رغم تعثره، شكل المسار التفاوضي مع أوروبا خطوة مهمة في إدارة الأزمة، حيث أرسى أساسا للحلول الدبلوماسية التي ستتطور لاحقا في إطار الاتفاق النووي سنة 2015[11].

المبحث الثاني: الأبعاد التقنية والقانونية للبرنامج النووي.

عند الانتقال إلى دراسة البرنامج النووي الإيراني من زاوية تقنية وقانونية، يصبح من الضروري الابتعاد عن القراءة السطحية التي تكتفي بوصف المنشآت أو تعداد الاتفاقيات، والتوجه بدلًا من ذلك نحو فهم طبيعة العلاقة بين ما تمتلكه إيران من قدرات نووية، وبين القيود التي يفرضها النظام الدولي على هذا النوع من البرامج[1].

فالبرنامج النووي الإيراني لا يثير الجدل بسبب وجوده فقط، بل بسبب مستوى تطوره وطبيعة مكوناته التقنية. إذ إن امتلاك منشآت لتخصيب اليورانيوم أو تشغيل مفاعلات نووية لا يُعد في حد ذاته خروجا عن الإطار القانوني الدولي، لكن الإشكال يظهر عندما يتعلق الأمر بدرجة التخصيب، أو بمدى الشفافية في تشغيل هذه المنشآت، أو بقدرة الدولة على التحكم الكامل في دورة الوقود النووي[2]. وهذه العناصر مجتمعة هي التي جعلت من البرنامج الإيراني محل متابعة دقيقة من قبل الهيئات الدولية.

وفي المقابل، يطرح الإطار القانوني للبرنامج النووي الإيراني مجموعة من الإشكاليات المرتبطة بتفسير النصوص الدولية أكثر من ارتباطها بخرقها الصريح. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمنح الدول الحق في تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية، لكنها في الوقت نفسه تفرض التزامات رقابية صارمة. وهنا يظهر التباين في المواقف: إذ ترى إيران

[1] – عبد الله الأشعل، *القانون الدولي النووي: دراسة في معاهدة عدم الانتشار*، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2013، ص 151 .

[2] – محمد عبد القادر عابد، *التكنولوجيا النووية والأمن الدولي*، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص 97 .

أنها تمارس حقا مشروعا، بينما تعتبر بعض الدول أن هذا الحق يُستخدم بطريقة تثير الشكوك[1].

وقد أدى هذا الوضع إلى تحويل الملف النووي الإيراني إلى قضية تتجاوز الجانب القانوني أو التقني، لتصبح مجالا للتجاذب السياسي، حيث تتداخل الحسابات الاستراتيجية مع التفسيرات القانونية. وهو ما يفسر لماذا لم تُحسم القضية عبر التقارير التقنية فقط، بل انتقلت إلى مسار التفاوض السياسي، الذي بلغ ذروته مع الاتفاق النووي لسنة 2015، والذي حاول وضع قواعد عملية لتنظيم هذا البرنامج بدلًا من الاكتفاء بالجدل النظري حوله.

المطلب الأول: البنية التحتية النووية الإيرانية

تعتبر البنية التحتية النووية الإيرانية العنصر الأكثر حساسية في فهم طبيعة البرنامج النووي الإيراني، لأنها تمثل الجانب المادي والتقني الذي يعكس مدى تطور القدرات النووية للدولة. فليست القضية في امتلاك برنامج نووي في حد ذاته، بل في نوعية المنشآت، ومستوى تطورها، وقدرتها على التحكم في مختلف مراحل دورة الوقود النووي، وهو ما يجعل من تحليل هذه البنية مدخلا أساسيا لتقييم حقيقة البرنامج وأهدافه[2].

وفي هذا الإطار، يمكن تقسيم البنية التحتية النووية الإيرانية إلى محورين رئيسيين: منشآت التخصيب والإنتاج من جهة، والمفاعلات النووية من جهة أخرى.

[1] – فاطمة الزهراء بن عمر، **البرنامج النووي الإيراني بين الشرعية الدولية والضغوط السياسية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، 2020، ص 88 .

[2] – حسين عبد الله، *الطاقة النووية ومستقبل الأمن الدولي*، عمان: دار وائل للنشر، ط1، 2014، ص 112.

الفرع الأول: أهم منشآت التخصيب والإنتاج

1-أهمية تخصيب اليورانيوم في البرنامج النووي

يمثل تخصيب اليورانيوم المرحلة الأكثر حساسية في دورة الوقود النووي، حيث يمكن استخدامه لإنتاج الوقود النووي للمفاعلات أو، في مستويات أعلى، لصناعة الأسلحة النووية. ومن هنا، فإن امتلاك إيران لتقنية التخصيب يضعها في موقع استراتيجي حساس، لأنه يمنحها قدرة مستقلة على التحكم في هذه العملية دون الاعتماد على الخارج[1].

2-منشأة نطنز ودورها المحوري

تُعد منشأة نطنز القلب النابض لبرنامج التخصيب الإيراني، حيث تضم آلاف أجهزة الطرد المركزي التي تُستخدم في رفع نسبة تخصيب اليورانيوم. وقد تم تصميم هذه المنشأة بشكل يسمح بتوسيع قدراتها تدريجيا، وهو ما يعكس رؤية طويلة المدى في تطوير البرنامج النووي.

كما أن طبيعة نطنز، من حيث كونها منشأة واسعة ومكشوفة نسبيًا، جعلتها محورًا أساسيًا في عمليات التفتيش الدولية، وفي الوقت نفسه هدفًا للضغوط السياسية والعقوبات[2].

3- منشأة فوردو: البعد الأمني للبرنامج

على خلاف نطنز، تم إنشاء منشأة فوردو تحت الأرض، في موقع محصّن بالقرب من مدينة قم، وهو ما يعكس البعد الأمني المتزايد في التفكير الإيراني. فهذه المنشأة صُممت لتكون قادرة على الاستمرار في العمل حتى في حالة التعرض لهجمات عسكرية.

---

[1] – مهدي حسن، "منشأة نطنز ودورها في البرنامج النووي الإيراني"، *مجلة الدراسات الاستراتيجية*، العدد 21، 2016، ص 77 .

[2] –كريم عبد القادر، **التطور التكنولوجي للبرنامج النووي الإيراني**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 69 .

ويشير هذا التوجه إلى أن البرنامج النووي الإيراني لم يعد مجرد مشروع تقني، بل أصبح جزءًا من استراتيجية دفاعية أوسع تهدف إلى ضمان استمرارية القدرات النووية في مختلف الظروف[1].

4- التطور التكنولوجي لأجهزة الطرد المركزي

شهدت إيران تطورًا ملحوظًا في مجال أجهزة الطرد المركزي، حيث انتقلت من نماذج بسيطة إلى نماذج أكثر كفاءة، مما ساهم في تسريع عملية التخصيب وزيادة قدرتها الإنتاجية[2]. وهذا التطور يعكس تراكمًا في الخبرة التقنية، ويعزز من استقلالية البرنامج.

5-إنتاج الوقود النووي كمرحلة متقدمة

لم يقتصر البرنامج الإيراني على التخصيب فقط، بل امتد إلى إنتاج الوقود النووي، وهو ما يشير إلى محاولة بناء دورة وقود نووي متكاملة. وهذا التوجه يعزز من قدرة إيران على تشغيل مفاعلاتها دون الاعتماد على الخارج.

الفرع الثاني: المفاعلات النووية

1-أهمية المفاعلات في الاستخدام السلمي للطاقة النووية

المفاعلات النووية هي أحد أهم مكونات أي برنامج نووي سلمي، حيث تُستخدم في إنتاج الطاقة الكهربائية، والبحث العلمي، والتطبيقات الطبية. وقد سعت إيران إلى تطوير هذا الجانب لتعزيز استقلالها في مجال الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط[1].

---

[1] – نوال بن عيسى، **السياسة النووية الإيرانية في ظل النظام الدولي الجديد**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، 2021، ص 112 .

[2] – حسين قادري، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على الأمن الإقليمي"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، جامعة الأغواط، العدد 8، 2019، ص 101 .

2- مفاعل بوشهر كنموذج للتعاون الدولي

يُعتبر مفاعل بوشهر أبرز مشروع نووي إيراني في مجال إنتاج الطاقة، وقد تم إنشاؤه بالتعاون مع روسيا بعد توقفه لفترة طويلة إثر الثورة الإسلامية. ويعكس هذا المشروع قدرة إيران على إعادة تفعيل برامجها النووية رغم التحديات الدولية[2].

3-مفاعل أراك وإشكالية المياه الثقيلة

مفاعل أراك للمياه الثقيلة هو من أكثر المنشآت إثارة للجدل، نظرًا لإمكانية استخدامه في إنتاج البلوتونيوم، وهو ما أثار مخاوف دولية بشأن إمكانية انحراف البرنامج نحو الأغراض العسكرية.

4- المفاعلات البحثية ودورها العلمي

إلى جانب المفاعلات الكبرى، تمتلك إيران عددًا من المفاعلات البحثية التي تُستخدم في مجالات الطب والصناعة، وهو ما يعزز من الطابع السلمي للبرنامج النووي في الخطاب الرسمي الإيراني.

5-البنية التحتية النووية كأداة استراتيجية

في المجمل، تعكس المفاعلات النووية الإيرانية توجهًا نحو بناء برنامج متكامل، يجمع بين الاستخدامات السلمية والقدرات التقنية المتقدمة، وهو ما يمنح إيران موقعًا مهمًا في المعادلة الإقليمية والدولية[1].

---

[1] – نسرين بوقرة، **السياسة النووية الإيرانية في القرن الحادي والعشرين**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 1، 2022، ص 125 .

[2] – ليلى بوعبد الله، **المنشآت النووية الإيرانية بين السلمية والتسليح**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 63 .

المطلب الثاني: الإطار القانوني للبرنامج النووي

الإطار القانوني للبرنامج النووي الإيراني هو من أكثر الجوانب تعقيدًا، نظرًا لتداخل النصوص القانونية الدولية مع الاعتبارات السياسية والاستراتيجية. فالقضية لا تتعلق فقط بمدى امتلاك إيران لتكنولوجيا نووية، بل بمدى توافق هذا الامتلاك مع الالتزامات الدولية المفروضة عليها، خاصة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات الدولية. ومن هنا، برز جدل واسع حول حدود الحقوق والواجبات القانونية لإيران، وهو ما انعكس في المواقف المتباينة بين طهران والقوى الدولية[2].

الفرع الأول: الالتزامات الدولية لإيران

1-الالتزام بعدم امتلاك السلاح النووي

انضمت إيران إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها دولة غير نووية، وهو ما يفرض عليها التزاما قانونيا بعدم السعي إلى تصنيع أو اقتناء السلاح النووي بأي شكل من الأشكال، وعدم تلقي المساعدة في هذا المجال. ويُعد هذا الالتزام حجر الأساس في النظام الدولي لمنع الانتشار النووي.

2-الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية

في المقابل، تمنح المعاهدة لإيران حقًا مشروعًا في تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك إنتاج الطاقة والبحث العلمي، شريطة الالتزام بالضوابط الدولية[3]. وقد استندت إيران بشكل كبير إلى هذا الحق لتبرير استمرار برنامجها النووي.

---

[1]– كمال بن عيسى، **تخصيب اليورانيوم في إيران: الأبعاد التقنية والاستراتيجية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2021، ص 118 .

[2] – الأمم المتحدة، *معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية*، نيويورك، 1968، المادة 2.

[3] – المرجع نفسه، المادة 4.

3-الالتزام بنظام الضمانات الدولية

وقّعت إيران اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي يُلزمها بالإفصاح عن أنشطتها النووية والسماح بعمليات التفتيش الدولية للتحقق من سلمية برنامجها[1]. ويُعد هذا النظام الأداة الأساسية لمراقبة الأنشطة النووية للدول.

4-البروتوكول الإضافي وتعزيز الرقابة

يمثل البروتوكول الإضافي آلية متقدمة لتعزيز نظام التفتيش، حيث يمنح الوكالة الدولية صلاحيات أوسع للوصول إلى المعلومات والمنشآت النووية. وقد وافقت إيران على تطبيقه لفترة بشكل مؤقت، ما أثار نقاشًا قانونيًا حول مدى إلزاميته.[2]

5-الالتزامات المرتبطة بقرارات مجلس الأمن

مع تصاعد الأزمة، أصدر مجلس الأمن عدة قرارات تلزم إيران بتقييد أنشطتها النووية، وهو ما أضاف بعدا قانونيا جديدا، حيث أصبحت هذه القرارات ملزمة بموجب القانون الدولي.[3]

الفرع الثاني: الجدل القانوني الدولي

1-الخلاف حول حق التخصيب

يُعد حق تخصيب اليورانيوم من أبرز نقاط الخلاف، حيث ترى إيران أنه حق مشروع ضمن الاستخدام السلمي، بينما تعتبر بعض الدول أن هذا النشاط يجب أن يكون محدودًا وتحت رقابة صارمة.[1]

---

[1] – الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اتفاق الضمانات مع إيران(INFCIRC/214) ، فيينا، 1974، ص 5.

[2] – الوكالة الدولية للطاقة الذرية، البروتوكول الإضافي(INFCIRC/540) ، فيينا، 1997، ص 12.

[3] – مجلس الأمن الدولي، القرار 2231، نيويورك، 2015، ص 2.

2-إشكالية الشفافية والإفصاح

اتهمت بعض الأطراف الدولية إيران بعدم الشفافية في الإعلان عن بعض أنشطتها النووية، وهو ما اعتُبر إخلالا بالالتزامات القانونية المرتبطة بنظام الضمانات.

3-الجدل حول الطابع السلمي أو العسكري

رغم تأكيد إيران على سلمية برنامجها، فإن الشكوك الدولية حول إمكانية تطويره لأغراض عسكرية ظلت قائمة، ما أدى إلى تعقيد المسألة قانونيا وسياسيا.[2]

4-مشروعية العقوبات الدولية

أثار فرض العقوبات على إيران نقاشا قانونيا حول مدى مشروعيتها، خاصة في ظل الجدل حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني.[3]

5-الاتفاق النووي كحل قانوني-سياسي

جاء الاتفاق النووي لسنة 2015 كحل وسط، حيث حاول التوفيق بين حق إيران في الاستخدام السلمي وضمان عدم تطوير سلاح نووي، عبر قيود تقنية ورقابة دولية مشددة.[4]

---

[1] – محمد كمال، *السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة*، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، ط1، 2013، ص 88.

[2] – علي حسين باكير، "البرنامج النووي الإيراني: التحديات والاحتمالات"، *مجلة شؤون الأوسط*، العدد 140، 2012، ص 80.

[3] – حسن نافعة، "الأزمة النووية الإيرانية ومستقبل التوازن الدولي"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 350، 2008، ص 41.

[4] – مجلس الأمن الدولي، *القرار 2231*، مرجع سابق، ص 5.

المطلب الثالث: الاتفاق النووي الإيراني(JCPOA)

الاتفاق النووي الإيراني هو (JCPOA)أحد أهم المحطات في إدارة الأزمة النووية، حيث جاء نتيجة مسار تفاوضي طويل بين إيران والقوى الدولية، بهدف تحقيق توازن بين حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ومتطلبات الأمن الدولي. وقد عكس هذا الاتفاق طبيعة التعقيد الذي يميز الملف النووي الإيراني، والذي يجمع بين الأبعاد القانونية والتقنية والسياسية[1].

الفرع الأول: خلفيات وبنود الاتفاق

1- السياق العام الذي أفرز الاتفاق

جاء الاتفاق النووي في ظل تصاعد الضغوط الدولية على إيران، خاصة مع فرض عقوبات اقتصادية شديدة أثرت على مختلف القطاعات الحيوية، مما دفعها إلى تبني خيار التفاوض كوسيلة للخروج من الأزمة.[2]

كما ساهمت التحولات الدولية، خاصة توجه بعض القوى الكبرى نحو الحلول الدبلوماسية، في تهيئة الظروف المناسبة للتوصل إلى اتفاق.

2- المسار التفاوضي ومراحله

شهدت المفاوضات بين إيران ومجموعة (5+1) عدة مراحل، حيث بدأت بمراحل أولى محدودة ثم تطورت إلى مفاوضات مكثفة انتهت بتوقيع الاتفاق سنة 2015.

وقد تميز هذا المسار بـ:

---

[1] – محمد كمال، *السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة*، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ط1، 2013، ص 102.

[2] – عبد القادر بن سعيد، *الأمن الدولي والتحولات الجيوسياسية*، الجزائر: دار هومة، ط1، 2016، ص 188.

- تعقيد الملفات التقنية.

- تعدد الأطراف

- طول مدة التفاوض

3- الأهداف الرئيسية للاتفاق

سعى الاتفاق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها[1]:

- الحد من الأنشطة النووية الحساسة.

- ضمان الطابع السلمي للبرنامج.

- رفع العقوبات الاقتصادية تدريجيا.[2]

4- القيود التقنية المفروضة

تضمن الاتفاق مجموعة من القيود التقنية، مثل:

- تخفيض نسبة التخصيب.

- تقليص عدد أجهزة الطرد المركزي

- تقليص مخزون اليورانيوم.

[1] – حسين قادري، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على الأمن الإقليمي"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، جامعة الأغواط، العدد 8، 2019، ص 105.

[2] – عبد المنعم المشاط، *الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط*، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009، ص 173.

5- نظام التفتيش والرقابة

اعتمد الاتفاق على نظام رقابي صارم تشرف عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يهدف إلى ضمان التزام إيران ببنود الاتفاق.

6- رفع العقوبات

نص الاتفاق على رفع تدريجي للعقوبات المفروضة على إيران مقابل التزامها ببنوده، وهو ما شكل حافزا رئيسيا لإيران[1].

الفرع الثاني: الانسحاب الأمريكي والتداعيات

1- قرار الانسحاب الأمريكي

أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من الاتفاق سنة 2018، معتبرة أنه غير كافٍ لتحقيق أهدافها الأمنية.[2]

2- إعادة فرض العقوبات

أدى هذا الانسحاب إلى إعادة فرض عقوبات اقتصادية مشددة على إيران، خاصة في قطاعي النفط والمصارف.

3- الموقف الإيراني

ردت إيران بتقليص التزاماتها تدريجيا، حيث رفعت مستوى التخصيب وقلصت تعاونها مع الوكالة الدولية.

---

[1] – عبد الحكيم طاهري، **الأزمة النووية الإيرانية في ظل التحولات الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 127

[2] – نسرين بوقرة، **السياسة النووية الإيرانية في القرن الحادي والعشرين**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 1، 2022، ص 131.

4- تأثير الانسحاب على الاتفاق

أدى الانسحاب إلى إضعاف الاتفاق، خاصة في ظل تردد الدول الأوروبية في مواجهة الضغوط الأمريكية.

5- التداعيات الإقليمية والدولية

ساهمت هذه التطورات في:

- زيادة التوتر في الشرق الأوسط

تصاعد المخاوف من الانتشار النووي

- تعقيد العلاقات الدولية.[1]

المبحث الثالث: الأبعاد الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني.

عند النظر إلى البرنامج النووي الإيراني من زاوية استراتيجية، يتضح أنه لا يمكن اختزاله في كونه مشروعا تقنيا أو ملفا قانونيا فقط، بل هو في جوهره أداة تعبير عن رؤية إيران لموقعها في النظامين الإقليمي والدولي. فالدولة الإيرانية تعاملت مع هذا البرنامج باعتباره جزءا من مشروع أوسع يهدف إلى إعادة تشكيل مكانتها، وضمان حضورها الفاعل في معادلات القوة، وليس مجرد وسيلة لإنتاج الطاقة أو تطوير المعرفة العلمية[2].

وفي هذا السياق، اكتسب البرنامج النووي بعدا يتجاوز حدوده المادية، ليصبح عنصرًا مؤثرًا في سلوك إيران الخارجي، وفي طريقة تعامل القوى الأخرى معها. فمن جهة، يُنظر إليه كوسيلة لتعزيز القدرة على الردع ورفع تكلفة أي تهديد محتمل، خاصة في بيئة إقليمية

[1] – محمد بن يحي، *الأمن الدولي في ظل التحولات المعاصرة*، الجزائر: دار هومة، ط1، 2017، ص 171.

[2] – لزهر وناسي، عبد الوهاب لوصيف، "دور البرنامج النووي الإيراني في المشروع الإقليمي الإيراني"، *مجلة البحوث السياسية والإدارية*، مج 6، ع 2، 2017، ص 138.

تتسم بعدم الاستقرار وتعدد مصادر التهديد. ومن جهة أخرى، يمثل هذا البرنامج وسيلة لإثبات القدرة على امتلاك التكنولوجيا الحساسة، وهو ما يمنح إيران نوعا من المكانة الرمزية والسياسية داخل النظام الدولي.[1]

كما أن البرنامج النووي لم يكن منفصلاً عن الحسابات الاقتصادية والتنموية، إذ سعت إيران من خلاله إلى تقليل اعتمادها على مصادر الطاقة التقليدية، وتنويع قدراتها الإنتاجية، وتعزيز بنيتها التكنولوجية. غير أن هذا التوجه لم يخل من تحديات، حيث اصطدم بطبيعة النظام الدولي الذي يفرض قيودا صارمة على انتشار التكنولوجيا النووية، خاصة في المناطق التي تشهد توترات سياسية حادة.[2]

ومن ناحية أخرى، تحول البرنامج النووي إلى ورقة تفاوضية بامتياز، استخدمتها إيران في إدارة علاقاتها مع القوى الكبرى، حيث أصبح عنصرًا أساسيًا في أي حوار دولي يتعلق بها. كما أن هذا البرنامج ساهم في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، إذ أثار ردود فعل متباينة بين دول المنطقة، تراوحت بين القلق والسعي إلى التكيف مع الواقع الجديد.

المطلب الأول: الأهداف الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني

لا يمكن فهم البرنامج النووي الإيراني بمعزل عن الأهداف الاستراتيجية التي يسعى إلى تحقيقها، إذ يشكل هذا البرنامج أحد أهم الأدوات التي توظفها إيران في صياغة موقعها داخل النظامين الإقليمي والدولي. فهو ليس مجرد مشروع تقني، بل يمثل امتدادا لرؤية سياسية تسعى إلى تحقيق الأمن، وتعزيز النفوذ، وتطوير القدرات الذاتية للدولة.

[1] – عبد الله المدني، *إيران والبرنامج النووي: صراع الإرادات الدولية*، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2012، ص 97.

[2] – محمد كمال، *السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة*، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، 2013، ص 105.

وفي هذا الإطار، تتوزع الأهداف الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني بين بعدين رئيسيين: أمني سياسي من جهة، وتنموي تكنولوجي من جهة أخرى.

الفرع الأول: الأهداف الأمنية والسياسية

1- تعزيز القدرة الردعية

يعتبر تحقيق الردع أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها إيران من خلال برنامجها النووي، حيث يمثل امتلاك التكنولوجيا النووية المتقدمة وسيلة لرفع تكلفة أي تهديد خارجي محتمل.[1]

وفي بيئة إقليمية تتسم بعدم الاستقرار، ترى إيران أن امتلاك قدرات نووية even— ضمن الإطار السلمي—يساهم في خلق نوع من التوازن الاستراتيجي مع القوى الإقليمية المنافسة.

2- ضمان الأمن القومي والاستقلال الاستراتيجي

تسعى إيران من خلال برنامجها النووي إلى تقليل اعتمادها على الخارج، خاصة في المجالات الحيوية المرتبطة بالطاقة والتكنولوجيا، وهو ما يعزز استقلال قرارها السياسي.[2]

كما أن امتلاك المعرفة النووية يُنظر إليه كوسيلة لحماية السيادة الوطنية من الضغوط الدولية.

[1] – سامي عبد الله الخصاونة، *الطاقة النووية والأمن القومي*، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 112.

[2] – عبد القادر بوقفة، *التحليل الاستراتيجي في العلاقات الدولية*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2012، ص 183.

3- تعزيز المكانة الإقليمية

يشكل البرنامج النووي أحد أدوات تعزيز النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، حيث يمنحها موقعا متقدما في التوازنات الإقليمية، ويجعلها فاعلا لا يمكن تجاوزه في القضايا الاستراتيجية.

4- استخدام البرنامج كورقة تفاوضية

أصبح البرنامج النووي الإيراني ورقة ضغط مهمة في العلاقات الدولية، حيث تستخدمه إيران في التفاوض مع القوى الكبرى لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية.[1]

5- مواجهة الضغوط والتهديدات الخارجية

في ظل العقوبات والضغوط الدولية، يمثل البرنامج النووي وسيلة لمواجهة هذه الضغوط وتعزيز القدرة على الصمود السياسي.

الفرع الثاني: الأهداف التنموية والتكنولوجية

1-تنويع مصادر الطاقة

تسعى إيران إلى تطوير الطاقة النووية كبديل استراتيجي للطاقة التقليدية، خاصة في ظل تزايد الطلب الداخلي على الطاقة.[2]

---

[1] – محمد الصالح لعور، **السياسة الخارجية الإيرانية بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 88.

[2] – سمير بن موسى، **تخصيب اليورانيوم ودوره في البرنامج النووي الإيراني**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة وهران 2، 2017، ص 70.

2-تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية

يمثل البرنامج النووي محفزا لتطوير البحث العلمي، حيث ساهم في تكوين كوادر علمية متخصصة في مجالات متقدمة.

3- تحقيق التنمية الاقتصادية

يساهم البرنامج النووي في دعم الاقتصاد الوطني من خلال:

- إنتاج الطاقة.

- تطوير الصناعات المرتبطة

-تقليل الاعتماد على الخارج.

4- نقل وتوطين التكنولوجيا

عملت إيران على توطين التكنولوجيا النووية بدل الاعتماد على الاستيراد، وهو ما يعزز استقلالها التكنولوجي.[1]

5- الاستخدامات السلمية في الطب والصناعة

يشمل البرنامج النووي تطبيقات متعددة، مثل[2]:

- الطب النووي.

- الزراعة.

[1] - كمال بن عيسى، **تخصيب اليورانيوم في إيران: الأبعاد التقنية والاستراتيجية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2021، ص 122.

[2] - كمال بن عيسى، المرجع نفسه، ص 123

-الصناعة

وهو ما يعزز الطابع السلمي للبرنامج في الخطاب الإيراني.

المطلب الثاني: البرنامج النووي كأداة قوة فعالة

لم يعد البرنامج النووي الإيراني مجرد مشروع تقني، بل تحول إلى أداة قوة متعددة الأبعاد توظفها إيران في إدارة علاقاتها الخارجية وصياغة موقعها في النظام الدولي. فامتلاك القدرة النووية even—في إطارها السلمي—يمنح الدولة هامشا أوسع للمناورة السياسية، ويعزز من قدرتها على فرض نفسها كفاعل مؤثر في القضايا الإقليمية والدولية.

الفرع الأول: البعد التفاوضي والدبلوماسي

1- البرنامج النووي كورقة تفاوض استراتيجية

اعتمدت إيران على برنامجها النووي كأداة تفاوضية رئيسية، حيث استخدمته لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، خاصة في مواجهة الضغوط الغربية.[1]

فكلما تقدمت في تطوير برنامجها، زادت قدرتها على فرض شروطها في المفاوضات، وهو ما جعل الملف النووي محورا أساسيا في العلاقات الدولية لإيران.

2- إدارة التفاوض عبر سياسة "التدرج"

اتبعت إيران أسلوبا تفاوضيا يقوم على التدرج، حيث تقدم تنازلات محدودة مقابل مكاسب مرحلية، مما سمح لها بالحفاظ على جوهر برنامجها النووي.[2]

[1] – عبد الرزاق مقري، *العلاقات الدولية والسياسات الاستراتيجية*، الجزائر: دار الأمة، ط1، 2015، ص 133.

[2] – عبد القادر زروقي، *التحليل الاستراتيجي للأزمات الدولية*، الجزائر: دار هومة، ط1، 2018، ص 97.

3- توظيف الغموض الاستراتيجي

اعتمدت إيران سياسة الغموض في بعض جوانب برنامجها، وهو ما منحها:

- مرونة تفاوضية.

- قدرة على المناورة.

- هامش ضغط على الأطراف الأخرى.

4- كسر العزلة الدولية تدريجيا

ساهمت المفاوضات النووية في إعادة إدماج إيران تدريجيا في النظام الدولي، خاصة بعد توقيع الاتفاق النووي سنة 2015.[1]

5- بناء علاقات دولية متعددة

استفادت إيران من الملف النووي لتعزيز علاقاتها مع قوى دولية مثل روسيا والصين، مما ساعدها على موازنة الضغوط الغربية.[2]

الفرع الثاني: التأثير الإقليمي

1- إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية

ساهم البرنامج النووي الإيراني في إعادة تشكيل ميزان القوى في الشرق الأوسط، حيث أصبحت إيران لاعبا رئيسيا لا يمكن تجاهله.

---

[1] – محمد بن أحمد شريف، "السياسة النووية الإيرانية واستراتيجية الغموض"، *مجلة الدراسات الاستراتيجية*، العدد 15، 2016، ص 61.

[2] – ناصر جابي، *العلاقات الدولية في ظل التحولات العالمية*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2014، ص 158.

2- إثارة المخاوف الأمنية لدى دول الجوار

أثار البرنامج النووي الإيراني قلقا لدى دول الخليج وإسرائيل، مما أدى إلى:

- زيادة التوتر الإقليمي
- تعزيز سباق التسلح
- تنامي التحالفات المضادة.

3- تعزيز النفوذ السياسي الإقليمي

استخدمت إيران برنامجها النووي لتعزيز نفوذها في المنطقة، وربطه بدورها في ملفات إقليمية متعددة.[1]

4- التأثير على سياسات القوى الكبرى في المنطقة

أصبح البرنامج النووي عاملا مؤثرا في سياسات القوى الكبرى تجاه الشرق الأوسط، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

5- البرنامج النووي كرمز للقوة

تحول البرنامج النووي إلى رمز للقوة الوطنية، مما عزز من صورة إيران كدولة ذات قدرات استراتيجية متقدمة.[2]

[1] – عبد الحميد بوزيان، *التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط*، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2017، ص 145.

[2] – كمال عبد القادر، "الحروب السيبرانية وتأثيرها على البرامج النووية"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 22، 2019، ص 98.

المطلب الثالث: التحديات الاستراتيجية للبرنامج

رغم الأهمية الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني، فإنه يواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر على مساره، وتحد من قدرته على تحقيق أهدافه بشكل كامل[1].

الفرع الأول: الضغوط والعقوبات الدولية

1- العقوبات الاقتصادية

تعرضت إيران لعقوبات اقتصادية واسعة، شملت:

- قطاع النفط.
- النظام المصرفي.
- التجارة الدولية.

وقد أثرت هذه العقوبات بشكل كبير على الاقتصاد الإيراني.

2- العزلة السياسية والدبلوماسية

ساهم الملف النووي في فرض نوع من العزلة السياسية على إيران، خاصة في فترات التصعيد.[2]

3- الضغوط العسكرية والأمنية

واجهت إيران تهديدات عسكرية مباشرة وغير مباشرة، مما جعل برنامجها النووي جزءا من حسابات الردع.

---

[1] – عبد الكريم بن زيد، **السياسة الداخلية الإيرانية والملف النووي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 119.

[2] – عبد القادر بوقفة، *التحليل الاستراتيجي في العلاقات الدولية*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2012، ص 190.

4- الضغوط المرتبطة بالوكالة الدولية

تعرضت إيران لضغوط مستمرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خاصة فيما يتعلق بالتفتيش والشفافية.[1]

5- الحرب السيبرانية والتخريب

تعرض البرنامج النووي الإيراني لهجمات سيبرانية وعمليات تخريب، ما أثر على بنيته التحتية.

الفرع الثاني: القيود الداخلية والخارجية

1- التحديات الاقتصادية الداخلية

أثرت العقوبات على:

- مستوى التنمية
- الاستثمارات
- القدرة على تمويل البرنامج النووي.[2]

2-الانقسامات السياسية الداخلية

شهدت إيران اختلافات داخلية حول كيفية إدارة الملف النووي، بين تيارات تدعو للتفاوض وأخرى للتصعيد.

[1] - محمد عبد الله زروال، *التكنولوجيا النووية والتحديات الدولية*، عمان: دار المسيرة، ط1، 2015، ص 142.

[2] - المرجع نفسه، ص143

3- القيود التكنولوجية

رغم التقدم، واجهت إيران صعوبات في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة بسبب القيود الدولية.

4- الضغوط الإقليمية

تتعرض إيران لضغوط من دول المنطقة التي ترى في برنامجها تهديدا مباشرا.[1]

5- حدود المناورة الدولية

رغم نجاح إيران في استخدام البرنامج النووي كورقة قوة، إلا أن قدرتها على المناورة تبقى محدودة بميزان القوى الدولي.

[1] – مراد بوشنافة، **البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على الأمن الإقليمي**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2019، ص 77.

خلاصة الفصل:

خلص هذا الفصل إلى أن البرنامج النووي الإيراني لم يكن مجرد مشروع تقني، بل هو مسار استراتيجي متكامل يعكس تحولات الدولة الإيرانية وسعيها إلى تثبيت مكانتها الإقليمية والدولية. فقد أظهرت الدراسة أن هذا البرنامج مرّ بمراحل متعددة، بدأت بالتأسيس في عهد الشاه بدعم غربي، ثم شهد تراجعا بعد الثورة الإسلامية قبل أن يُعاد تفعيله تدريجيًا، ليبلغ مرحلة متقدمة في القرن الحادي والعشرين.

كما تبين أن البنية التحتية النووية الإيرانية أصبحت أكثر تطورا وتعقيدا، وهو ما أثار جدلا قانونيا واسعا حول طبيعة البرنامج، بين تأكيد إيران على سلميته، وتشكيك القوى الغربية في أهدافه الحقيقية. وقد شكل الاتفاق النووي لعام 2015 محاولة لتسوية هذا الجدل، إلا أن انسحاب الولايات المتحدة منه أعاد الأزمة إلى الواجهة وأدخلها في مرحلة أكثر توترا.

وعلى المستوى الاستراتيجي، يتضح أن البرنامج النووي يمثل بالنسبة لإيران أداة للردع وتعزيز النفوذ، فضلا عن كونه ورقة ضغط في التفاوض مع القوى الكبرى. غير أن هذا الطموح يصطدم بجملة من التحديات، أبرزها العقوبات الدولية والضغوط السياسية، مما يجعل مستقبل البرنامج مفتوحا على عدة احتمالات.

الفصل الثالث

أثر التوجه النووي الايراني على العلاقات الإيرانية ــالغربية

تمهيد :

لم يعد البرنامج النووي الإيراني مجرد ملف تقني قابل للمعالجة ضمن الأطر الدبلوماسية التقليدية، بل أصبح أحد المفاتيح الأساسية لفهم طبيعة التفاعلات بين إيران والغرب في المرحلة الراهنة. فمع تعقد البيئة الدولية وتصاعد التوترات، خاصة في ظل الحرب الحالية، برز هذا الملف كعنصر مركزي يعكس حجم الصراع وتداخل مستوياته بين الأمن والسياسة والاقتصاد.

لقد شهدت العلاقات الإيرانية – الغربية تحولات متسارعة، انتقلت فيها من محاولات الاحتواء والتفاوض إلى مستويات غير مسبوقة من التصعيد والضغط، خصوصا مع تبني الولايات المتحدة سياسة أكثر تشددا، في مقابل مقاربة أوروبية اتسمت بشيء من الحذر والسعي للحفاظ على الحد الأدنى من التفاهم. وفي هذا الإطار، مثّل الاتفاق النووي محطة فاصلة، ليس فقط باعتباره آلية لضبط البرنامج النووي، بل كاختبار حقيقي لإمكانية التعايش بين أطراف متعارضة استراتيجيا.

بالتوازي مع ذلك، لم يبقِ التوجه النووي الإيراني محصورا في نطاقه الفني، بل امتد تأثيره ليشمل قضايا حيوية مثل أمن الطاقة والممرات البحرية، حيث أضفى الموقع الجغرافي لإيران بعدا إضافيا للصراع، وجعل من هذا الملف أداة ذات تأثير مباشر في موازين القوى الإقليمية.

المبحث الأول: تطور العلاقات الإيرانية – الغربية في ظل الأزمة النووية

عرفت العلاقات الإيرانية – الغربية مسارا متقلبا منذ الثورة الإسلامية سنة 1979، حيث انتقلت من التحالف إلى الصراع، خاصة مع الولايات المتحدة التي تبنّت موقفا قائما على الاحتواء والضغط في مواجهة النظام الإيراني الجديد[1]. ومع مرور الوقت، تعمّق هذا التوتر ليأخذ أبعادا أكثر تعقيدًا مع بروز الملف النووي الإيراني كأحد أبرز محددات هذه العلاقات.

فمنذ الكشف عن البرنامج النووي الإيراني، لم يعد الخلاف مقتصرا على الجوانب السياسية، بل أصبح مرتبطا بقضايا الأمن الدولي ومنع الانتشار النووي، مما دفع الدول الغربية إلى تبني سياسات متعددة تراوحت بين العقوبات الاقتصادية والمساعي التفاوضية[2]. وفي هذا السياق، برز تباين واضح داخل المعسكر الغربي، حيث اتسم الموقف الأمريكي بالتشدد، في حين سعت الدول الأوروبية إلى اعتماد مقاربة أكثر مرونة تقوم على الحوار والتسوية.

وقد شكّل الاتفاق النووي لسنة 2015 محطة بارزة في مسار هذه العلاقات، باعتباره محاولة لإيجاد توازن بين متطلبات الأمن الدولي وحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، غير أن هذا التوازن سرعان ما اهتز بعد الانسحاب الأمريكي سنة 2018، ما أعاد الأزمة إلى مسار التصعيد[3].

---

[1] – عبد النور بن عنتر، *السياسة الخارجية للدول: الأبعاد النظرية والتطبيقية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص 211.

[2] – أحمد يوسف أحمد، "البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 162، القاهرة، 2005، ص 78.

[3] – محمد بن حسان، "دور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية المعاصرة"، *مجلة العلوم السياسية*، جامعة الجزائر، العدد 45، 2018، ص 101.

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية – الأمريكية

تشكل العلاقات الإيرانية – الأمريكية أحد أكثر العلاقات توترا في النظام الدولي المعاصر، حيث اتسمت منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي بطابع الصراع وعدم الثقة، نتيجة تداخل عوامل أيديولوجية وسياسية واستراتيجية. وقد زاد الملف النووي الإيراني من تعقيد هذه العلاقات، ليصبح محورا رئيسيا في تحديد طبيعتها ومسارها.

الفرع الأول: العداء منذ الثورة الإسلامية (1979)

شكّلت الثورة الإسلامية في إيران نقطة تحول حاسمة في العلاقات مع الولايات المتحدة، حيث أدى سقوط نظام الشاه، الحليف التقليدي لواشنطن، إلى انهيار أسس التعاون الاستراتيجي بين الطرفين. وقد تجسد هذا التحول بشكل واضح في أزمة احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران سنة 1979، والتي رسّخت حالة العداء بين الطرفين[1].

ومنذ ذلك الحين، تبنّت الولايات المتحدة سياسة تقوم على احتواء النظام الإيراني، في حين اعتبرت إيران واشنطن "الشيطان الأكبر"، وهو ما جعل العلاقة محكومة بمنطق الصراع الأيديولوجي والسياسي[2]. كما ساهمت قضايا أخرى، مثل دعم إيران لحركات المقاومة في المنطقة، في تعميق فجوة الخلاف مع الولايات المتحدة

الفرع الثاني: دور الملف النووي في تأزيم العلاقات

مع بداية الألفية الثالثة، دخلت العلاقات الإيرانية – الأمريكية مرحلة جديدة من التوتر، بعد الكشف عن البرنامج النووي الإيراني، حيث اعتبرت الولايات المتحدة أن هذا البرنامج يشكل تهديدا مباشرا لأمنها ولمصالحها في الشرق الأوسط.

---

[1] – عبد الكريم علوي، *العلاقات الدولية في الشرق الأوسط*، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013، ص 178.

[2] – حسن نافعة، *السياسة الدولية المعاصرة*، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2010، ص 221.

في المقابل، أكدت إيران أن برنامجها النووي يندرج ضمن الاستخدامات السلمية للطاقة، وأنه حق سيادي مكفول بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. غير أن غياب الثقة بين الطرفين جعل هذا الملف يتحول إلى نقطة صدام رئيسية، خاصة في ظل اتهامات أمريكية متكررة لإيران بالسعي إلى امتلاك سلاح نووي[1].

وقد أدى هذا الوضع إلى تدويل القضية النووية، وطرحها داخل مجلس الأمن الدولي، مما زاد من تعقيد العلاقات الثنائية، وجعلها جزءا من توازنات دولية أوسع.

الفرع الثالث: التحول من الاحتواء إلى سياسة "الضغوط القصوى"

شهدت السياسة الأمريكية تجاه إيران تحولا ملحوظا، حيث انتقلت من استراتيجية الاحتواء المزدوج إلى تبني سياسة أكثر تشددا عُرفت بـ"الضغوط القصوى"، خاصة خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب[2].

وقد تمثلت هذه السياسة في الانسحاب من الاتفاق النووي سنة 2018، وإعادة فرض عقوبات اقتصادية واسعة النطاق استهدفت قطاعات حيوية في الاقتصاد الإيراني، مثل النفط والبنوك، بهدف إجبار إيران على تغيير سلوكها الإقليمي والنووي[3].

غير أن هذه المقاربة لم تؤدِ إلى تحقيق أهدافها بشكل كامل، بل ساهمت في تصعيد التوتر، ودفع إيران إلى تقليص التزاماتها النووية، ما أعاد الأزمة إلى نقطة أكثر تعقيدا.

---

[1] – علي حسين باكير، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على الأمن الإقليمي"، *مجلة شؤون عربية*، العدد 140، جامعة الدول العربية، 2010، ص 65.

[2] – محمد عبد السلام، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران في ظل المتغيرات الدولية"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 190، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، قسم الدراسات الدولية، القاهرة، 2012، ص 34.

[3] – سعيد اللاوندي، *الاتفاق النووي الإيراني: الأبعاد والتداعيات*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016، ص 57.

الفرع الرابع: التقارب المؤقت بين الطرفين

رغم حالة العداء، شهدت العلاقات الإيرانية – الأمريكية لحظة تقارب نسبي تمثلت في توقيع الاتفاق النووي (JCPOA) سنة 2015، والذي جاء نتيجة مفاوضات طويلة ومعقدة بين إيران والقوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وقد هدف الاتفاق إلى فرض قيود على البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع تدريجي للعقوبات، وهو ما اعتُبر حينها خطوة نحو تخفيف التوتر بين الطرفين. غير أن هذا التقارب ظل هشا، حيث سرعان ما انهار بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، مما أعاد العلاقات إلى مسار التصعيد[1].

الفرع الخامس: العلاقات في ظل التصعيد العسكري الراهن

في ظل التطورات الأخيرة، خاصة التصعيد الأمريكي–الإسرائيلي، دخلت العلاقات الإيرانية – الأمريكية مرحلة أكثر حساسية، حيث لم يعد الصراع مقتصرا على الضغوط الاقتصادية أو الدبلوماسية، بل امتد ليشمل أبعادا عسكرية وأمنية مباشرة[2].

وقد أدى هذا التصعيد إلى تعزيز توجه إيران نحو تبني استراتيجيات ردع أكثر وضوحا، بما في ذلك تطوير قدراتها النووية بشكل تدريجي، ما يعكس تحولا في طبيعة العلاقة من إدارة أزمة إلى مواجهة مفتوحة ذات أبعاد إقليمية ودولية.

[1] – أحمد وهبان، "العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الدولية"، *مجلة الدراسات الاستراتيجية*، العدد 12، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، 2019، ص 88.

[2] – فاطمة الزهراء بوعزيز، *السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني (2003–2020)*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2021، ص 212.

المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية – الأوروبية

تتسم العلاقات الإيرانية – الأوروبية بطبيعة مركبة لا يمكن اختزالها في ثنائية الصراع أو التعاون فقط، بل هي نتاج تفاعل مستمر بين المصالح الاقتصادية، والاعتبارات الأمنية، والضغوط السياسية الدولية، خاصة في ظل تأثير العامل الأمريكي. وقد شكّل الملف النووي الإيراني الإطار الأكثر حساسية الذي أعاد صياغة هذه العلاقات، وجعلها تتحرك ضمن هامش ضيق بين الانخراط الدبلوماسي والالتزام بالضغوط الغربية.

الفرع الأول: طبيعة المقاربة الأوروبية تجاه البرنامج النووي الإيراني

منذ نهاية الحرب الباردة، تبنّت الدول الأوروبية رؤية مختلفة نسبيا عن المقاربة الأمريكية تجاه إيران، حيث انطلقت من فرضية مفادها أن عزل إيران قد يؤدي إلى زيادة سلوكها التصعيدي، بينما يمكن لسياسة الانخراط والحوار أن تساهم في تعديل سلوكها تدريجيا[1].

وقد تجسدت هذه الرؤية فيما عُرف بسياسة "الحوار النقدي"، التي حاولت من خلالها أوروبا الجمع بين الحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع إيران، وممارسة ضغوط سياسية محدودة في ملفات مثل حقوق الإنسان والبرنامج النووي. غير أن هذه السياسة لم تكن ثابتة، بل عرفت تحولات متتالية، خاصة مع تصاعد الشكوك حول الأنشطة النووية الإيرانية[2].

ومع بداية الأزمة النووية، وجدت أوروبا نفسها أمام تحدي إعادة التوازن بين مصالحها الاقتصادية مع إيران، خاصة في مجالات الطاقة والاستثمار، وبين التزاماتها السياسية والأمنية ضمن التحالف الغربي. وهو ما جعل المقاربة الأوروبية تتسم بالمرونة من

[1] – رضوان زيادة، إيران والغرب: مسارات الصراع والتسوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2013، ص 102.

[2] – محمد السعيد إدريس، "الدور الأوروبي في الأزمة النووية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، قسم الدراسات الدولية، القاهرة، 2010، ص 56.

جهة، وبالحذر من جهة أخرى، حيث سعت إلى تفادي التصعيد دون التخلي عن الضغوط بالكامل.

الفرع الثاني: دور الترويكا الأوروبية (E3) في إدارة الأزمة

شكّل ظهور الترويكا الأوروبية (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) محطة مفصلية في تطور العلاقات الإيرانية – الأوروبية، حيث انتقلت أوروبا من دور المتابع إلى دور الفاعل المباشر في إدارة الأزمة النووية.

فقد قادت هذه الدول منذ سنة 2003 مسارا تفاوضيا مع إيران، سعت من خلاله إلى تجنب تدويل الأزمة بشكل كامل داخل مجلس الأمن، والعمل على حلها ضمن إطار دبلوماسي. وقد أسفر هذا المسار عن اتفاق طهران (2003) واتفاق باريس (2004)، اللذين تضمنا التزام إيران بتعليق بعض أنشطتها النووية مقابل تفادي العقوبات[1].

غير أن هذه الاتفاقات لم تصمد طويلا، بسبب استمرار حالة عدم الثقة، واختلاف تفسير الالتزامات بين الطرفين، وهو ما أدى إلى عودة التوتر وتصعيد الملف إلى مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن هذه المرحلة كشفت عن قدرة أوروبا على لعب دور الوسيط، كما مهدت الطريق لاحقا للمفاوضات التي أفضت إلى الاتفاق النووي سنة 2015.

كما أن هذا الدور عزّز من مكانة أوروبا كفاعل دبلوماسي مستقل نسبيا، حتى وإن ظل هذا الاستقلال محدودا بفعل التأثير الأمريكي[2].

الفرع الثالث: الموقف الأوروبي من الاتفاق النووي(JCPOA)

[1] – عبد النور بن عنتر، "العلاقات الأوروبية – الإيرانية في ظل التحولات الدولية"، *مجلة الدراسات المتوسطية*، العدد 8، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2017، ص 41.

[2] – نابذ بلقاسم، "أمن الطاقة الأوروبي في ظل التوترات مع إيران"، ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: التحولات الجيوسياسية في منطقة المتوسط، كلية العلوم السياسية، جامعة وهران 2، قسم العلاقات الدولية، الجزائر، 2021، ص 67.

مثّل الاتفاق النووي لسنة 2015 تتويجا للجهود الدبلوماسية الأوروبية، حيث اعتبرته الدول الأوروبية نجاحا كبيرا في مجال تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية[3].

وقد رأت أوروبا في هذا الاتفاق فرصة مزدوجة: فمن جهة، يساهم في الحد من المخاوف المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني، ومن جهة أخرى، يفتح المجال أمام إعادة دمج إيران في الاقتصاد العالمي، وهو ما يتوافق مع المصالح الاقتصادية الأوروبية، خاصة في مجالات الطاقة، والصناعة، والاستثمار[1].

وقد سارعت العديد من الشركات الأوروبية إلى دخول السوق الإيرانية بعد رفع العقوبات، مما يعكس أهمية البعد الاقتصادي في هذه العلاقات. غير أن هذا المسار لم يكن مستقرًا، حيث أدى الانسحاب الأمريكي من الاتفاق سنة 2018 إلى إحداث صدمة كبيرة في الموقف الأوروبي.

فقد وجدت أوروبا نفسها أمام معضلة حقيقية: إما الالتزام بالاتفاق والحفاظ عليه، أو الانصياع للضغوط الأمريكية والعقوبات الثانوية. وقد حاولت التوفيق بين الخيارين، لكنها واجهت صعوبات كبيرة في تحقيق ذلك[2].

الفرع الرابع: الفجوة بين الموقف الأمريكي والأوروبي

كشفت الأزمة النووية الإيرانية عن وجود تباين بنيوي داخل المعسكر الغربي، حيث اعتمدت الولايات المتحدة سياسة قائمة على الردع والضغط، في حين فضّلت أوروبا مقاربة تقوم على التفاوض والاحتواء.

[1] – نابذ بلقاسم، المرجع نفسه ، ص68

[2] – عبد الكريم كيبش، "الأبعاد الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني"، *مجلة الاقتصاد الدولي*، العدد 17، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017، ص 45.

وقد تعمّق هذا التباين بشكل واضح بعد سنة 2018، عندما انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، في مقابل تمسك أوروبي به، باعتباره أداة أساسية للحفاظ على الاستقرار الدولي.

وفي هذا السياق، أنشأت الدول الأوروبية آلية "INSTEX" بهدف تسهيل التبادل التجاري مع إيران بعيدا عن النظام المالي الأمريكي، في محاولة للحفاظ على الحد الأدنى من الالتزامات الاقتصادية تجاه إيران.

غير أن هذه الآلية لم تحقق نتائج ملموسة، بسبب الضغوط الأمريكية، وضعف الإرادة السياسية الأوروبية، وهو ما أظهر حدود الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي، خاصة في الملفات ذات الحساسية العالية[1].

الفرع الخامس: العلاقات الإيرانية – الأوروبية

في ظل التطورات الأخيرة، خاصة تصاعد التوترات العسكرية والأزمات الإقليمية، دخلت العلاقات الإيرانية – الأوروبية مرحلة أكثر تعقيدا، حيث لم تعد محكومة فقط بالملف النووي، بل أصبحت مرتبطة بقضايا أوسع، مثل أمن الطاقة، واستقرار الممرات البحرية، والتوازنات الجيوسياسية.

فأوروبا، التي تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة، باتت تنظر إلى إيران كفاعل مؤثر في هذا المجال، خاصة في ظل قدرتها على التأثير في مضيق هرمز وغيره من الممرات الحيوية[2].

[1] – سمية بن يحيى، *الدور الأوروبي في تسوية الأزمة النووية الإيرانية (2003–2019)*، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، قسم العلوم السياسية، 2020، ص 241.

[2] – عبد النور بن عنتر، "العلاقات الأوروبية – الإيرانية في ظل التحولات الدولية"، *مجلة الدراسات المتوسطية*، العدد 8، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 41.

وفي الوقت نفسه، تسعى أوروبا إلى تجنب التصعيد العسكري، لما قد يحمله من تداعيات مباشرة على أمنها الاقتصادي والاستراتيجي. غير أن قدرتها على التأثير في مسار الأزمة تبقى محدودة، في ظل تصاعد التوتر بين إيران والولايات المتحدة، وتزايد الطابع الصراعي للعلاقات الدولية.

وبذلك، يمكن القول إن العلاقات الإيرانية – الأوروبية تعيش حالة من "التوازن الهش"، حيث تحاول أوروبا الحفاظ على دورها كوسيط، دون أن تتمكن من فرض حل نهائي للأزمة.

المطلب الثالث: الاتفاق النووي والمؤسسات الدولية

يشكّل الاتفاق النووي الإيراني والمؤسسات الدولية المرتبطة به الإطار القانوني والتنظيمي الذي حاول من خلاله المجتمع الدولي ضبط سلوك إيران النووي، وتحويل الأزمة من مسار تصادمي إلى مسار تفاوضي. غير أن هذا الإطار ظل هشا، نظرا لتداخل الاعتبارات السياسية مع القواعد القانونية الدولية.

الفرع الأول: الاتفاق النووي (JCPOA) كمنعطف في إدارة الأزمة

يعتبر الاتفاق النووي الإيراني لسنة 2015 (JCPOA) محطة مفصلية في مسار الأزمة، حيث مثّل تحولًا من منطق المواجهة والعقوبات إلى منطق التفاوض والتسوية[1].

وقد جاء هذا الاتفاق نتيجة مفاوضات معقدة بين إيران ومجموعة (5+1)، وهدف إلى فرض قيود صارمة على البرنامج النووي الإيراني، خاصة فيما يتعلق بنسبة تخصيب اليورانيوم، وعدد أجهزة الطرد المركزي، مقابل رفع تدريجي للعقوبات الاقتصادية[2].

[1] – سعيد الصديقي، *النظام الدولي وقضايا الانتشار النووي*، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 2015، ص 189.

[2] – عبد الحكيم عثمان، "الاتفاق النووي الإيراني: قراءة في المضامين والنتائج"، *مجلة دراسات دولية*، العدد 62، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، قسم العلوم السياسية، 2016، ص 112.

كما تميز الاتفاق بكونه نموذجا للتعاون متعدد الأطراف، حيث جمع بين القوى الكبرى في إطار تفاوضي واحد، ما جعله يُقدَّم كنجاح للدبلوماسية الدولية. غير أن طبيعته غير الملزمة قانونيا (كمعاهدة دولية) جعلته عرضة للانهيار، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي سنة 2018[1].

وقد أدى هذا الانسحاب إلى تقويض الثقة في الاتفاق، وإعادة الأزمة إلى دائرة التصعيد، مما كشف حدود الحلول التفاوضية في ظل غياب التوافق الدولي.

الفرع الثاني: دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية(IAEA)

تعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الفاعل التقني الأساسي في إدارة الملف النووي الإيراني، حيث تضطلع بمهمة مراقبة الأنشطة النووية والتأكد من التزام إيران بمعايير الاستخدام السلمي للطاقة النووية[2].

وقد منحت الوكالة بموجب الاتفاق النووي صلاحيات واسعة، شملت عمليات التفتيش الدوري والمفاجئ للمنشآت النووية الإيرانية، واستخدام تقنيات متقدمة للتحقق من طبيعة الأنشطة النووية.

غير أن دور الوكالة ظل محاطا بتحديات عديدة، أبرزها الطابع السياسي للأزمة، حيث كثيرا ما تعرضت تقاريرها لتأويلات متباينة من قبل الأطراف الدولية، مما قلّص من حياديتها الفعلية[3].

---

[1] – محمد قاسم حسين، "مستقبل الاتفاق النووي الإيراني بعد الانسحاب الأمريكي"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 55، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019، ص 73.

[2] –: يوسف بن عيسى، *دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على البرامج النووية*، رسالة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، قسم القانون الدولي، 2020، ص 256.

[3] – نادية حمادي، "العقوبات الدولية وتأثيرها على الدول النامية"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، العدد 10، كلية الحقوق، جامعة باتنة 1، قسم القانون العام، 2017، ص 59.

كما أن اعتمادها على تعاون الدولة المعنية (إيران) جعل قدرتها على الرقابة مرتبطة بالبيئة السياسية، خاصة في ظل فترات التوتر والتصعيد.

الفرع الثالث: دور مجلس الأمن والعقوبات الدولية

لعب مجلس الأمن الدولي دورا محوريا في إدارة الأزمة النووية الإيرانية، من خلال إصدار سلسلة من القرارات التي فرضت عقوبات اقتصادية وتقنية على إيران، بهدف إجبارها على الامتثال للمعايير الدولية.

وقد شملت هذه العقوبات حظر تصدير بعض المواد والتقنيات النووية، وتجميد الأصول المالية، وفرض قيود على الأنشطة المصرفية، مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد الإيراني.

غير أن هذه العقوبات لم تكن مجرد أدوات قانونية، بل كانت أيضا انعكاسا لتوازنات القوى داخل مجلس الأمن، حيث خضعت لتجاذبات سياسية بين الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وروسيا والصين[1].

كما أن رفع هذه العقوبات بموجب الاتفاق النووي، ثم إعادة فرضها لاحقا، أبرز الطابع غير المستقر لهذا الإطار القانوني.

الفرع الرابع: مظاهر التداخل بين القانون الدولي والسياسة الدولية

تكشف الأزمة النووية الإيرانية عن تداخل واضح بين القواعد القانونية الدولية والاعتبارات السياسية، حيث لم تكن المؤسسات الدولية قادرة على العمل بمعزل عن مصالح الدول الكبرى[1].

[1] – كريم بوزيدي، *فعالية القانون الدولي في حل النزاعات الدولية*، رسالة ماجستير :كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، قسم القانون الدولي، 2018، ص 177.

فالاتفاق النووي، رغم طابعه القانوني، كان في جوهره تسوية سياسية، كما أن قرارات مجلس الأمن تأثرت بشكل مباشر بمواقف الدول دائمة العضوية.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن القانون الدولي لعب دورا تنظيميا، لكنه لم يكن كافيا لحل الأزمة بشكل نهائي، في ظل هيمنة منطق القوة والمصالح.

الفرع الخامس: حدود الإطار الدولي في ظل التصعيد الراهن

في ظل التطورات الأخيرة، خاصة التصعيد العسكري والتوترات الجيوسياسية، برزت محدودية الإطار الدولي في احتواء الأزمة النووية الإيرانية.

فانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، وتراجع الالتزامات الإيرانية، وضعف فعالية المؤسسات الدولية، كلها عوامل ساهمت في إضعاف هذا الإطار[2].

كما أن تزايد الطابع الجيوسياسي للأزمة، وربطها بقضايا إقليمية أوسع، جعل من الصعب فصل الملف النووي عن باقي عناصر الصراع، وهو ما يقلل من فرص العودة إلى تسوية شاملة في المدى القريب.

وعليه، فإن الاتفاق النووي والمؤسسات الدولية، رغم أهميتهما، لم يتمكنا من توفير حل دائم، بل شكّلا إطارًا مؤقتًا لإدارة الأزمة أكثر من كونه آلية لإنهائها[3].

---

[1] – عبد القادر رزيق، "الأزمات النووية في ظل التحولات الجيوسياسية"، مداخلة علمية: ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: الأمن الدولي والتحديات المعاصرة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2022، ص 122.

[2] – المرجع نفسه ، ص123

[3] – المرجع نفسه ، ص125

المبحث الثاني: التوجه النووي الإيراني أمن الطاقة والممرات

تندرج إيران ضمن الدول التي تمتلك موقعا جغرافيا فريدا يجعلها في قلب معادلة الطاقة العالمية، سواء من خلال مواردها الطبيعية أو من خلال إشرافها على أحد أهم الممرات البحرية الدولية. وفي ظل هذه المعطيات، أصبح التوجه النووي جزءا من رؤية استراتيجية أشمل تسعى من خلالها إيران إلى تعزيز موقعها التفاوضي، وضمان نوع من التوازن في مواجهة الضغوط الخارجية.

كما أن الحرب الراهنة ساهمت في إعادة تعريف العلاقة بين الطاقة والصراع، حيث تحوّلت الموارد الطاقوية إلى أدوات تأثير سياسي، وأصبحت الممرات البحرية نقاط ارتكاز للصراع بين القوى الدولية. وفي هذا السياق، تزايدت أهمية إيران كفاعل قادر على التأثير في استقرار الإمدادات العالمية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر

من جهة أخرى، يعكس الترابط بين البرنامج النووي وأمن الطاقة تحوّلا في طبيعة الصراع الدولي، حيث لم يعد يقتصر على منع الانتشار النووي، بل أصبح مرتبطا بالتحكم في الموارد الحيوية ومسارات نقلها. وهو ما يفسر تصاعد الاهتمام الدولي بالمنطقة، خاصة في ظل المخاوف من تعطّل سلاسل الإمداد أو تهديد أمن الملاحة البحرية[1].

وفي ضوء ذلك، يمكن النظر إلى التوجه النووي الإيراني كأداة متعددة الأبعاد، تتجاوز الجانب التقني لتشمل أبعادا استراتيجية واقتصادية، ترتبط بشكل وثيق بمكانة إيران في النظام الدولي. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى تفكيك العلاقة بين البرنامج النووي وأمن الطاقة والممرات الاستراتيجية، من خلال تحليل تأثير الحرب الراهنة، واستكشاف الأبعاد الجيوسياسية لهذا الترابط، وإبراز دور إيران كفاعل مؤثر في هذه المعادلة المعقدة.

[1] – أحمد بن زروقي، *أثر الصراعات الدولية على أمن الطاقة العالمي*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، قسم العلوم الاقتصادية، 2021، ص 201.

المطلب الأول: تأثير الحرب الراهنة على أمن الطاقة

أعادت الحرب الراهنة تشكيل معادلات أمن الطاقة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث لم تعد الطاقة مجرد مورد اقتصادي، بل تحوّلت إلى أداة استراتيجية تُستخدم في الصراع والتنافس بين القوى الدولية. وفي هذا السياق، برزت إيران كفاعل محوري في هذه المعادلة، نظرا لموقعها الجغرافي وإمكاناتها الطاقوية، ما جعل تأثير الحرب على أمن الطاقة مرتبطا بشكل وثيق بدورها في المنطقة[1].

الفرع الأول: تهديد استقرار إمدادات النفط والغاز

أدّت الحرب الراهنة إلى خلق حالة من عدم اليقين في أسواق الطاقة العالمية، نتيجة تصاعد التوترات في مناطق الإنتاج والنقل، خاصة في الشرق الأوسط الذي يُعدّ أحد أهم مراكز إنتاج النفط والغاز في العالم.

وقد ساهمت هذه التوترات في رفع مستوى المخاطر المرتبطة بانقطاع الإمدادات، سواء بسبب العمليات العسكرية المباشرة أو نتيجة التهديدات غير المباشرة التي تستهدف البنية التحتية للطاقة، مثل خطوط الأنابيب والمنشآت النفطية[2].

وفي هذا السياق، تزداد أهمية إيران باعتبارها دولة تمتلك احتياطات كبيرة من الطاقة، وفي الوقت نفسه قادرة على التأثير في تدفقها، ما يجعلها عنصرا فاعلا في معادلة الأمن الطاقوي، خاصة في ظل التصعيد الراهن.

---

[1] – عمر سعد الله، *اقتصاديات الطاقة في العلاقات الدولية*، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018، ص 145.

[2] – خالد محمود، "تأثير النزاعات المسلحة على أمن الطاقة العالمي"، *مجلة دراسات استراتيجية*، العدد 7، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة البصرة، قسم العلوم السياسية، 2020، ص 88.

الفرع الثاني: موقع إيران في سوق الطاقة العالمي

إيران هي من الدول الرئيسية في سوق الطاقة العالمي، حيث تمتلك أحد أكبر احتياطيات النفط والغاز، ما يمنحها وزنا استراتيجيا في تحديد اتجاهات السوق[1].

غير أن هذا الدور ظل متأثرا بالعقوبات الدولية، التي حدّت من قدرتها على تصدير النفط بشكل كامل، وهو ما جعل موقعها في السوق مرتبطا بالظروف السياسية أكثر من العوامل الاقتصادية البحتة[2].

ومع تصاعد الحرب، تبرز إمكانية إعادة توظيف هذا الموقع، سواء من خلال زيادة الإنتاج أو عبر استخدامه كورقة ضغط، خاصة في ظل حاجة الأسواق العالمية إلى مصادر طاقة بديلة.

الفرع الثالث: استخدام الطاقة كورقة ضغط في الصراع الدولي

أصبحت الطاقة في ظل الحرب الراهنة أداة سياسية تُستخدم لتحقيق أهداف استراتيجية، حيث تلجأ الدول إلى توظيف مواردها الطاقوية للضغط على خصومها أو لتعزيز مواقعها التفاوضية.

وفي هذا الإطار، يمكن لإيران أن تستخدم موقعها في سوق الطاقة، بالإضافة إلى قدرتها على التأثير في الممرات البحرية، كوسيلة لتعزيز نفوذها في مواجهة الضغوط الغربية.

كما أن التهديد بإغلاق أو تعطيل الممرات الحيوية، مثل مضيق هرمز، يمثل أحد أبرز أدوات الضغط التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على استقرار الأسواق العالمية[1].

[1] - خالد محمود، المرجع نفسه ، ص89

[2] – ليلى بن زكري، "الطاقة كأداة في الصراع الدولي"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 52، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2021، ص 39.

الفرع الرابع: انعكاسات الحرب على أسعار الطاقة العالمية

أدّت التوترات المرتبطة بالحرب إلى تقلبات حادة في أسعار النفط والغاز، نتيجة المخاوف من نقص الإمدادات وارتفاع تكاليف النقل والتأمين.

وقد انعكس ذلك على الاقتصاد العالمي، حيث ساهم ارتفاع الأسعار في زيادة معدلات التضخم، وفرض ضغوطا إضافية على الدول المستهلكة للطاقة.

كما أن هذه التقلبات تعكس مدى ارتباط أمن الطاقة بالاستقرار السياسي، حيث أصبح أي تصعيد عسكري ينعكس بشكل مباشر على الأسواق العالمية[2].

الفرع الخامس: التحولات في خريطة أمن الطاقة العالمي

ساهمت الحرب الراهنة في إعادة تشكيل خريطة أمن الطاقة، حيث بدأت الدول في البحث عن مصادر بديلة وتقليل الاعتماد على مناطق النزاع.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية إيران كخيار محتمل لتعويض جزء من النقص في الإمدادات، خاصة إذا ما تم التوصل إلى تسويات سياسية تسمح بعودة صادراتها إلى الأسواق العالمية.

غير أن هذا الاحتمال يبقى مرتبطا بالتطورات السياسية، ما يعكس الطبيعة المركبة لأمن الطاقة، الذي يتداخل فيه الاقتصادي بالسياسي والاستراتيجي.

---

[1] – مراد بوخاري، *تأثير أسعار النفط على الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات الدولية*، رسالة دكتوراه: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، قسم الاقتصاد الدولي، 2022، ص 178.

[2] – سارة بن عيسى، *أمن الطاقة والتحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط*، رسالة ماجستير :كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، قسم العلوم السياسية، 2020، ص 112.

المطلب الثاني: الممرات الاستراتيجية والصراع الجيوسياسي

أضحت الممرات الاستراتيجية في البيئة الدولية الراهنة أحد أبرز محددات القوة والنفوذ، حيث لم تعد مجرد مسارات لعبور التجارة والطاقة، بل تحوّلت إلى فضاءات للصراع وإعادة توزيع موازين القوى. وفي هذا السياق، تبرز المنطقة المحيطة بإيران باعتبارها من أكثر المناطق حساسية، نظرا لاحتضانها شبكة من الممرات الحيوية التي تربط بين الشرق والغرب، وتؤثر بشكل مباشر في استقرار الاقتصاد العالمي[1].

إن أهمية هذه الممرات لا تنبع فقط من موقعها الجغرافي، بل من طبيعة الدور الذي تؤديه في ربط الأسواق العالمية، وهو ما يجعل التحكم فيها أو حتى التأثير عليها أداة استراتيجية بيد الدول الفاعلة. ومن هنا، فإن التوجه النووي الإيراني لا يمكن فصله عن هذا البعد الجيوسياسي، بل يُفهم كجزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز القدرة على التأثير في هذه الممرات الحيوية[2].

الفرع الأول: أهمية مضيق هرمز كعقدة جيوسياسية عالمية

يُعدّ مضيق هرمز أحد أكثر النقاط اختناقا في النظام الطاقوي العالمي، حيث تمر عبره نسبة معتبرة من صادرات النفط والغاز، مما يجعله شريانا حيويا للاقتصاد الدولي[1]. غير أن أهمية هذا المضيق لا تقتصر على حجمه التجاري، بل تكمن أساسا في كونه نقطة جيوسياسية حساسة، يمكن أن تتحول في أي لحظة إلى أداة ضغط ذات تأثير عالمي.

إن الإشراف الإيراني على الضفة الشمالية للمضيق يمنحها قدرة كامنة على التأثير في حركة الملاحة، سواء بشكل مباشر من خلال التهديد بالإغلاق، أو بشكل غير مباشر

[1] – عبد العزيز رزيق، "الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في النظام الدولي"، *مجلة دراسات دولية*، العدد 68، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، قسم العلاقات الدولية، 2019، ص 119.

[2] – أحمد عبد الحليم، "التنافس الدولي في البحر الأحمر وانعكاساته الأمنية"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 60، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، 2020، ص 52.

عبر خلق بيئة من عدم الاستقرار. وهذه القدرة لا تُمارس بالضرورة فعليا، بل يكفي وجودها كخيار محتمل لإنتاج نوع من "الردع غير المباشر"، الذي يؤثر في حسابات القوى الدولية[1].

وفي ظل الحرب الراهنة، تزداد حساسية هذا المضيق، حيث يصبح أي تصعيد عسكري أو حتى توتر محدود كفيلا بإحداث اضطراب واسع في الأسواق العالمية، وهو ما يبرز الطبيعة الترابطية بين الأمن الجيوسياسي وأمن الطاقة.

الفرع الثاني: البحر الأحمر والخليج كمجال مركب للتنافس الدولي

يمثل كل من البحر الأحمر والخليج العربي امتدادا جيوسياسيا لمضيق هرمز، حيث يشكلان معا شبكة مترابطة من الممرات التي تتحكم في حركة التجارة العالمية، خاصة تلك المرتبطة بالطاقة[2].

وفي هذا الإطار، لا يمكن النظر إلى هذه المناطق بمعزل عن بعضها، بل باعتبارها مجالًا جيوسياسيًا موحدًا تتقاطع فيه مصالح القوى الكبرى والإقليمية. فالتواجد العسكري المتزايد في هذه المناطق، سواء من قبل الولايات المتحدة أو القوى الأوروبية أو حتى الفاعلين الإقليميين، يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية هذه الممرات في تحديد موازين القوى.

كما أن هذه المناطق أصبحت مسرحًا لما يمكن وصفه بـ"الصراع منخفض الحدة"، حيث تتخذ المواجهة أشكالا غير مباشرة، مثل استهداف السفن أو التهديدات الأمنية، وهو ما يزيد من تعقيد المشهد، ويجعل من الصعب فصل الأمن البحري عن التنافس الجيوسياسي الأوسع.

[1] – ياسين قارة، *أمن الملاحة الدولية في ظل النزاعات الإقليمية*، رسالة ماجستير: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، قسم القانون الدولي، 2019، ص 97.

[2] – رشيد حمودة، "الممرات الاستراتيجية وأثرها على الأمن الدولي"، مداخلة علمية: ضمن أعمال ملتقى: الجيوبوليتيك والتحولات العالمية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، 2022، ص 73.

الفرع الثالث: أمن الملاحة الدولية في ظل بيئة صراعية

أدى تصاعد التوترات إلى تحويل أمن الملاحة الدولية من مسألة تقنية إلى قضية أمنية–استراتيجية، حيث أصبحت حركة السفن التجارية والنفطية مرتبطة بشكل مباشر بمستوى الاستقرار السياسي والعسكري في المنطقة[1].

وفي هذا السياق، لم تعد التهديدات تقتصر على النزاعات التقليدية، بل امتدت لتشمل أنماطًا جديدة من المخاطر، مثل الهجمات غير المتماثلة، واستخدام الفاعلين غير الدوليين، وهو ما يجعل حماية الملاحة أكثر تعقيدًا.

وقد دفع ذلك القوى الدولية إلى تعزيز وجودها البحري، وتشكيل تحالفات لحماية خطوط الإمداد، غير أن هذا الحضور العسكري المكثف يحمل في حد ذاته مخاطر إضافية، حيث يمكن أن يتحول إلى عامل تصعيد بدلًا من كونه عامل استقرار[2].

الفرع الرابع: الممرات الاستراتيجية كأداة لإنتاج النفوذ

تعكس الممرات البحرية اليوم تحوّلا في طبيعة القوة، حيث لم يعد النفوذ يُقاس فقط بالقدرة على السيطرة المباشرة، بل أيضا بالقدرة على التأثير في التدفقات الحيوية، وعلى رأسها الطاقة والتجارة.

وفي هذا الإطار، تسعى إيران إلى توظيف موقعها الجغرافي ضمن استراتيجية أوسع تقوم على "تعظيم الموقع"، أي تحويل الجغرافيا إلى أداة سياسية. ويظهر ذلك من خلال

[1] – حسنين توفيق إبراهيم، *الصراع الدولي في الشرق الأوسط: الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية*، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2015، ص 164.

[2] – سعيد بن ناصر، "الممرات البحرية وأثرها في التنافس الدولي"، *مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية*، العدد 14، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2020، ص 58.

الربط بين برنامجها النووي وقدرتها على التأثير في مضيق هرمز، حيث يشكل هذا الترابط عنصر قوة في مواجهة الضغوط الخارجية[1].

كما أن هذا الاستخدام الاستراتيجي للممرات يعكس انتقال الصراع من كونه صراعًا على الموارد، إلى صراع على التحكم في مساراتها، وهو ما يعيد تعريف طبيعة التنافس الدولي.

الفرع الخامس: انعكاسات الصراع على التوازنات الدولية

إن التنافس على الممرات الاستراتيجية لا يؤدي فقط إلى توترات إقليمية، بل يمتد تأثيره ليشمل بنية النظام الدولي ككل، حيث تصبح هذه الممرات نقاط ارتكاز لإعادة تشكيل التحالفات وموازين القوى.

ففي ظل الاعتماد العالمي على الطاقة، فإن أي تهديد لهذه الممرات ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الدولي، وهو ما يدفع القوى الكبرى إلى الانخراط بشكل أكبر في هذه المناطق[2].

غير أن هذا الانخراط لا يؤدي بالضرورة إلى الاستقرار، بل قد يساهم في تعميق الصراع، خاصة في ظل تداخل المصالح وتعدد الفاعلين، وهو ما يجعل من هذه الممرات فضاءات مفتوحة على احتمالات متعددة، تتراوح بين الردع والتصعيد.

[1] – محمود عبد الكريم، "الجيوبوليتيك البحري وأهميته في الصراع الدولي"، *مجلة دراسات استراتيجية*، العدد 11، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، قسم الدراسات الدولية، 2021، ص 101.

[2] – ليلى قندوز، "أمن الممرات البحرية في ظل التهديدات غير التقليدية"، *مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية*، العدد 6، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، قسم القانون العام، 2019، ص 77.

المطلب الثالث: التوجه النووي كأداة نفوذ جيوسياسي

يُظهر تتبع مسار البرنامج النووي الإيراني أنه تجاوز حدوده التقنية ليصبح أداة استراتيجية متعددة الأبعاد، تُوظّف ضمن رؤية أوسع لإعادة توزيع موازين القوى. فإيران لا تنظر إلى هذا البرنامج باعتباره مجرد مشروع طاقوي أو دفاعي، بل كوسيلة لتعزيز حضورها الجيوسياسي، وفرض نفسها كفاعل لا يمكن تجاهله في معادلات الإقليم والنظام الدولي، سواء عبر الردع أو من خلال إدارة الصراع بشكل غير مباشر.

الفرع الأول: البرنامج النووي كوسيلة لإنتاج الردع الاستراتيجي

يمثل البرنامج النووي أحد أهم أدوات الردع التي تسعى إيران إلى تطويرها، حيث يمنحها القدرة على تقليص الفجوة العسكرية بينها وبين خصومها، خاصة في ظل التفوق العسكري الغربي[1].

غير أن هذا الردع لا يقوم بالضرورة على امتلاك سلاح نووي فعلي، بل على ما يُعرف بـ"سياسة العتبة النووية"، أي القدرة على الوصول إلى السلاح دون الإعلان عن امتلاكه، وهو ما يخلق حالة من الغموض الاستراتيجي[2].

هذا الغموض يُعدّ في حد ذاته عنصر قوة، لأنه يفرض على الخصوم حسابات أكثر تعقيدًا، ويجعل تكلفة المواجهة العسكرية مرتفعة، مما يعزز موقع إيران التفاوضي.

---

[1] –فؤاد إسحاق الخوري، *الاستراتيجية والردع في العلاقات الدولية*، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 2014، ص 211.

[2] –محمد عبد القادر جاب الله، "سياسة الغموض النووي وأثرها في التوازن الدولي"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 48، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، قسم الدراسات الدولية، 2018، ص 92.

الفرع الثاني: النووي كأداة تفاوض ومساومة دولية

تستخدم إيران برنامجها النووي كأداة للمساومة في علاقاتها مع القوى الدولية، حيث تسعى إلى توظيفه للحصول على تنازلات في مجالات أخرى، مثل رفع العقوبات أو الاعتراف بدورها الإقليمي[1].

ويظهر ذلك بوضوح في مسار المفاوضات النووية، حيث لم يكن الملف النووي معزولًا عن باقي القضايا، بل كان جزءًا من حزمة أوسع من التفاعلات السياسية.

كما أن تصعيد أو تهدئة النشاط النووي يُستخدم كوسيلة لإرسال رسائل سياسية، تعكس قدرة إيران على التحكم في مستوى التوتر، وهو ما يمنحها هامشًا أوسع في إدارة علاقاتها الدولية.

الفرع الثالث: التوجه النووي وتعزيز النفوذ الإقليمي

لا ينفصل البرنامج النووي عن الاستراتيجية الإقليمية لإيران، حيث يشكّل عنصر دعم لنفوذها في مناطق متعددة من الشرق الأوسط[2].

فامتلاك قدرات نووية، حتى وإن كانت في إطار سلمي، يمنح إيران مكانة خاصة بين الدول الإقليمية، ويعزز صورتها كقوة صاعدة قادرة على تحدي الهيمنة الغربية.

كما أن هذا التوجه يساهم في دعم تحالفاتها الإقليمية، ويمنحها أدوات إضافية للتأثير في موازين القوى، خاصة في مناطق الصراع مثل الخليج وسوريا واليمن.

[1] –سامي نادر، *التفاوض الدولي وإدارة الأزمات*، دار النهار، بيروت، الطبعة الأولى، 2016، ص 134.

[2] –منى عمر، "الدور الإقليمي لإيران في ظل البرنامج النووي"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 205، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2017، ص 44.

الفرع الرابع: الترابط بين البرنامج النووي والتحكم في الجغرافيا الاستراتيجية

يتكامل البرنامج النووي مع الموقع الجغرافي لإيران، حيث يشكل هذا الترابط عنصرا أساسيا في استراتيجيتها الجيوسياسية.

فقدرتها على التأثير في ممرات حيوية مثل مضيق هرمز، إلى جانب امتلاكها برنامجا نوويا متقدما، يخلق نوعا من "القوة المركبة"، التي تجمع بين الجغرافيا والتكنولوجيا.

وهذا ما يجعل إيران قادرة على توظيف موقعها الجغرافي بشكل أكثر فعالية، وتحويله إلى أداة ضغط في مواجهة القوى الكبرى[1].

الفرع الخامس: المشروع النووي كأداة لإعادة تشكيل المكانة الدولية

يساهم التوجه النووي الإيراني في إعادة صياغة مكانة إيران داخل النظام الدولي، حيث تسعى من خلاله إلى الانتقال من دولة إقليمية إلى فاعل دولي مؤثر.

فامتلاك برنامج نووي متقدم يمنحها وزنا تفاوضيا أكبر، ويجعلها طرفا لا يمكن تجاهله في القضايا الدولية، خاصة تلك المرتبطة بالأمن والطاقة.

كما أن هذا التوجه يعكس سعي إيران إلى كسر القيود المفروضة عليها، وإعادة تعريف دورها في النظام الدولي، بما يتجاوز حدودها الجغرافية التقليدية[2].

[1] – حسين بن طاهر، *الجغرافيا السياسية لإيران وأثرها في سياستها الخارجية*، رسالة دكتوراه: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2021، ص 178.

[2] – نصر الدين قارة، "البرنامج النووي الإيراني كأداة نفوذ في النظام الدولي"، مداخلة علمية: ضمن أعمال ملتقى: التحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، كلية العلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2022، ص 89.

الفرع السادس: حدود استخدام النووي كأداة نفوذ

رغم ما يوفره البرنامج النووي من أدوات قوة، إلا أن استخدامه كوسيلة نفوذ يواجه عدة قيود، أبرزها الضغوط الدولية والعقوبات الاقتصادية، التي تحدّ من قدرة إيران على الاستفادة الكاملة من هذا البرنامج.

كما أن التصعيد النووي قد يؤدي إلى نتائج عكسية، مثل زيادة العزلة الدولية أو حتى دفع نحو مواجهة عسكرية، وهو ما يجعل إيران مضطرة إلى الموازنة بين التصعيد والتهدئة.

وعليه، فإن النووي يمثل أداة نفوذ فعالة، لكنه في الوقت نفسه أداة محفوفة بالمخاطر، تتطلب إدارة دقيقة في ظل بيئة دولية معقدة[1].

المبحث الثالث: الانعكاسات الاستراتيجية للحرب الأمريكية–الإسرائيلية على مستقبل الملف النووي الإيراني

أدخلت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية الراهنة الملف النووي الإيراني في مرحلة جديدة تتجاوز منطق الاحتواء والتفاوض، لتضعه في قلب معادلة صراعية مفتوحة تتداخل فيها الاعتبارات العسكرية مع الحسابات الاستراتيجية بعيدة المدى. فلم يعد هذا الملف يُدار فقط عبر القنوات الدبلوماسية أو ضمن أطر قانونية دولية، بل أصبح مرتبطا بشكل مباشر بتوازنات القوة، واحتمالات التصعيد، وإعادة تشكيل النظام الإقليمي[2].

إن التصعيد العسكري، سواء المباشر أو غير المباشر، لا يؤثر فقط في القدرات المادية للبرنامج النووي، بل يمتد ليطال العقيدة الاستراتيجية التي تحكمه، حيث تجد إيران نفسها أمام بيئة أمنية أكثر تهديدا، تدفعها إلى إعادة تقييم خياراتها بين الاستمرار في سياسة

[1] – نصر الدين قارة، المرجع السابق ، ص91

[2] – عبد الكريم بوقارة، *الاستراتيجية والأمن الدولي في ظل التحولات المعاصرة*، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021، ص 203.

الغموض أو الانتقال نحو مستويات أعلى من التصعيد. وفي هذا السياق، يصبح البرنامج النووي ليس مجرد وسيلة ردع، بل أداة لإعادة صياغة قواعد الاشتباك مع الخصوم[1].

كما أن هذا التصعيد يطرح إشكالية جوهرية تتعلق بمدى فعالية الضربات العسكرية في كبح البرنامج النووي، إذ تشير العديد من التحليلات إلى أن مثل هذه العمليات قد تؤدي، عكس المتوقع، إلى تسريع البرنامج بدلا من إبطائه، من خلال تعزيز القناعة لدى صانع القرار الإيراني بضرورة امتلاك قدرة ردع أكثر وضوحا.

ومن جهة أخرى، يعكس هذا الوضع تحوّلا في طبيعة الصراع، حيث لم يعد الملف النووي مجرد موضوع تفاوضي، بل أصبح عنصرا ضمن مواجهة أوسع تشمل أبعادا عسكرية وجيوسياسية، وهو ما يزيد من تعقيد مسارات الحل، ويجعل مستقبل هذا الملف مفتوحا على احتمالات متعددة[2].

وفي ضوء ذلك، تبرز أهمية التحليل الاستشرافي لفهم مآلات الأزمة، من خلال استحضار السيناريوهات الممكنة، التي تتراوح بين العودة إلى المسار التفاوضي، أو استمرار حالة الجمود، أو الانزلاق نحو تصعيد شامل قد يعيد رسم خريطة التوازنات في المنطقة[3].

المطلب الأول: أثر التصعيد العسكري على البرنامج النووي

أدّى التصعيد العسكري المرتبط بالحرب الأمريكية–الإسرائيلية إلى إدخال البرنامج النووي الإيراني في مرحلة جديدة تتسم بتزايد الضغوط والتحديات، حيث لم يعد هذا البرنامج محصنا داخل الأطر الدبلوماسية، بل أصبح عرضة لتأثيرات مباشرة وغير مباشرة ناتجة عن

[1] – حسن أبو طالب، *الصراعات الإقليمية وإعادة تشكيل التوازنات الدولية*، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2019، ص 144.

[2] – عبد المجيد زروقي، *إدارة الأزمات الدولية في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة*، رسالة دكتوراه: كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2022، ص 231.

[3] – عبد المجيد زروقي، المرجع السابق ، ص234

التفاعلات العسكرية. وفي هذا السياق، يبرز التساؤل حول ما إذا كانت هذه الضغوط تسهم في إضعاف البرنامج النووي أو تدفع نحو تسريعه وتعزيزه[1].

الفرع الأول: التدخل العسكري وتأثيره على البنية التحتية النووية

تعتبر الضربات العسكرية، سواء المباشرة أو عبر عمليات سرية، من أبرز الأدوات التي تُستخدم لاستهداف البرامج النووية، حيث تهدف إلى تعطيل المنشآت الحيوية وإبطاء التقدم التقني.

وفي الحالة الإيرانية، فإن أي استهداف محتمل للمنشآت النووية قد يؤدي إلى أضرار مادية مؤقتة، مثل تعطيل أجهزة الطرد المركزي أو إعاقة عمليات التخصيب. غير أن هذه الأضرار غالبا ما تكون محدودة في الزمن، نظرا لقدرة إيران على إعادة بناء منشآتها، خاصة مع اعتمادها على توزيع بنيتها النووية جغرافيا وتحصينها بشكل متزايد.

كما أن اعتماد إيران على منشآت تحت الأرض يعكس إدراكها المسبق لاحتمال التعرض لضربات عسكرية، وهو ما يقلل من فعالية هذه العمليات على المدى الطويل.

الفرع الثاني: التصعيد العسكري كعامل محفّز لتسريع البرنامج النووي

رغم أن الهدف المعلن من الضربات العسكرية هو كبح البرنامج النووي، إلا أن العديد من التحليلات تشير إلى أن هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج عكسية، من خلال دفع الدولة المستهدفة إلى تسريع برنامجها النووي[2].

[1] – عبد الله خليفة الشايجي، *الأمن الإقليمي في الخليج العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2017، ص 188.

[2] – محمد نور الدين، "المنشآت النووية الإيرانية بين الحماية والاستهداف"، *مجلة شؤون شرق أوسطية*، العدد 142، مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، قسم العلوم السياسية، القاهرة، 2018، ص 71.

وفي هذا السياق، قد ترى إيران في التصعيد العسكري تهديدا وجوديا، مما يعزز من توجهها نحو تطوير قدراتها النووية بشكل أسرع، باعتبارها وسيلة لضمان الردع وحماية النظام السياسي.

كما أن هذا التصعيد يعزز من تماسك الجبهة الداخلية، ويمنح القيادة الإيرانية مبررا لتكثيف أنشطتها النووية، في إطار خطاب يقوم على السيادة ومواجهة الضغوط الخارجية[1].

الفرع الثالث: تأثير التصعيد على العقيدة النووية الإيرانية

لا يقتصر تأثير التصعيد العسكري على الجانب التقني، بل يمتد ليشمل التحولات في العقيدة النووية، حيث قد يدفع إيران إلى إعادة النظر في سياستها القائمة على الغموض النووي.

ففي ظل التهديدات المتزايدة، قد تتجه إيران نحو تقليص مستوى الشفافية، أو حتى الاقتراب أكثر من "العتبة النووية"، بما يعزز قدرتها على الردع.

كما أن هذا التحول يعكس انتقالا من استراتيجية دفاعية إلى أخرى أكثر مرونة، تسمح بتوظيف البرنامج النووي كأداة مباشرة في إدارة الصراع.

الفرع الرابع: التصعيد العسكري وحدود فعاليته في كبح البرنامج النووي

تُظهر التجارب الدولية أن الضربات العسكرية نادرا ما تنجح في القضاء النهائي على البرامج النووية، بل غالبا ما تؤدي إلى تأجيلها فقط[2].

[1] –: عادل بن يوسف، *العقيدة العسكرية الإيرانية وتطوراتها المعاصرة*، رسالة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2021، ص 205.

[2] – جمال سند السويدي، *التحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، 2016، ص 233.

وفي الحالة الإيرانية، فإن تعقيد البرنامج، وتوزيع مكوناته، والدعم التقني المحلي، كلها عوامل تقلل من فعالية الخيار العسكري كحل جذري.

كما أن اللجوء إلى القوة العسكرية قد يؤدي إلى تصعيد أوسع، يخرج عن نطاق السيطرة، ويزيد من تعقيد الأزمة بدلًا من حلها[1].

الفرع الخامس: انعكاسات التصعيد على المسار الدبلوماسي

يؤثر التصعيد العسكري بشكل مباشر على فرص العودة إلى المسار التفاوضي، حيث يؤدي إلى تآكل الثقة بين الأطراف، ويجعل من الصعب استئناف الحوار في بيئة يسودها التوتر.

كما أن استمرار العمليات العسكرية قد يدفع إيران إلى اتخاذ مواقف أكثر تشددا، ورفض تقديم أي تنازلات، ما يعقد من إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية.

وفي المقابل، قد تستخدم إيران هذا التصعيد كورقة ضغط لتحسين شروط التفاوض، وهو ما يعكس الطبيعة المركبة للعلاقة بين العمل العسكري والدبلوماسية.

الفرع السادس: التصعيد العسكري وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية

يتجاوز تأثير التصعيد العسكري حدود البرنامج النووي ليشمل التوازنات الإقليمية، حيث يؤدي إلى إعادة ترتيب مواقف الدول، وتعزيز الاستقطاب بين المحاور المختلفة.

فالتصعيد قد يدفع بعض الدول إلى تعزيز تحالفاتها الأمنية، في حين قد يدفع دولا أخرى إلى تبني سياسات أكثر استقلالية، خاصة في ظل المخاوف من اتساع نطاق الصراع[2].

---

[1] – ريم بوعبد الله، *الدبلوماسية النووية وأثرها في إدارة الأزمات الدولية*، رسالة ماجستير :كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، قسم العلوم السياسية، 2019، ص 156.

[2] – ريم بوعبد الله، المرجع نفسه ، ص157

وفي هذا السياق، يصبح البرنامج النووي جزءا من معادلة أوسع تتعلق بإعادة تشكيل النظام الإقليمي.

المطلب الثاني: التحولات في العقيدة النووية الإيرانية

تشهد العقيدة النووية الإيرانية تحولات تدريجية تعكس تفاعلها مع البيئة الأمنية الإقليمية والدولية، خاصة في ظل تصاعد التهديدات والتوترات العسكرية. فلم تعد هذه العقيدة ثابتة أو محكومة بمنطق دفاعي صرف، بل أصبحت أكثر مرونة وتكيفا مع متطلبات الردع وإدارة الصراع، وهو ما يعكس سعي إيران إلى إعادة صياغة أدواتها الاستراتيجية في مواجهة الضغوط المتزايدة[1].

الفرع الأول: من العقيدة الدفاعية إلى منطق الردع المرن

اعتمدت إيران لفترة طويلة على عقيدة تقوم على الطابع الدفاعي للبرنامج النووي، مستندة إلى خطاب رسمي يؤكد سلمية الاستخدامات النووية ورفض امتلاك السلاح النووي[1].

غير أن التحولات في البيئة الأمنية، خاصة مع تزايد التهديدات العسكرية، دفعت نحو إعادة تفسير هذا التوجه، بحيث أصبح الردع يحتل موقعا أكثر مركزية في التفكير الاستراتيجي الإيراني[2].

ويتمثل هذا التحول في الانتقال من ردع سلبي قائم على النوايا، إلى ردع مرن يعتمد على القدرات، حتى وإن لم يتم الإعلان عنها بشكل صريح.

---

[1] – يوسف بن عمار، "التصعيد العسكري وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية"، مداخلة علمية: ضمن أعمال ملتقى: الأمن الإقليمي في ظل التحولات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2022، ص 82.

[2] - يوسف بن عمار، المرجع نفسه نص83

الفرع الثاني: الغموض النووي كخيار استراتيجي

تتبنى إيران ما يمكن وصفه بسياسة "الغموض النووي"، حيث تحرص على إبقاء برنامجها ضمن حدود غير واضحة، بحيث لا تعلن امتلاك سلاح نووي، لكنها في الوقت نفسه لا تنفي قدرتها على الوصول إليه[1].

ويُعدّ هذا الغموض أداة استراتيجية فعالة، لأنه يسمح لإيران بتحقيق توازن دقيق بين تجنب العقوبات الدولية الشاملة، والحفاظ على قدرة ردعية كامنة[2].

كما أن هذه السياسة تمنحها مرونة في التفاعل مع الضغوط الدولية، حيث يمكنها تعديل مستوى الغموض وفقا للظروف السياسية والعسكرية.

الفرع الثالث: التحول نحو استراتيجية "العتبة النووية"

في ظل التصعيد الراهن، تبرز مؤشرات على توجه إيران نحو تبني استراتيجية "العتبة النووية"، التي تقوم على امتلاك القدرة التقنية لإنتاج سلاح نووي دون اتخاذ قرار نهائي بذلك.

وتُعدّ هذه الاستراتيجية خيارا وسطا بين التخلي الكامل عن الطموح النووي، والانتقال إلى امتلاك سلاح نووي فعلي، حيث توفر لإيران مزايا الردع دون تحمل التكاليف السياسية الكاملة.

كما أن هذا الخيار يعزز من موقعها التفاوضي، ويجعلها لاعبا أكثر تأثيرا في معادلات الأمن الإقليمي[1].

---

[1] –أحمد يوسف، "سياسة الغموض النووي في الشرق الأوسط"، *مجلة الدراسات الدولية*، العدد 70، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، قسم العلاقات الدولية، 2020، ص 84.

[2] –خالد محمود حسين، *الردع النووي واستراتيجيات القوة في العلاقات الدولية*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2018، ص 147.

الفرع الرابع: تأثير التصعيد العسكري على إعادة تشكيل العقيدة

ساهم التصعيد العسكري في دفع إيران إلى مراجعة بعض ثوابت عقيدتها النووية، خاصة فيما يتعلق بدرجة الشفافية والتعاون مع المؤسسات الدولية.

ففي ظل التهديدات المتزايدة، قد تتجه إيران نحو تقليص التزاماتها، أو إعادة صياغة عقيدتها بما يسمح بمستوى أعلى من الردع، وهو ما يعكس تحولا من منطق التقييد إلى منطق التمكين[2].

كما أن هذا التصعيد يعزز من دور المؤسسة العسكرية في رسم ملامح هذه العقيدة، على حساب المقاربات الدبلوماسية.

الفرع الخامس: التفاعل بين العقيدة النووية والاستراتيجية الإقليمية

لا يمكن فهم التحولات في العقيدة النووية الإيرانية بمعزل عن سياستها الإقليمية، حيث يشكل البرنامج النووي جزءا من منظومة أوسع تشمل النفوذ الإقليمي والتحالفات الاستراتيجي.

فالعقيدة النووية تُستخدم لدعم هذا النفوذ، من خلال تعزيز صورة إيران كقوة قادرة على الردع، وهو ما ينعكس على توازنات القوى في المنطقة.

كما أن هذا الترابط يمنح إيران قدرة أكبر على المناورة، حيث يمكنها توظيف الملف النووي في سياقات متعددة، تتجاوز البعد التقني.

---

[1] – سامي بن قانة، *التحولات في العقيدة العسكرية الإيرانية بعد 2010*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه: جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2022، ص 219.

[2] –ليلى عبد الكريم، "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 58، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، 2019، ص 63.

الفرع السادس: حدود التحول في العقيدة النووية

رغم هذه التحولات، تظل العقيدة النووية الإيرانية محكومة بجملة من القيود، أبرزها الضغوط الدولية، والاعتبارات الاقتصادية، والمخاطر المرتبطة بالتصعيد[1].

كما أن الانتقال إلى مستويات أعلى من التسلح النووي قد يؤدي إلى تداعيات خطيرة، مثل سباق تسلح إقليمي أو تدخل عسكري مباشر، وهو ما يجعل إيران حريصة على الحفاظ على توازن دقيق بين التصعيد والاحتواء.

وعليه، فإن التحول في العقيدة النووية لا يمثل قطيعة كاملة مع الماضي، بل هو عملية تدريجية تحكمها اعتبارات متعددة[2].

المطلب الثالث: سيناريوهات الملف النووي

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، والتصعيد العسكري المرتبط بالحرب الأمريكية–الإسرائيلية، أصبح مستقبل الملف النووي الإيراني مفتوحا على مجموعة من السيناريوهات المتباينة، التي تتراوح بين الانفراج والتصعيد. ولا يمكن فهم هذه السيناريوهات بمعزل عن التفاعل بين عدة متغيرات، أبرزها موازين القوى الدولية، وسلوك الأطراف الفاعلة، وطبيعة البيئة الأمنية الإقليمية.

وعليه، فإن تحليل مآلات هذا الملف يقتضي اعتماد مقاربة استشرافية تأخذ بعين الاعتبار مختلف الاحتمالات، مع تقييم شروط تحقق كل سيناريو وانعكاساته.

[1] – ليلى عبد الكريم، المرجع نفسه ،ص65

[2] – ليلى عبد الكريم، المرجع السابق ،ص67

الفرع الأول: سيناريو العودة إلى الاتفاق النووي

يقوم هذا السيناريو على فرضية استئناف المفاوضات بين إيران والقوى الغربية، والتوصل إلى صيغة جديدة أو معدّلة للاتفاق النووي، بما يسمح بإعادة إدماج إيران في النظام الدولي ورفع العقوبات الاقتصادية[1].

ويستند هذا السيناريو إلى مجموعة من العوامل، من بينها الضغوط الاقتصادية التي تواجهها إيران، ورغبة بعض القوى الدولية، خاصة الأوروبية، في تجنب التصعيد، إضافة إلى الحاجة العالمية لاستقرار أسواق الطاقة[2].

غير أن تحقق هذا السيناريو يبقى مرتبطا بمدى توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية، وقدرتها على تقديم تنازلات متبادلة، خاصة في ظل انعدام الثقة الناتج عن التجارب السابقة.

وفي حال تحققه، فإنه قد يؤدي إلى تخفيف حدة التوتر، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، غير أنه لن يضمن بالضرورة حلا نهائيا للأزمة، بل قد يمثل مرحلة انتقالية فقط.

الفرع الثاني: سيناريو العتبة النووية

يعتبر هذا السيناريو من أكثر السيناريوهات واقعية، حيث يقوم على بقاء إيران في وضع "العتبة النووية"، أي امتلاك القدرة التقنية لإنتاج سلاح نووي دون الإعلان عن ذلك[3].

ويتيح هذا الخيار لإيران تحقيق توازن دقيق بين الردع وتجنب التصعيد الشامل، حيث تستفيد من مزايا القوة النووية دون تحمل تبعاتها القانونية والسياسية الكاملة.

---

[1] – محمود محمد علي، *إدارة الأزمات الدولية: دراسة في الأبعاد النظرية والتطبيقية*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2019، ص 211.

[2] – حسنين توفيق إبراهيم، "الاتفاق النووي الإيراني: فرص الاستمرار والتحديات"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 215، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2019، ص 39.

[3] حسنين توفيق إبراهيم، المرجع نفسه ، ص42–

كما أن هذا السيناريو يعكس حالة "اللاحرب واللاسلم"، حيث يستمر التوتر دون الوصول إلى مواجهة مباشرة، مع استمرار الضغوط والعقوبات بشكل متفاوت.

غير أن هذا الوضع يحمل في طياته مخاطر كامنة، أبرزها احتمال الانزلاق غير المقصود نحو التصعيد، نتيجة سوء التقدير أو تغير مواقف الأطراف الفاعلة.

الفرع الثالث: سيناريو التصعيد الشامل

يفترض هذا السيناريو فشل المسار الدبلوماسي بشكل كامل، وتصاعد التوتر إلى مستوى مواجهة عسكرية واسعة، سواء عبر ضربات مباشرة أو حرب إقليمية أوسع.

وقد يكون هذا التصعيد نتيجة تسريع إيران لبرنامجها النووي بشكل كبير، أو نتيجة قرار من قبل القوى المعادية لمنعها من الوصول إلى العتبة النووية[1].

ويمثل هذا السيناريو أخطر الاحتمالات، نظرا لما قد يترتب عنه من تداعيات على الأمن الإقليمي والدولي، بما في ذلك تعطّل إمدادات الطاقة، وتصاعد حدة الصراعات في المنطقة.

كما أنه قد يؤدي إلى إعادة تشكيل التوازنات الدولية، وفتح المجال أمام تدخلات دولية أوسع[2].

[1] – عبد القادر عزي، *الصراعات الدولية المعاصرة وتأثيرها على الأمن الإقليمي*، رسالة دكتوراه: كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2021، ص 267.

[2] – محمد عبد القادر، "استراتيجيات الاحتواء في السياسة الدولية"، *مجلة الدراسات الدولية*، العدد 66، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018، ص 74.

الفرع الرابع: سيناريو الاحتواء طويل المدى

يقوم هذا السيناريو على استمرار الوضع الحالي مع بعض التعديلات، حيث تسعى القوى الدولية إلى احتواء البرنامج النووي الإيراني دون التوصل إلى حل نهائي.

ويتجلى ذلك في استمرار العقوبات، إلى جانب وجود قنوات اتصال محدودة، مع محاولة منع التصعيد الكامل.

ويعكس هذا السيناريو عجز الأطراف عن فرض حل جذري، مقابل قدرتها على إدارة الأزمة ومنع انفجارها.

غير أن هذا النمط من "إدارة الأزمة" قد يؤدي إلى إطالة أمد التوتر، دون معالجة أسبابه الأساسية.

محددات ترجيح السيناريوهات

تتوقف إمكانية تحقق هذه السيناريوهات على مجموعة من العوامل، من أبرزها[1]:

- طبيعة الموقف الأمريكي وتوجهاته الاستراتيجية.
- موقف إيران واستعدادها لتقديم تنازلات.
- دور القوى الدولية الأخرى (روسيا، الصين، أوروبا).
- تطورات الوضع الإقليمي، خاصة في الخليج والشرق الأوسط.
- تأثير الحرب الراهنة على موازين القوى. [2]

[1] – محمد عبد القادر، المرجع السابق، ص75

[2] – نذير بوشارب، "السيناريوهات المستقبلية للأمن في الشرق الأوسط"، مداخلة علمية: ضمن أعمال ملتقى: التحولات الاستراتيجية العالمية، كلية العلوم السياسية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2022، ص 61.

وتشير هذه المحددات إلى أن مستقبل الملف النووي الإيراني لن يتحدد بعامل واحد، بل هو نتيجة تفاعل معقد بين عدة عناصر.

التقييم العام

بينما أشارت التحليلات الأولية في الدراسة إلى أن سيناريو العتبة النووية هو الأكثر احتمالا وفقا لمعايير التوازن التقليدي، إلا أن تسارع وتيرة الأحداث الراهنة أثبتت أن ديناميكيات التصعيد الشامل هي التي فرضت واقعها على الأرض. هذا يشير إلى أن الفاعلين في الأزمة الراهنة قد تجاوزوا عقلانية الردع الكلاسيكية نحو استراتيجيات أكثر صدامية، مما يفتح أفُقا جديدا للدراسة حول تحول أدوات الصراع في المنطقة وتأثيره على الأمن والسلم الدوليين.

خلاصة الفصل:

تكشف معطيات هذا الفصل أن البرنامج النووي الإيراني تحوّل من قضية خلافية محدودة إلى عامل بنيوي يؤثر في شكل العلاقات بين إيران والغرب، بل وفي طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية ككل. فقد ساهم هذا الملف في ترسيخ حالة من التوتر المزمن، خاصة في العلاقة مع الولايات المتحدة، التي اتجهت نحو تعظيم أدوات الضغط، مقابل مقاربة أوروبية حاولت، بدرجات متفاوتة، إبقاء قنوات التفاعل مفتوحة.

كما يظهر أن الاتفاق النووي لم يكن سوى مرحلة مؤقتة في مسار أكثر تعقيدا، حيث أدى انهياره إلى إعادة إنتاج الأزمة بصيغة أكثر حدة، تجاوزت الأبعاد التقنية لتلامس قضايا السيادة والأمن الاستراتيجي. ومع اندلاع الحرب الراهنة، ازداد تداخل هذا الملف مع قضايا الطاقة والممرات الحيوية، مما منح إيران هامشا أوسع للمناورة والتأثير.

ومن ناحية أخرى، تشير التطورات الأخيرة إلى أن البرنامج النووي دخل مرحلة جديدة، تتسم بإعادة تعريف أدواره، سواء كأداة ردع محتملة أو كورقة ضغط سياسية في مواجهة خصومها. وهو ما يفتح الباب أمام مسارات متعددة، تتراوح بين العودة إلى التفاوض، أو استمرار حالة الجمود، أو الانزلاق نحو تصعيد أوسع قد تكون له تداعيات عميقة على استقرار المنطقة.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت أثر التوجه النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية–الغربية، يتبيّن أن هذا الملف يُعد من أبرز القضايا المعاصرة التي تعكس تعقيدات التفاعلات في النظام الدولي. فقد تحوّل البرنامج النووي الإيراني من مجرد مشروع ذي طابع تقني إلى قضية سياسية واستراتيجية بامتياز، أفرزت حالة مستمرة من التوتر وعدم الاستقرار في العلاقات بين إيران والدول الغربية، لا سيما في ظل تضارب المصالح واختلاف الرؤى حول طبيعته وأهدافه.

لقد كشف التحليل المنهجي المعتمد من خلال المقاربتين التاريخية والواقعية أن التوجه النووي الإيراني ليس بمعزل عن طموحات إيران في تعزيز مكانتها الاستراتيجية، بقدر ما هو تجسيد لسياسة الردع الذاتي في بيئة إقليمية ودولية تتسم بالتنافس الحاد واختلال موازين القوى.

كما أظهرت الدراسة جملة من الاستنتاجات تلخص جوهر الإشكالية المطروحة: أولا، في البعد الاستراتيجي و الأمني تؤكد الدراسة أن العلاقات الإيرانية – الغربية تحكمها ما يمكن تسميته المعضلة الأمنية المتبادلة، فبينما ترى إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية عامل جوهري لاستمرارية النظام وتحديا للهيمنة الغربية ، ينظر الطرف الغربي إلى هذا السلوك بوصفه تهديدا مباشرا للأمن الجماعي الإقليمي و الدولي .هذا التصادم في الإدراكات الأمنية أدى إلى تحويل الملف النووي إلى محور تجاذب تدور حوله كافة التوترات مما يجعل العلاقات الإيرانية –الغربية أسيرة لحالة من الجمود الاستراتيجي يصعب حله عبر المسارات الدبلوماسية التقليدية وحدها.

ثانيا، في حدود التأثير السياسي والاقتصادي كشف التحليل أن سياسات الضغوط القصوى والعقوبات الغربية رغم حدتها لم تنجح في إنهاء التوجه النووي الإيراني، بل ساهمت في صياغة عقيدة إيرانية قائمة على اقتصاد المقاومة، الاعتماد الذاتي وتعزيز التحالفات

الإقليمية، هذا الموقف زاد من العزلة الدولية لإيران مما جعل الاتفاق النووي هدفا يصعب تجسيده في ظل غياب حد أدنى من الثقة السياسية بين الطرفين.

ثالثا، من منظور الواقعية السياسية، أثبتت هذه الدراسة أن التوجه النووي الإيراني أعاد تعريف مفهوم الأمن لدى الفاعلين الغربيين، إذ لم يعد الأمن مقصورا على منع الانتشار النووي فقط بل امتد ليشمل ملف الصواريخ الباليستية وزيادة إيران في القدرات العسكرية عالية الدقة والنفوذ الإيراني في بؤر التوتر الإقليمي عبر دول الجوار مثل ما هو حاصل في العراق سوريا واليمن ، وبذلك أصبح الملف النووي هو المنظار الذي من خلاله تُقرأ وتُفسر كافة التحركات الإيرانية في المنطقة، مما يجعل أي تسوية مستقبلية رهينة لتوافقات تتجاوز المجال النووي لتشمل أمن الإقليم ككل.

وفي ضوء ما تم تحليله، فقد تم التحقق من فرضيات الدراسة والتوصل إلى النتائج التالية:

1- إثبات الفرضية الرئيسية: (الاستراتيجية العقلانية المزدوجة) أثبتت الدراسة صحة الفرضية الرئيسية؛ حيث خلص التحليل إلى أن البرنامج النووي الإيراني يمثل بالفعل استراتيجية عقلانية مزدوجة. فقد تأكد أن صانع القرار في طهران أدار هذا الملف بنجاح عبر مسارين متوازيين :مسار أمني–وجودي، تمكنت من خلاله إيران من بناء قدرة ردع كامنة (الوصول إلى حافة العتبة النووية) تمنع التدخلات العسكرية المباشرة وتضمن بقاء النظام. ومسار سياسي–دبلوماسي، أثبتت فيه القيادة الإيرانية براعتها في توظيف التطور النووي كورقة تفاوضية قوية لفرض شروطها، وانتزاع اعتراف دولي بدورها الإقليمي، ومحاولة فك عزلتها.

2- إثبات الفرضية الفرعية الأولى: (المرونة التكتيكية وحسابات التصعيد والتهدئة) تأكدت صحة هذه الفرضية، إذ كشفت مجريات الأحداث التي تناولها البحث أن السلوك

الإيراني النووي يتسم بمرونة تكتيكية عالية وبراغماتية بعيدة عن الاندفاع الأيديولوجي غير المحسوب. وأثبتت الدراسة أن قرارات التصعيد (مثل تسريع التخصيب) أو التهدئة (الجلوس لطاولة المفاوضات) كانت دائما نتاج حسابات دقيقة تقرأ التحولات في موازين القوى الإقليمية والدولية، وتستجيب في الوقت ذاته لـ الضغوط الداخلية كالأزمات الاقتصادية، مما سمح لإيران بإدارة الأزمة النووية على "حافة الهاوية" دون الانزلاق إلى صدام شامل.

3- إثبات الفرضية الفرعية الثانية: (النتائج العكسية للعقوبات وتوطين التكنولوجيا) أظهرت نتائج الدراسة تطابقا تاما مع الفرضية الفرعية الثانية؛ حيث ثبت عمليا فشل المقاربة الغربية المعتمدة على العقوبات الاقتصادية الخانقة وسياسة "الضغوط القصوى" في تفكيك البرنامج النووي الإيراني. بل على العكس من ذلك، خلص البحث إلى أن هذه العقوبات أحدثت تأثيرا ارتداديا، حيث وظف النظام الإيراني التهديد الخارجي والحصار لشرعنة وتعزيز استراتيجية "الاقتصاد المقاوم"، وتحويل هذا التهديد إلى حافز قوي لتسريع الاعتماد على الذات وتوطين التكنولوجيا النووية. وبذلك تحول البرنامج إلى كفاءة وطنية راسخة يصعب القضاء عليها بالأساليب القسرية التقليدية.

خاتمة القول، إن مخرجات هذه الدراسة تؤشر إلى أن العلاقات الإيرانية – الغربية ستظل رهينة لقواعد قوة الإكراه بقدر ماهي رهينة للسياسة الدولية؛ فلا التوجه النووي الإيراني استطاع تحويل إيران إلى قوة إقليمية مهيمنة دون كلفة سياسية واقتصادية باهضة، ولا الضغوط الغربية استطاعت كبح واقتلاع الطموح النووي الإيراني من جذوره.

وعليه، فإن مستقبل هذه العلاقات يظل متأثرا بقدرة الفاعلين على إحداث تحول جوهري في الرؤى الأمنية؛ أي الإنتقال من منطق الصراع الوجودي الذي يغذي التصعيد، إلى منطق إدارة الصراع الذي يُقر بواقعية المصالح المتبادلة. إن هذا التحول يتطلب شجاعة سياسية تتجاوز الخطاب الأيديولوجي، لتدرك أن الاستقرار الإقليمي لا يبنى على التغلب المطلق لأي طرف، بل على التوازن القائم على الاعتراف بحدود القوة وضرورة التفاوض،

وهو ما يجعل الملف النووي الإيراني يظل مفتوحا على سيناريوهات لا تحسم إلا عبر إرادة دولية فاعلة تتجاوز التجاذبات الراهنة.

أولا : المراجع باللغة العربية.

1. أحمد إبراهيم محمود، *البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد*، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، 2005،
2. أحمد يوسف أحمد، **التحولات في النظام السياسي الإيراني**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014،
3. حامد الربيعي، **السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية**، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2017،
4. حسن أبو طالب، *الصراعات الإقليمية وإعادة تشكيل التوازنات الدولية*، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2019،
5. حسن نافعة، *السياسة الدولية المعاصرة*، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2010،
6. حسين عبد الله، *الطاقة النووية ومستقبل الأمن الدولي*، عمان: دار وائل للنشر، ط1، 2014،.
7. حسين علي زاده، **إيران والهوية القومية في القرن الحادي والعشرين**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2019،
8. حسين كاظم بور، **الطاقة والسياسة الخارجية الإيرانية**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2018،
9. خالد محمود حسين، *الردع النووي واستراتيجيات القوة في العلاقات الدولية*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2018،
10. سامي عبد الله الخصاونة، *الطاقة النووية والأمن القومي*، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2016،.
11. سامي نادر، *التفاوض الدولي وإدارة الأزمات*، دار النهار، بيروت، الطبعة الأولى، 2016،
12. ستار جبار علاي، *البرنامج النووي الإيراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي*، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2020،

13. سعيد الصديقي، *النظام الدولي وقضايا الانتشار النووي*، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 2015،
14. عبد الحميد بوزيان، *التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط*، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2017،
15. عبد القادر بن سعيد، *الأمن الدولي والتحولات الجيوسياسية*، الجزائر: دار هومة، ط1، 2016،
16. عبد القادر بوقفة، *التحليل الاستراتيجي في العلاقات الدولية*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2012،
17. عبد القادر زروقي، *التحليل الاستراتيجي للأزمات الدولية*، الجزائر: دار هومة، ط1، 2018،
18. عبد القادر شنتوف، **الأمن القومي الإيراني في بيئة إقليمية مضطربة**، ط1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2021،
19. عبد القادر قادري، *تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2010،
20. عبد الكريم بوقارة، *الاستراتيجية والأمن الدولي في ظل التحولات المعاصرة*، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021،
21. عبد الكريم علوي، *العلاقات الدولية في الشرق الأوسط*، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013،
22. عبد الله الأشعل، *القانون الدولي النووي: دراسة في معاهدة عدم الانتشار*، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2013،
23. عبد الله عبد السلام، *أمن الطاقة في ظل التحولات الدولية الراهنة*، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2020،
24. عبد النور بن عنتر، *السياسة الخارجية للدول: الأبعاد النظرية والتطبيقية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011،
25. عبد الوهاب الأفندي، **الدولة الإسلامية: قراءة في الفكر السياسي المعاصر**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008،

26. عبد الوهاب الكيالي، *الموسوعة السياسية*، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1994،

27. علي أكبر ناطق نوري، إيران في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، ط1، دار الفكر المعاصر، طهران، 2014،

28. علي رضا نوبخت، **تاريخ إيران الحديث**، ط1، دار الحكمة للنشر، طهران، 2009،

29. عمر سعد الله، *اقتصاديات الطاقة في العلاقات الدولية*، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018،

30. فؤاد إسحاق الخوري، *الاستراتيجية والردع في العلاقات الدولية*، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 2014،

31. كاظم الساعدي، **النظام السياسي الإيراني بعد 1979**، ط1، دار الفرات للنشر، بغداد، 2016،

32. محمد السعيد إدريس، *إيران بين المشروع النووي والتحديات الدولية*، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2006،

33. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، 2010،

34. محمد العربي الزبيري، **الردع النووي في الشرق الأوسط: دراسة مقارنة**، ط1، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2020،

35. محمد بن يحي، *الأمن الدولي في ظل التحولات المعاصرة*، الجزائر: دار هومة، ط1، 2017،

36. محمد جواد لاريجاني، **الدستور الإيراني وبنية السلطة**، ط2، دار الفكر المعاصر، قم، 2011،

37. محمد عبد السلام، *إيران والقوة النووية: دراسة في الأبعاد الاستراتيجية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008،

38. محمد عبد القادر عابد، *التكنولوجيا النووية والأمن الدولي*، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2015،

39. محمد عبد الله زروال، *التكنولوجيا النووية والتحديات الدولية*، عمان: دار المسيرة، ط1، 2015،

40. محمود محمد علي، *إدارة الأزمات الدولية: دراسة في الأبعاد النظرية والتطبيقية*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2019،

ثانيا: المذكرات والأطروحات.

41. أحمد بن زروقي، *أثر الصراعات الدولية على أمن الطاقة العالمي*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، قسم العلوم الاقتصادية، 2021،

42. آمنة بن قانة، **البرنامج النووي الإيراني وأثره في العلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2022،

43. حسن حمزة، **السياسة النووية الإيرانية وتأثيرها على الأمن الإقليمي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2015،

44. حسين بن طاهر، *الجغرافيا السياسية لإيران وأثرها في سياستها الخارجية*، رسالة دكتوراه: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2021،

45. ربيعة بوحفص، **الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط بعد 2010**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2021،

46. ريم بوعبد الله، *الدبلوماسية النووية وأثرها في إدارة الأزمات الدولية*، رسالة ماجستير: كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، قسم العلوم السياسية، 2019،

47. زينب بوعبد الله، **السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قسنطينة 1، 2018،

48. سارة بن عبد الله، **النظام السياسي الإيراني وتأثيره على السياسة الخارجية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، الجزائر، 2018،

49.سامي الزعبي، **الأزمة النووية الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي**، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2018، .

50. سامي بن قانة، *التحولات في العقيدة العسكرية الإيرانية بعد 2010*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه: جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2022،

51.سمية بوقرة، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن الإقليمي**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2018،

52.سمير بن موسى، **تخصيب اليورانيوم ودوره في البرنامج النووي الإيراني**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة وهران 2، 2017،

53.سمير بوزيدي، **الاستراتيجية الدفاعية الإيرانية في ظل العقوبات الدولية**، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2021،

54.عادل بن يوسف، *العقيدة العسكرية الإيرانية وتطوراتها المعاصرة*، رسالة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2021،

55.عبد الحكيم طاهري، **الأزمة النووية الإيرانية في ظل التحولات الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2021،

56.عبد القادر عزي، *الصراعات الدولية المعاصرة وتأثيرها على الأمن الإقليمي*، رسالة دكتوراه: كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2021،

57.عبد الكريم بن زيد، **السياسة الداخلية الإيرانية والملف النووي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020،

58.علي بن سالم، **الأزمة النووية الإيرانية وتأثيرها على العلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019،

59.فاطمة الزهراء بن عمر، **البرنامج النووي الإيراني بين الشرعية الدولية والضغوط السياسية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، 2020،

60.فاطمة الزهراء بوعزيز، *السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني (2003-2020)*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2021،

61.كريم بوزيدي، *فعالية القانون الدولي في حل النزاعات الدولية*، رسالة ماجستير:كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، قسم القانون الدولي، 2018

62.كريم عبد القادر، **التطور التكنولوجي للبرنامج النووي الإيراني**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2018،

63.كريمة بن عيسى، **السياسة النفطية الإيرانية في ظل العقوبات الدولية**، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2019،

64.كمال بن عيسى، **تخصيب اليورانيوم في إيران: الأبعاد التقنية والاستراتيجية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2021،

65.ليلى بوعبد الله، **المنشآت النووية الإيرانية بين السلمية والتسليح**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2020،

66.محمد الصالح لعور، **السياسة الخارجية الإيرانية بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016،

67.مراد بوخاري، *تأثير أسعار النفط على الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات الدولية*، رسالة دكتوراه: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، قسم الاقتصاد الدولي، 2022،

68.مراد بوشنافة، **البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على الأمن الإقليمي**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2019،.

69.نسرين بوقرة، **السياسة النووية الإيرانية في القرن الحادي والعشرين**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 1، 2022، .

70.نوال بن عيسى، **السياسة النووية الإيرانية في ظل النظام الدولي الجديد**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، 2021، .

71.ياسر عبد الحليم، **دور الحرس الثوري في السياسة الخارجية الإيرانية**، رسالة ماجستير: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2017،

72.ياسين قارة، *أمن الملاحة الدولية في ظل النزاعات الإقليمية*، رسالة ماجستير:كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، قسم القانون الدولي، 2019،

73.يوسف بن عيسى، *دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على البرامج النووية*، رسالة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، قسم القانون الدولي، 2020،

ثالثا : المجلات والملتقيات .

74.أحمد أبو زيد، "تعدد مراكز القرار في إيران وانعكاسه على العلاقات الدولية"، أعمال المؤتمر العربي حول التحولات الجيوسياسية، جامعة عمّان، الأردن، 2020،

75.أحمد زكي بدوي، "البرنامج النووي الإيراني في ظل التوازنات الدولية"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 402، 2012،

76.أحمد عبد الحليم، "التنافس الدولي في البحر الأحمر وانعكاساته الأمنية"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 60، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، 2020،

77.أحمد وهبان، "العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الدولية"، *مجلة الدراسات الاستراتيجية*، العدد 12، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، 2019،

78.أحمد يوسف أحمد، "البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 162، القاهرة، 2005،

79.أحمد يوسف أحمد، "إيران والقوة النووية: قراءة في الأهداف والاستراتيجيات"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 331، 2006،

80.أحمد يوسف، "سياسة الغموض النووي في الشرق الأوسط"، *مجلة الدراسات الدولية*، العدد 70، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، قسم العلاقات الدولية، 2020،

81.بن دعماش عبد القادر، "السياسة الطاقوية الإيرانية في ظل العقوبات الدولية"، مجلة الباحث، العدد17، جامعة قاصدي مرباح، 2017، ص233

82.بوعلام بوخريص، "البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط"، *مجلة الباحث*، العدد 12، جامعة ورقلة، 2013،

83.حسن نافعة، "الأزمة النووية الإيرانية ومستقبل التوازن الدولي"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 350، 2008،

84.حسنين توفيق إبراهيم، "الاتفاق النووي الإيراني: فرص الاستمرار والتحديات"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 215، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2019،

85.حسين سليمان، "مضيق هرمز وأهميته في الاستراتيجية الدولية للطاقة"، *مجلة الدراسات الجيوسياسية*، العدد 5، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، قسم العلاقات الدولية، 2018،

86.حسين قادري، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على الأمن الإقليمي"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، جامعة الأغواط، العدد 8، 2019،

87.خالد عزب، "القوة الصاروخية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، القاهرة، 2022،

88.خالد محمود، "تأثير النزاعات المسلحة على أمن الطاقة العالمي"، *مجلة دراسات استراتيجية*، العدد 7، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة البصرة، قسم العلوم السياسية، 2020، ص

89.رشيد حمودة، "الممرات الاستراتيجية وأثرها على الأمن الدولي"، مداخلة علمية: ضمن أعمال ملتقى: الجيوبوليتيك والتحولات العالمية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، 2022،

90.رضا تقي زاده، "مجلس الأمن القومي الإيراني ودوره في رسم السياسة الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، القاهرة، 2019،

91.زيان عمار، "البرنامج النووي الإيراني بين الرفض الخليجي العربي والتصدي الغربي"، *مجلة المفكر*، مج 6، ع 2، ديسمبر 2022،

92.سعيد بن ناصر، "الممرات البحرية وأثرها في التنافس الدولي"، *مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية*، العدد 14، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2020،

93.سليم قارة، "الاستراتيجية البحرية الإيرانية وأمن مضيق هرمز"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 11، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، 2021،

94.طارق فهمي، "الأزمة النووية الإيرانية: قراءة في مواقف القوى الكبرى"، *مجلة شؤون عربية*، العدد 162، 2015،

95.عبد الإله بلقزيز، "الأيديولوجيا والمصلحة في السياسة الخارجية الإيرانية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 403، بيروت، 2012،

96.عبد الجبار الرفاعي، "الثورة البيضاء وأثرها في التحولات الاجتماعية في إيران"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 12، بيروت، 2005،

97.عبد الحكيم عثمان، "الاتفاق النووي الإيراني: قراءة في المضامين والنتائج"، *مجلة دراسات دولية*، العدد 62، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، قسم العلوم السياسية، 2016،

98.عبد الرزاق مقري، "الأزمة النووية الإيرانية في ميزان العلاقات الدولية"، *مجلة الدراسات الاستراتيجية*، العدد 9، 2011،

99.عبد العزيز رزيق، "الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في النظام الدولي"، *مجلة دراسات دولية*، العدد 68، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، قسم العلاقات الدولية، 2019،

100.عبد الكريم كيبش، "الأبعاد الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني"، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الدولي*، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017،

101.عبد الكريم زروقي، "الأزمة النووية الإيرانية في ظل التحولات الدولية"، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 47، جامعة بسكرة، 2015،

102.عبد الله الشايجي، "الطبقة الوسطى الإيرانية وتحولات السياسة الداخلية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 462، بيروت، 2019،

102.عبد النور بن عنتر، "العلاقات الأوروبية – الإيرانية في ظل التحولات الدولية"، *مجلة الدراسات المتوسطية*، العدد 8، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2017،

103علي حسين باكير، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على الأمن الإقليمي"، *مجلة شؤون عربية*، العدد 140، جامعة الدول العربية، 2010،

104.علي رضا شيرازي، "أهمية مضيق هرمز في الاستراتيجية الإيرانية"، مجلة الدراسات الجيوسياسية، العدد 9، أنقرة، 2017،

105.غازي بني ملحم، "البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي: دراسة تحليلية"، *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*، مج 15، ع 3، الأردن، 2009،

106.فاطمة الزهراء دريوش، "الاستراتيجية البحرية الإيرانية في الخليج العربي"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والأمنية، العدد 7، جامعة وهران 2، الجزائر، 2022،

107.فرهاد خسروخاور، "التنوع العرقي في إيران وأثره على الأمن القومي"، مجلة الدراسات الآسيوية، العدد 18، باريس، 2018،

108.كمال عبد القادر، "الحروب السيبرانية وتأثيرها على البرامج النووية"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 22، 2019،

109.لخضر بن خلاف، "الطموح النووي الإيراني وتداعياته الدولية"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة سطيف، العدد 11، 2015،

110.لزهر وناسي، عبد الوهاب لوصيف، "دور البرنامج النووي الإيراني في المشروع الإقليمي الإيراني"، *مجلة البحوث السياسية والإدارية*، مج 6، ع 2، 2017،

111.ليلى بن زكري، "الطاقة كأداة في الصراع الدولي"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 52، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، قسم العلاقات الدولية، 2021،

112.ليلى زروقي، "التعددية الاجتماعية في إيران وأثرها في الاستقرار السياسي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 18، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2022،

113.ليلى عبد الكريم، "البرنامج النووي الإيراني بين الردع والبراغماتية السياسية"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 15، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022،

114.ليلى قندوز، "أمن الممرات البحرية في ظل التهديدات غير التقليدية"، *مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية*، العدد 6، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، قسم القانون العام، 2019،

115.محمد السعيد إدريس، "التحولات في السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، القاهرة، 2009،

116.محمد السعيد إدريس، "الدور الأوروبي في الأزمة النووية الإيرانية"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 180، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، قسم الدراسات الدولية، القاهرة، 2010،

117.محمد بن أحمد شريف، "السياسة النووية الإيرانية واستراتيجية الغموض"، *مجلة الدراسات الاستراتيجية*، العدد 15، 2016،

118.محمد بن حسان، "دور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية المعاصرة"، *مجلة العلوم السياسية*، جامعة الجزائر، العدد 45، 2018،

119.محمد بن يحي، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على الأمن الإقليمي"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 18، 2012،

120.محمد حسين هيكل، "تطور النظام السياسي الإيراني بعد الثورة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 203، القاهرة، 2016، ص 45.

121.محمد عبد السلام، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران في ظل المتغيرات الدولية"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 190، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، قسم الدراسات الدولية، القاهرة، 2012،

122.مجلة العلوم السياسية، العدد 48، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، قسم الدراسات الدولية، 2018،

123.محمد فايز فرحات، "الأزمة النووية الإيرانية ومستقبل النظام الدولي"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 362، 2009،

124.محمد قاسم حسين، "مستقبل الاتفاق النووي الإيراني بعد الانسحاب الأمريكي"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 55، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019،

125.محمد نور الدين، "المنشآت النووية الإيرانية بين الحماية والاستهداف"، *مجلة شؤون شرق أوسطية*، العدد 142، مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، قسم العلوم السياسية، القاهرة، 2018،

126.محمود حمدي زقزوق، "البرنامج النووي الإيراني بين الشرعية الدولية والواقع السياسي"، *مجلة الفكر المعاصر*، العدد 45، 2011،

127.منى عمر، "الدور الإقليمي لإيران في ظل البرنامج النووي"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 205، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2017،

128.مهدي حسن، "منشأة نطنز ودورها في البرنامج النووي الإيراني"، *مجلة الدراسات الاستراتيجية*، العدد 21، 2016،

129.نادية حمادي، "العقوبات الدولية وتأثيرها على الدول النامية"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، العدد 10، كلية الحقوق، جامعة باتنة 1، قسم القانون العام، 2017،

130.نجيب بوقرة، "أمن الطاقة الأوروبي في ظل التوترات مع إيران"، ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: التحولات الجيوسياسية في منطقة المتوسط، كلية العلوم السياسية، جامعة وهران 2، قسم العلاقات الدولية، الجزائر، 2021،

131.نذير بوشارب، "السيناريوهات المستقبلية للأمن في الشرق الأوسط"، مداخلة علمية: ضمن أعمال ملتقى: التحولات الاستراتيجية العالمية، كلية العلوم السياسية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2022،

132.نصر الدين قارة، "البرنامج النووي الإيراني كأداة نفوذ في النظام الدولي"، مداخلة علمية: ضمن أعمال ملتقى: التحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، كلية العلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2022،

133.يوسف بن عمار، "التصعيد العسكري وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية"، مداخلة علمية، ضمن أعمال ملتقى: الأمن الإقليمي في ظل التحولات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2022

134.نابذ بلقاسم، "أمن الطاقة الأوروبي في ظل التوترات مع إيران"، ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: التحولات الجيوسياسية في منطقة المتوسط، كلية العلوم السياسية، جامعة وهران 2، قسم العلاقات الدولية، 2021، ص67

رابعا: المعاهدات والدساتير

1. الأمم المتحدة، *معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية*، نيويورك، 1968، المادة 2.
2. دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لسنة 1979 المعدل سنة 1989، ط1، مطبعة مجلس الشورى الإسلامي، طهران، 1989،
3. دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لسنة 1979 المعدل، ط1، مطبعة مجلس الشورى الإسلامي، طهران، 1989،
4. العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 1، 2022،
5. الوكالة الدولية للطاقة الذرية، *اتفاق الضمانات مع إيران(INFCIRC/214)* ، فيينا، 1974،
6. الوكالة الدولية للطاقة الذرية، *البروتوكول الإضافي(INFCIRC/540)* ، فيينا، 1997،

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء والشكر	-
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول محددات السياسة الخارجية الايرانية	
تمهيد	10
المبحث الأول: التطور السياسي والمؤسسي في عملية صنع القرار في إيران.	11
المطلب الأول :طبيعة النظام السياسي الإيراني عبر التاريخ	12
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية (المرجعية الفكرية والدستورية)	15
المطلب الثالث :هيكلية الجهاز الدبلوماسي وصنع القرار الخارجي	17
المبحث الثاني: مقومات القوة الوطنية الإيرانية	21
المطلب الأول: المقدرات الاقتصادية والطاقوية	22
المطلب الثاني: المقدرات الاجتماعية والبشرية	25
المبحث الثالث :الاستراتيجية العسكرية: من التسليح التقليدي إلى الطموح النووي	27
المطلب الأول: الواقع الحالي للتسليح التقليدي	28
المطلب الثاني: العقيدة العسكرية الإيرانية (الردع غير المتماثل)	32
المطلب الثالث: الدافع نحو تطوير البرنامج النووي	35
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني تطور البرنامج النووي الايراني و أبعاده الاستراتيجية	
تمهيد :	40
المبحث الأول: نشأة البرنامج النووي الإيراني وتطوره التاريخي.	41
المطلب الأول: البرنامج النووي في عهد الشاه	42
المطلب الثاني: البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية	49
المطلب الثالث: تطور البرنامج النووي الإيراني في القرن الحادي والعشرين	53
المبحث الثاني: الأبعاد التقنية والقانونية للبرنامج النووي.	56
المطلب الأول: البنية التحتية النووية الإيرانية	57
المطلب الثاني: الإطار القانوني للبرنامج النووي	61
المطلب الثالث: الاتفاق النووي الإيراني(JCPOA)	64
المبحث الثالث: الأبعاد الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني.	67

فهرس المحتويات

المطلب الأول: الأهداف الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني	68
المطلب الثاني: البرنامج النووي كأداة قوة	72
المطلب الثالث: التحديات الاستراتيجية للبرنامج	75
خلاصة الفصل :	78
الفصل الثالث أثر التوجه النووي الايراني على العلاقات الايرانية –الغربية	
تمهيد :	80
المبحث الأول: تطور العلاقات الإيرانية – الغربية في ظل الأزمة النووية	81
المطلب الأول: العلاقات الإيرانية – الأمريكية	82
المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية – الأوروبية	85
المطلب الثالث: الاتفاق النووي والمؤسسات الدولية	89
المبحث الثاني: التوجه النووي الإيراني -أمن الطاقة والممرات في ظل الحرب الراهنة	93
المطلب الأول: تأثير الحرب على أمن الطاقة	94
المطلب الثاني: الممرات الاستراتيجية والصراع الجيوسياسي	97
المطلب الثالث: التوجه النووي كأداة نفوذ جيوسياسي	101
المبحث الثالث: الإنعكاسات الاستراتيجية للحرب الأمريكية–الإسرائيلية على مستقبل الملف النووي الإيراني	104
المطلب الأول: أثر التصعيد العسكري على البرنامج النووي	105
المطلب الثاني: التحولات في العقيدة النووية الإيرانية	109
المطلب الثالث: سيناريوهات الملف النووي (رؤية تحليلية)	112
خلاصة الفصل	117
الخاتمة	119
قائمة المصادر والمراجع	-
الملاحق	-
فهرس المحتويات	-
ملخص الدراسة	-

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع أثر التوجه النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية–الغربية، حيث تهدف إلى تحليل طبيعة هذا التوجه والكشف عن انعكاساته على مسار العلاقات بين إيران والدول الغربية. وقد ركزت الدراسة على إبراز الأبعاد السياسية والاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني، باعتباره أحد أهم القضايا التي أثرت في توازن العلاقات الدولية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

كما سعت الدراسة إلى تحليل طبيعة التفاعل بين الطرفين، حيث اتسمت العلاقات الإيرانية–الغربية بحالة من التذبذب بين التصعيد والتفاوض، تبعا لتطورات الملف النووي ومواقف القوى الدولية. وتم التطرق إلى دور العقوبات الاقتصادية والاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها الاتفاق النووي لعام 2015، في توجيه مسار هذه العلاقات.

وخلصت الدراسة إلى أن التوجه النووي الإيراني يُعد عاملا حاسما في تشكيل العلاقات الإيرانية–الغربية، حيث يجمع بين كونه مصدر توتر دائم، وأداة تفاوض استراتيجية، مما يجعل هذه العلاقات رهينة لمعادلة معقدة بين الصراع والتسوية.

الكلمات المفتاحية :

البرنامج النووي الإيراني، العلاقات الإيرانية–الغربية، التصعيد والتفاوض، العقوبات الدولية، الاتفاق النووي، الأمن الدولي.

Abstract :

This study examines the impact of Iran’s nuclear orientation on Iranian–Western relations, aiming to analyze the nature of this orientation and its implications for the evolution of relations between Iran and Western countries. The study highlights the political and strategic dimensions of Iran’s nuclear program, considering it one of the most significant issues affecting the balance of international relations, particularly in the Middle East.

It also analyzes the dynamics of interaction between the two sides, as Iranian–Western relations have been characterized by fluctuation between escalation and negotiation, depending on developments in the nuclear file and the positions of major international actors. The study further addresses the role of economic sanctions and international agreements, especially the 2015 nuclear deal, in shaping these relations.

The study concludes that Iran’s nuclear orientation represents a decisive factor in shaping Iranian–Western relations, as it functions both as a persistent source of tension and a strategic bargaining tool, placing these relations within a complex framework of conflict and compromise.

Keywords:

Iran’s nuclear program, Iranian–Western relations, escalation and negotiation, international sanctions, nuclear deal, international security.

ملحق رقم 01

يحتوي هذا الملحق على المواد الدستورية الحاكمة والموجهة للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية دستور عام 1979 المعدل عام 1989

تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية، والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية غير المشروطة للمستضعفين في العالم.

المادة 152:

تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس رفض أي نوع من أنواع قبول الهيمنة أو فرضها، والمحافظة على الاستقلال الكامل، وسلامة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المهيمنة، وإقامة علاقات سلمية متبادلة مع الدول غير المعادية لإيران.

المادة 176:

من أجل تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية وسلامة الأراضي والسيادة الوطنية يؤسس **مجلس الأمن القومي الأعلى** بهدف تعيين سياسات الدفاع والامن للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها المرشد الأعلى وتعد قرارات المجلس نافذة بعد مصادقة القائد عليها.

ملحق رقم 02

الجدول الزمني لتطور الملف النووي الإيراني:

السنة / التاريخ	الحدث الاستراتيجي	الأثر على العلاقات الإيرانية – الغربية
1957	توقيع اتفاقية " الذرة من أجل السلام" مع واشنطن	بداية التعاون التقني والتحالف الاستراتيجي في عهد الشاه
1979	انتصار الثورة الإسلامية في إيران	تجميد الغرب للمشاريع النووية وتحول العلاقة إلى العداء
2002	انكشاف منشأتي نطنز وأراك	بدأ تدويل الملف النووي ودخول الوكالة الدولية كطرف رئيسي(IAEA)
2006– 2010	إحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي	صدور سلسلة قرارات عقوبات صارمة (1737،1929) وعزل طهران ماليا.
2015 (جويلية)	توقيع الاتفاق النووي الشامل (JCPOA)	تأطير دبلوماسي مشترك، تجميد الأنشطة الحساسة مقابل رفع تدريجي للعقوبات.
2018 (ماي)	انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي.	تفعيل استراتيجية "الضغوط القصوى" الأمريكية، ورد إيران بالتحلل التفني
2026/2024	الوصول إلى عتبة تخصيب 60 % والتصعيد الإقليمي.	بروز سيناريو "العتبة النووية" كخيار ردع وجودي، وانهيار قنوات الحوار المباشر

ملحق رقم 03

بطاقة تقنية لأبرز المنشآت النووية الإيرانية وموقعها الاستراتيجي:

اسم المنشأة	الموقع الجغرافي	طبيعة النشاط	الأهمية والاستهداف الاستراتيجي
منشأة نطنز Natanz	محافظة أصفهان (وسط إيران)	المركز الرئيسي لتخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي	القلب النابض للبرنامج، تعرضت لعدة هجمات سيبيرانية وتخريبية غربية /اسرائيلية
منشأة فوردو Fordow	قرب مدينة قم (محصنة تحت الأرض)	تخصيب اليورانيوم بنسب عالية تصل إلى20% و60 %	بنيت داخل نفق جبلي عميق لحمايتها من الضربات الجوية.
مفاعل بوشهر Boshehr	على ساحل الخليج العربي	مفاعل كهرو–نووي لإنتاج الطاقة المدنية (مائي مضغوط).	أنجز بالتعاون مع روسيا، يمثل البعد الشرعي والعلني للبرنامج الخاضع للرقابة المستمرة
منشأة أراك Arak	محافظة مركزي (غرب إيران)	مفاعل يعمل بالماء الثقيل (أعيد تصميمه بموجب اتفاق 2015)	كان يشكل خطرا بإنتاج البلوتونيوم المسال كمسار بديل لإنتاج السلاح النووي قبل تعديله.

ملحق رقم 04

قرارات مجلس الأمن الدولي الأساسية الخاصة بإيران:

تثبت هذه القرارات الدولية المسار القانوني والسياسي الجماعي الذي اتخذته القوى الغربية عبر مظلة الأمم المتحدة للحد من الطموح النووي الإيراني، ومقارنتها بالقرارات الإقليمية الأخرى الحاكمة للصراعات الدبلوماسية:

- **القرار رقم 1737 (ديسمبر 2006):** فرض حضر على توليد المواد التكنولوجية النووية الحساسة إلى إيران، وتجميد أصول الأفراد والكيانات المرتبطة بالبرنامج. رابط القرار...
- **القرار رقم 1929 (جوان 2010):** أشد قرارات العقوبات قبل الاتفاق، شمل حظرا واسعا على الأسلحة الثقيلة، وشدد الرقابة على القطاع المصرفي والنقل البحري الإيراني. رابط القرار ...
- **القرار رقم 2231 (جويلية 2015):** القرار الذي تبنى رسميا خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) وقضى بالرفع المشروط للعقوبات السابقة مع تفعيل آلية الزناد (Snapback). رابط القرار....

ملحق رقم 05

مواقع المنشآت النووية الإيرانية الرئيسية

رابط الصورة ...